الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ١٣

السبت، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيهون عزيز أوغلو بايراموف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد بايراموف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم سيدي على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وأتمنى لكم كل النجاح بهذه الصفته ذات المسؤولية الكبيرة. وبوسعكم أن تعولو على الدعم الكامل من جمهورية أذربيجان طوال فترة ولايتكم. كما أود أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد عبد الله شهيد، على عمله الشاق خلال العام الماضي.

أذربيجان معروفة جيدا بإسهامها في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. وعملية باكو التي بدأتها حكومة أذربيجان في عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلم والثقافة (الإيسيسكو) وغيرها، قد وضعت معايير وجداول أعمال للحوار والتعاون بين الثقافات. وقد تم تقدير الدور الهام لعملية باكو في الدعوة إلى الحوار بين الثقافات في تقارير الأمين العام.

واستنادا إلى التجربة الناجحة لعملية باكو هذه أطلقت أذربيجان، بالشراكة مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات والإيسيسكو، في حزيران/يونيه ٢٠٢١ مبادرة دولية جديدة بعنوان "النداء العالمي من أجل السلام للثقافة"، والتي تهدف إلى المساهمة في تحقيق السلام المستدام والتنمية وحماية التراث الثقافي. نعتقد أن هذه المبادرة ستكون ناجحة بنفس القدر، وندعو جميع البلدان والمنظمات الدولية إلى الانضمام إلى هذا المشروع.

لا يزال العالم يواجه التحديات الخطيرة التي أثارتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وعلى الرغم من حقيقة أن زيادة معدلات التطعيم وزيادة تكيف سكان العالم مع الحقائق الجديدة تقدمان بصيصا من الأمل لفترة ما بعد كوفيد إلا أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة. إن جميع التحديات الفورية والطويلة الأجل الناجمة عن الجائحة تتطلب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

آليات جديدة تدعمها مشاركة سياسية رفيعة المستوى، وهو ما من شأنه أن يوفر إطارا شاملا للتعاون والتضامن العالميين.

ومنذ البداية دعت أذربيجان، بصفتها الوطنية وبوصفها رئيسة لحركة عدم الانحياز، إلى مزيد من التضامن العالمي للتغلب على الجائحة وطرحت عددا من المبادرات العالمية لتلك الغاية. مبادرة الرئيس إلهام علييف، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز، بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ حظيت بتأييد واسع النطاق من أعضاء الأمم المتحدة. وقدمت أذربيجان أيضا، باسم حركة عدم الانحياز، قرارات بشأن ضمان حصول الجميع على لقاحات كوفيد-١٩ على قدم المساواة وبأسعار معقولة وفي الوقت المناسب، واعتمدتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بتأييد ساحق من الدول الأعضاء.

وإلى جانب حملة التطعيم الفعالة داخل البلاد، تبرعت أذربيجان بكمية كبيرة من لقاحات كوفيد-١٩ لبلدان محتاجة. وقدمنا مساعدات دولية لأكثر من ٨٠ بلدا من أجل مكافحة الجائحة. وسنواصل مساعينا الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي في التصدي لعواقب الجائحة وتعزيز الجهود الرامية إلى التعافي العالمي من كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، شرع رئيس أذربيجان في إنشاء فريق رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة معني بالتعافي بعد الجائحة على صعيد العالم، وسيكون هذا من بين المواضيع التي سيتم تناولها بالتفصيل في الاجتماع المقبل على مستوى القمة لفريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز من أجل التصدي لكوفيد-١٩، والمقرر عقده في باكو في الأشهر المقبلة.

لقد قطعت أذربيجان منذ نيل استقلالها شوطا طويلا، فتحولت من بلد يواجه تحديات أمنية مفروضة على أرضه إلى بلد يسهم في الأمن العالمي. وظلت أذربيجان على طول الطريق شريكا قويا وموثوقا به للأمم المتحدة، ودعمتها بقوة وأسهمت بفعالية في أنشطتها. وتحرص أذربيجان، بصفتها الوطنية وبوصفها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، على مواصلة الإسهام في السلم والأمن، وتعزيز النظام القانوني الدولي، وتشجيع الحوار والتضامن العالمي وتعددية الأطراف.

كما نتطلع إلى مؤتمر قمة المستقبل، ونتائجه التي سيتم التفاوض بشأنها على الصعيد الحكومي الدولي، وإلى خطة جديدة للسلام كفرصة لتنشيط العمل العالمي وتجسيد الالتزام الجماعي بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

إن أذربيجان ملتزمة التزاما كاملا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فلقد أطلقنا استراتيجية إنمائية جديدة حتى عام ٢٠٣٠، والتي تواكب خطة عام ٢٠٣٠. خلال العام الماضي، أحرزت أذربيجان تقدما أكبر على صعيد تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، وهي مصنفة ضمن أفضل ٥٠ دولة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٢٢. أذربيجان هي من بين ١٢ بلدا قدمت ثلاثة استعراضات وطنية طوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نسعى إلى إجراء تغييرات تحويلية في إعادة تشكيل اقتصادنا من أجل الانتقال إلى اقتصاد أخضر واقتصاد التدوير. وقد تم تحديد البيئة النظيفة والنمو الأخضر بوصفهما من بين المجالات الخمسة ذات الأولوية في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية الجديدة. فهذا التحول يحتل مكانة عالية في خطتنا الإنمائية، على الرغم من أن قطاع النفط والغاز يلعب دورا هاما في اقتصادنا. وعلى هذه الخلفية نما القطاع غير النفطي في أذربيجان بنسبة ١١ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى زيادة في ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٢ في المائة.

إن أذربيجان حاليا هي أحد البلدان القليلة في أنحاء العالم التي تعمم تدريجيا الطاقة المستدامة في خطتها الإنمائية، بينما هي مصدر موثوق للهيدروكربونات إلى الأسواق الدولية. وسنعزز موقعنا في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق إدخال عناصر جديدة للطاقة البديلة والمتجددة أيضا. إن مذكرة التفاهم التي أُبرمت مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان بشأن إقامة شراكة استراتيجية في ميدان الطاقة هي مثال جيد على الإسهام البناء لأذربيجان في أمن الطاقة العالمي.

كذلك تم تعميم الاستدامة في أنشطة التعمير والتأهيل بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك في الأراضي المحررة. ويجري الآن بناء مدن وقرى

جديدة من الصفر بتطبيق أساليب تخطيط حضري حديثة، ومفهومي "المدينة الذكية" و "القرية الذكية". وبعد الحرب تم بالفعل تخصيص ٣ بلايين دولار من ميزانية الدولة لتلك الأغراض، وتحرص أذربيجان على استثمار المزيد في المستقبل. وقد تم تصنيف المنطقة المحررة كمنطقة طاقة خضراء.

تقع أذربيجان على مفترق طرق ممرات النقل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وهي بلد عبور صاعد. توفر الممرات والطرق التي تمر عبر أذربيجان مزايا تنافسية لمشغلي النقل والشركات من حيث البنية التحتية الراقية وحركة المرور العابر السريعة والآمنة.

إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لعضوية جمهورية أذربيجان في الأمم المتحدة. ومنذ أن أصبحت أذربيجان جزءا من أسرة الأمم المتحدة أثبتت باستمرار التزامها القوي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد انضممنا إلى الأمم المتحدة في وقت كانت فيه المبادئ ذاتها التي تمثلها المنظمة تُنتهك انتهاكا صارخا فيما يتعلق بأذربيجان. وفي تلك الأوقات العصيبة وقفت الأمم المتحدة إلى جانب أذربيجان في الدفاع عن القيم الأساسية المكرسة في ميثاقها.

وقد عانت أذربيجان بشدة من عدوان أرمينيا في أوائل عقد التسعينات، الذي كان في جوهره مطالبات إقليمية بلا أساس، وتفسيرات خاطئة للقانون الدولي، وروايات تاريخية ملفقة، ودوافع عنصرية. وفي ذلك الوقت، أعرب مجلس الأمن بالإجماع عن تأييده لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا، وطالب بانسحاب جميع قوات الاحتلال من الأراضي الأذربيجانية، كما فعلت ذلك الجمعية العامة.

وفي سياق ذلك العدوان قامت أرمينيا باحتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان. وقد قُتل ٢٠ ألف أذربيجاني وأصبح أكثر من مليون شخص لاجئين ونازحين داخليا. ولا يزال قرابة ٤ ٠٠٠ مواطن أذربيجاني، مدنيين وعسكريين على السواء، في عداد المفقودين من جراء النزاع.

لقد ألحقت أرمينيا أضرارا طويلة الأجل بالبيئة في أذربيجان. كما قامت أرمينيا بتدمير أو نهب أو سرقة الآلاف من قطع التراث الثقافي الأذربيجاني. في وقت سابق من هذا العام أوفدت الإيسيسكو بعثة تقنية إلى أذربيجان لإجراء تقييم لحالة حفظ التراث الثقافي في أراضيها المحررة في مرحلة ما بعد النزاع. لقد دعت أذربيجان أرمينيا طيلة عقود إلى دعم بعثة مستقلة وشفافة من اليونسكو لتقييم حماية التراث الثقافي في المنطقة والحفاظ عليه وتقديم المشورة بشأنهما.

وعلى الرغم من أن الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان انتهى في عام ٢٠٢٠ إلا أن بعثة اليونسكو لم تصل بعد، وأنا أطالب مرة أخرى علانية بهذه البعثة.

إن نطاق الانتهاكات والتدمير يدل على وجود نية وهدف واضحين لإرهاب وقتل وطرد المدنيين الأذربيجانيين ومحو جميع آثار أذربيجان من تلك الأراضي. وبعد أن ارتكبت أرمينيا تطهيرا عرقيا قامت على مدى ٣٠ عاما تقريبا بتنفيذ سياسة استيطان غير قانونية من خلال نقل أعدادا كبيرة من الأرمن من أرمينيا وبلدان ثالثة إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني بهدف منع الأذربيجانيين من العودة إلى أماكنهم الأصلية وتأمين ضم هذه الأراضي. والجهود المبذولة لحل النزاع برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تسفر عن أية نتائج.

وبعد قرابة ٣٠ عاما، في خريف عام ٢٠٢٠، وردا على استفزاز عسكري آخر واسع النطاق من قبل أرمينيا واسترشادا بالحقوق المتأصلة التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء، أطلقت أذربيجان عملية هجوم مضاد. ونتيجة لتلك العملية حررت أذربيجان أراضيها وتم حل النزاع المسلح الذي امتد ثلاثة عقود بوسائل عسكرية وسياسية، تمشيا مع البيان الثلاثي الذي وقعه قادة أذربيجان وروسيا وأرمينيا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. لقد أعلن ذلك البيان الثلاثي إنهاء جميع الأنشطة العسكرية بين أرمينيا وأذربيجان. وحدد ذلك البيان معايير توطيد السلام في المنطقة، مثل الانسحاب الكامل لجميع الوحدات المسلحة الأرمينية من أراضي أذربيجان، وعودة المشردين، ورفع الحظر عن جميع العلاقات الاقتصادية ووسائل النقل في المنطقة.

وقد شرعت أذربيجان الآن في أنشطة غير مسبوقة للإنعاش وإعادة الإعمار في الأراضي المحررة وأعطت الأولوية لإعادة إدماجها بالكامل. تهدف هذه الأنشطة في نهاية المطاف إلى تمكين مئات آلاف المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة وضمان حياة سلمية في الأراضي المتضررة من النزاع. وقد عادت مؤخرا أولى العائلات إلى قرية أغالي، في منطقة زانغيلان المحررة في أذربيجان.

إن أذربيجان عاقدة العزم على إعادة إدماج مواطنيها ذي الأصول الأرمينية المقيمين في الأراضي المتضررة من النزاع في مجالها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مع ضمان نفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها جميع مواطني أذربيجان بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو أي انتماء آخر. ويوفر دستور جمهورية أذربيجان إطارا قانونيا راسخا في هذا الصدد.

ومن العقبات الرئيسية لجهود الإنعاش والتعمير الجارية والعودة الآمنة للمشردين التلوث الواسع النطاق للأراضي المحررة بالألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة، واستمرار أرمينيا في رفض تقديم معلومات دقيقة وكاملة عن المناطق الملغومة. لقد قامت أرمينيا خلال سنوات احتلالها للأراضي الأذربيجانية وأثناء انسحابها منها بتلويث تلك المناطق تلويثا شديدا وعشوائيا بالألغام وغيرها من أخطار المتفجرات. ومنذ التوقيع على البيان الثلاثي قُتل أو أُصيب أكثر من ٢٤٠ مدنيا وعسكريا أذربيجانيا بجراح خطيرة جراء انفجارات هذه الألغام.

وسيكون أمرا بالغ الأهمية أن يتم الحصول على خرائط حقول الألغام، إلى جانب المساعدة التقنية والمالية الدولية المستهدفة والمستدامة لزيادة تعزيز وزيادة القدرات والجهود الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في أذربيجان، وذلك من أجل إنقاذ الأرواح وتعزيز السلام. ولا غنى عن الدعم المستدام والتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به من الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن أذربيجان ملتزمة بالسلام والاستقرار والتنمية الإقليمية. وإقامة علاقات حسن الجوار بين أرمينيا وأذربيجان هي مفتاح بناء منطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة في جنوب القوقاز من خلال تطبيع إقليمي كامل. إلى جانب القيام بأعمال الإنعاش والتعمير على نطاق واسع في الأراضي المحررة، والسعي إلى إعادة إدماج السكان في الأراضي المتضررة بالنزاع، شرعت أذربيجان في عملية لتطبيع العلاقات بين الدولتين مع أرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لبعضهما البعض داخل حدود دولتيهما.

وقد أعربت أذربيجان في مناسبات عديدة عن استعدادها لبدء مفاوضات بشأن معاهدة للسلام بين أرمينيا وأذربيجان، وشكلت وفدها الوطني لهذه الغاية. وبالمثل، بذلت أذربيجان جهودا لبدء عملية تعيين وترسيم حدود الدولة بين أرمينيا وأذربيجان، وأزالت القيود المفروضة على النقل والاتصالات، بما في ذلك إنشاء ممر زانغيزور، الذي يشكل جزءا من شبكة النقل الدولية.

وعلى الرغم من زيادة دينامية الاتصالات، بما في ذلك الحوار المباشر بين أرمينيا وأذربيجان في الأشهر الأخيرة، يبدو أن أرمينيا متمسكة بممارستها السابقة المتمثلة في الدخول في مفاوضات صورية، بدلا من أن تنفذ التزاماتها بحسن نية، وكثيرا ما تلجأ إلى الاستفزازات والتخريب لكي تُفاقم التوترات وتقوض عملية التطبيع الجارية مع أذربيجان. فلم تسحب أرمينيا قواتها المسلحة من الأراضي الأذربيجانية بالكامل، كما ينص البيان الثلاثي الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تواصل القيام بمجموعة متنوّعة من الأنشطة العسكرية داخل أراضي أذربيجان، ومن بينها زرع الألغام الأرضية. وقد تم العثور في منطقة لاتشين في أذربيجان في الآونة الأخيرة على أعداد هائلة من الألغام المضادة للأفراد المنتجة في أرمينيا في عام ٢٠٢١.

وفي أعقاب سلسلة من الاستفزازات السياسية والعسكرية، لا سيما بعد اجتماع بروكسل الرابع بين زعيمي البلدين، لجأت أرمينيا إلى استفزاز عسكري آخر واسع النطاق على طول خط حدود الدولة غير المحدد في ليلة ١٢-١٣ أيلول/سبتمبر، وذلك في محاولة لزرع الألغام على الطرق بين مواقع أذربيجان العسكرية، مستغلة ظلام الليل والتضاريس المعقدة. وفي وقت لاحق، وباستخدام أسلحة من عيارات

مختلفة، فتحت أرمينيا النار على مواقع أذربيجانية، مما تسبب في خسائر في صفوف الأفراد العسكريين في أذربيجان وألحق أضرارا كبيرة بهياكلها الأساسية العسكرية.

وقد اتخذت أذربيجان التدابير المناسبة لتحييد التهديد لسيادتها وسلامتها الإقليمية ولضمان سلامة أفرادها، وكذلك سلامة الموظفين المدنيين المشاركين في أعمال التعمير داخل المنطقة. وتحلت القوات المسلحة الأذربيجانية بأقصى درجات ضبط النفس والروح المهنية، وتقيدت بالاقتصار على استهداف مواقع إطلاق النار في أرمينيا بأسلحة عالية الدقة لوقف هجماتها على مواقع أذربيجان.

من الواضح أن أرمينيا حاولت القيام بتصعيد آخر للتلاعب باهتمام المجتمع الدولي. وهكذا، تجاهلت أرمينيا وقف إطلاق النار المتفق عليه في ١٣ أيلول/سبتمبر وواصلت قصف أراضي أذربيجان، بما في ذلك القصف بالأسلحة والمدفعية من العيار الثقيل. ونتيجة لذلك تكبدت أذربيجان المزيد من الخسائر والإصابات البشرية، ومن بينها مقتل ٨٠ جنديا وجرح ٢٨٢ جنديا واثنين من المدنيين.

وخلافا لهذه الأعمال المتهورة من جانب أرمينيا، مارست أذربيجان أقصى درجات ضبط النفس، واتخذت عدة خطوات، ومنها ما تم عبر الاتصالات مع الشركاء الدوليين المعنيين، وأظهرت حسن النية والإرادة الحقيقية لاستعادة وقف إطلاق النار. وفي نهاية المطاف، أُعيد وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة ٨ مساء يوم ١٤ أيلول/سبتمبر من خلال قنوات الاتصال المباشر بين أرمينيا وأذربيجان، ويجري الحفاظ عليه، كما أكد الجانبان على ذلك.

وفي أعقاب التصعيد، انخرطت أذربيجان في معالجة العواقب الإنسانية. وأعلنت في هذا السياق عن استعدادها لإعادة رفات الأفراد العسكريين المتوفين إلى أرمينيا من جانب واحد، وأبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذلك.

إن أذربيجان غير راغبة في التوتر ولا يمكن أن تكون راغبة فيه. والواقع أن الأعمال القتالية الأخيرة اندلعت على مقربة شديدة من مناطق يجري فيها تنفيذ مشاريع رائعة وعلى نطاق واسع للاستثمار وإعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء النزاع. علاوة على ذلك، فإن التصعيد الأخير للتوتر يطابق تماما النمط الذي شهدناه من أرمينيا خلال الثلاثين عاما الماضية. ففي كل مرة يتم فيها الوصول إلى مرحلة حاسمة نحو تحقيق انفراجة كانت أرمينيا تلجأ إلى استفزاز خطير مماثل كوسيلة للتهرب من مسؤولية اتخاذ القرارات اللازمة. وكنا نتمنى ألا تسلك قيادة أرمينيا الحالية درب أسلافها بالإغلاق المتعمد لحيز متاح مرة أخرى للسلم والأمن في المنطقة.

إن أذربيجان مصممة على مواصلة صد أي تهديد لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وكذلك سلامة مواطنيها، وتحث أرمينيا على الامتناع عن زيادة تصعيد الحالة. وبدلا من ذلك، يتعين على أرمينيا أن تنخرط بشكل بناء في عملية التطبيع الجارية بغية خلق حالة مستقرة ويمكن التنبؤ بها في المنطقة من خلال إقامة علاقات حسن الجوار.

في هذا السياق، وفي أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرابع لزعيمي أذربيجان وأرمينيا مع رئيس المجلس الأوروبي، المعقود في ٣١ آب/أغسطس في بروكسل، أكدت أذربيجان لأرمينيا من جديد استعدادها للبدء في إجراءات عملية بشأن معاهدة السلام دون مزيد من التأخير. وبعد ذلك الاجتماع مباشرة، اقترحنا على أرمينيا موعدا ومكانا محددين لهذه المحادثات.

لقد استمعنا قبل يومين إلى البيان الذي أدلى به هنا رئيس وزراء أرمينيا (انظر A/77/PV.9). ومما يؤسف له أنه كان دليلا آخر على أن الجانب الأرميني يبدو مركزا على الاستمرار في المواجهة بدلا من التطبيع. ونحن في أذربيجان نرى أن منطقتنا قد شهدت ما يكفي من المواجهة والدمار والمعاناة.

لقد حان الوقت لانخراط بلدينا بشكل كامل وصادق في التطبيع بعد انتهاء الصراع حتى نتمكن أخيرا من طي الصفحة المأساوية من تاريخنا والبدء في بناء مستقبل أفضل لأطفالنا. والتزام الجانب الأذربيجاني موجود. ونأمل أن ترد أرمينيا بالمثل في النهاية على نحو بناء وأن تشارك بصدق في المفاوضات.

وأذربيجان، بعد أن حررت أراضيها من احتلال عسكري أجنبي طال أمده، قد عقدت العزم على ألا تدخر جهدا من أجل إعادة إعمارها وإعادة إدماجها بالكامل، وفقا لأعلى المعايير الممكنة. وفي الوقت نفسه، سيستمر بلدنا في أداء دور العضو المسؤول في المجتمع الدولي في جميع المجالات ذات الصلة، سواء بالإسهام في أمن الطاقة العالمي، أو المساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-١٩، أو تعزيز التنمية المستدامة. ونحن نؤمن بأنه في عالم معولم، لا يوجد بلد جزيرة، ونحن نتصرف وفقا لذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيفيان بالاكريشنان، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد بالاكريشنان (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أهنئ سعادتكم، السيد تشابا كوروشي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وأشيد أيضا بصديقي العزيز، سعادة السيد عبد الله شهيد، على قيادته القوية للدورة السادسة والسبعين خلال عام حافل بالتحديات.

تنعقد دورة الجمعية العامة هذه في ظل أزمات متعددة متزامنة. إن غزو روسيا لأوكرانيا ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بشكل صارخ ويقوض النظام القائم على القواعد. كما نشعر بقلق عميق إزاء احتمال ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية. والنظام المتعدد الأطراف، الذي أسهم إسهاما كبيرا في السلم والأمن العالميين، يتعرض الآن لاختبارات قاسية. وفي الوقت نفسه، ما زال التنافس بين القوتين العظميين يزداد حدة. وكما رأينا المشهد من أوروبا إلى آسيا هذا العام، تصاعدت مخاطر الحوادث وسوء التقدير والمواجهة وحتى الصراع الصريح. وقد ضعفت آفاق التعاون الدولي إلى حد كبير وأصبح إغراء اللجوء إلى الأحادية أقوى.

ولكن الحاجة إلى التعاون العالمي المتضافر لم تكن قط أكبر أو أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن، بالنظر إلى مجموعة التحديات عبر الوطنية التي نواجهها جميعا اليوم. ولا يزال تعافينا من مرض فيروس كورونا متفاوتا وهشا. في الواقع، ارتفع خطر حدوث جائحة، وحتى أكثر فتكا، في المستقبل. والاقتصاد العالمي يدخل فترة من التضخم المرتفع والمطول، ونحن نشهد ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم. وقد ارتفعت أسعار الطاقة إلى عنان السماء، وسيزداد صعوبة توليد الموارد التي نحتاج إليها جميعا لمعالجة تلك المشاكل الطويلة الأجل. وسيتعين على المجتمعات في كل مكان أن تتصارع مع المزيد من الانقسام الداخلي والاضطراب والاستقطاب. وبدون هذا الشعور بالتماسك والوحدة والثقة أو حتى القدرة على الاتفاق على الحقائق، ستقوض بشدة الإرادة والوحدة اللازمتين للمجتمعات لمواجهة تلك التحديات الوجودية.

وأزمة المناخ خطر واضح وماثل. كما أن مشاعاتنا العالمية، بما في ذلك المياه والتنوع البيولوجي، تتدهور بسرعة. وإمداداتنا الغذائية العالمية في خطر. ومما يزيد الطين بلة، أن كل تلك التهديدات والأزمات تحدث في وقت واحد، وتتفاعل مع بعضها البعض ويضاعف كل منها الآخر في حلقة مفرغة. فعلى سبيل المثال، تكلم الأمين العام عن أزمة ثلاثية تتمثل في الغذاء والوقود والتمويل. وكان تأثير كل تلك الأزمات المتزامنة على الناس العاديين وسبل عيشنا شديدا، وخاصة في البلدان النامية. ونرى ذلك في الأثر المدمر للفيضانات في باكستان وفي أجزاء من أفريقيا.

ومن المؤسف أن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الاستقرار والازدهار النسبيين قد انتهت. ويولد نظام عالمي جديد، وكما سيخبرك أي طبيب توليد، فإن لحظة الولادة هي في الواقع الأكثر خطورة. هل سيكون لدينا عالم أكثر انقساما وأقل ازدهارا وأقل سلاما؟ أم يمكننا بدلا من ذلك تعزيز تعددية الأطراف والأمم المتحدة للتعامل مع تحديات المستقبل، ودعم وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، والعمل معا على تسخير الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة: بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية، والبيولوجيا التركيبية، والرعاية الصحية المخصصة، وبالطبع، الطاقة المتجددة؟ وإذا استطعنا أن نفعل ذلك، يمكننا أن نهيئ عهدا جديدا من السلام والرخاء للجميع.

وتعتقد سنغافورة أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو دعم النظام المتعدد الأطراف الشامل والقائم على القواعد الذي كفل السلام والتقدم

لنا جميعا منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب أيضا عملنا مع مجموعة بلدان عبر إقليمية لإنشاء منتدى الدول الصغيرة في عام ١٩٩٢. كانت بدايتنا صغيرة، ١٦ دولة فقط. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء منتدى الدول الصغيرة. ولدينا الآن ١٠٨ بلدان – أي أغلبية في الأمم المتحدة. ونحن جميعا أعضاء فخورون. وما فتئ منتدى الدول الصغيرة نصيرا للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف القائمة على القواعد. فهو يحقق لنا مصلحة جماعية ويعطينا صوتا في المشاعات العالمية، ووسيلة لحماية مصالحنا، ونظاما نتمتع فيه بالمساواة في السيادة ويمكن تسوية النزاعات سلميا، وفقا للقانون الدولي.

في الواقع، إن الأهمية العميقة لتعددية الأطراف والقانون الدولي هي بالتحديد السبب في إدانة سنغافورة لغزو روسيا لأوكرانيا. إن أمن سنغافورة وحتى وجودها – بل والعديد من البلدان الأخرى، وخاصة الدول الصغيرة – يتوقف على تمسك المجتمع الدولي بالمبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية. وإذا لم نسهر على حماية هذه المبادئ، فلا أساس للبلدان، كبيرها وصغيرها، للتعاون على قدم المساواة. ويجب على الدول الصغيرة على وجه الخصوص ألا تسمح للعالم بالارتداد إلى عالم يكون فيه الحق للقوة.

وفي حين أن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد ليس مثاليا، فهو إلى حد بعيد أفضل خيار لنا في مواجهة التحديات عبر الوطنية وإدارة المشاعات العالمية. وقد تجلى ذلك في الاعتماد المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قبل ٤٠ عاما. فقد جلبت النظام والقدرة على التنبؤ بإدارة محيطاتنا ووفرت إطارا قانونيا عالميا يمكن لجميع الدول أن تعمل فيه معا.

إن الواقع الجيوسياسي اليوم يجعل من الصعب التوصل إلى توافق بشأن مثل هذا الإطار، ولكن كما أظهرت تجربتنا مع كوفيد-١٩، فإن التعاون المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد للمضي قدما. في النهاية، نحن نتشارك كوكبا واحدا. وعلى الرغم من اختلافاتنا، فإن مصائرنا متشابكة ولا أحد في أمان حتى نكون جميعا آمنين. وهذا ينطبق على الأوبئة. وينطبق أيضا على تغير المناخ وحفظ المحيطات وجميع تحدياتنا المشتركة الأخرى.

وستقوم سنغافورة بدورنا. ويشرفنا أن تتولى السفيرة رينا لي رئاسة المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي يتفاوض على معاهدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وندعو جميع الوفود إلى التعجيل بإبرام معاهدة قوية وجاهزة لمواجهة تغيرات المستقبل.

وهناك الكثير مما يمكننا القيام به لتنشيط النظام المتعدد الأطراف القائم على الأمم المتحدة وتحويله صوب حقائق وتحديات جديدة.

وأثني على قيادة الأمين العام في تقديم تقرير جريء وطموح ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982) للقيام بذلك. وأود أن أركز على مجالات ثلاث في مشاعاتنا العالمية حيث ثمة حاجة ملحة إلى بناء المنعة:

أولا تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، والصحة العالمية والتأهب للأوبئة، والتحول الرقمي والأمن السيبراني.

ولا يزال تغير المناخ التحدي الأكثر إلحاحا الذي تواجهه البشرية اليوم، كما رأينا من تواتر الظواهر الجوية المتطرفة والدمار الذي أحدثته في جميع أنحاء العالم. نحتاج استجابة عالمية مستدامة وطموحة. إن استمرار التزام جميع البلدان باتفاق باريس بشأن تغير المناخ وميثاق غلاسكو للمناخ أمر بالغ الأهمية. نحتاج أيضا إلى تكثيف التعاون في الانتقال بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر. سيكون هذا في الواقع هو التحول الاجتماعي والاقتصادي الأكبر منذ الثورة الصناعية. وسوف يتطلب ذلك إعادة هيكلة اقتصادية كبيرة، واختراقات تكنولوجية، واستثمارات، وتغييرات سلوكية. وسيكون النظام المتعدد الأطراف الذي

تقوده الأمم المتحدة أساسيا في دفع الجميع للتجديف في نفس الاتجاه وعدم تخلف أحد عن الركب.

وسنغافورة، كدولة جزرية صغيرة ومنخفضة ومحرومة من الطاقة البديلة، معرضة بشكل خاص لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. وأثر سنغافورة على الانبعاثات العالمية ضئيل للغاية، لكننا نأخذ التزاماتنا المتعلقة بالعمل المناخي بكل جدية. وقد رفعنا للتو سقف طموحنا المناخي لتحقيق الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن أو حوالي ذلك. ونحن بصدد بلورة استراتيجية شاملة لتخضير اقتصادنا، وسنرفع ضرائب الكربون تدريجيا اعتبارا من عام ٢٠٢٤.

سنقوم بدورنا لبناء نظام بيئي للتمويل الأخضر الشامل وتسهيل الرحلة الإقليمية إلى صافي انبعاثات صفرية. ونحن ندعم جهود الصناعة لبناء البنية التحتية لسوق لأرصدة انبعاثات الكربون الطوعية في آسيا. كما نعمل على بناء القدرات في مجال إدارة المخاطر البيئية في القطاع المالي وتقديم المنح لتغطية تكاليف القروض والسندات الخضراء والمرتبطة بالاستدامة.

ومن القضايا التي تندرج في ذات السياق انعدام الأمن الغذائي. أدى تغير المناخ والجائحة والحرب في أوكرانيا إلى تفاقم المخاطر التي تحدق بأمننا الغذائي. ووفقا لتقرير للأمم المتحدة، فقد تضرر ما يصل إلى ٨٢٨ مليون شخص من الجوع في العام الماضي؛ أي بزيادة ٤٦ مليون عن عام ٢٠٢٠ و ١٥٠ مليون أكثر من عام ٢٠١٩. ويجب أن نعكس هذا الاتجاه السلبي. أولا، نحتاج إلى ضمان أن تبقى سلاسل الإمدادات الغذائية مفتوحة وأن تعمل بسلاسة. ثانيا، يجب أن نسعى إلى الابتكار ونستفيد من التكنولوجيا للتكيف مع التحديات الجديدة – يجب أن نعمل معا، مثلا، لكي ننشئ نظما غذائية قادرة على التكيف مع المناخ، مع الأخذ بالاحتياطات اللازمة بشأن سلامة الأغذية. وهناك مجال واسع للتعاون المتعدد الأطراف في بناء القدرات ووضع قواعد ومعايير عالمية.

بعد ذلك، لا بد من بناء هيكل صحي عالمي أكثر قوة لحماية أجيالنا القادمة. فبعد جائحة كوفيد-١٩، قد نشهد جوائح أخرى وطوارئ صحية كبرى. وفي رأيي، لعل أزمة كوفيد-١٩ كانت بمثابة تجربة تمثيلية لجائحة أسوأ قادمة. ويجب أن نكون أفضل استعدادا للتنبؤ بالجوائح ومنعها والكشف عنها وتقييمها والاستجابة لها بشكل منسق وفعال في المستقبل. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لتصحيح النقص الذي طال أمده في الاستثمار في التأهب لمواجهة الجوائح، من بين منافع عامة عالمية أخرى.

وقد أيدت سنغافورة مبادرات متعددة الأطراف لتعزيز منظومة الأمن الصحي العالمي. وسنواصل دعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، كما ساهمنا في إنشاء صندوق وسيط تمويلي، في إطار البنك الدولي، لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

وأخيرا، يجب أن نعزز التعاون الدولي لكي نستفيد من فرص الثورة الرقمية. فالتحول الرقمي لا يحدث في فراغ. ويجب التعامل معه في سياق القضايا المتقاطعة: التوترات الجيوسياسية، والتشعب التكنولوجي، وتهديدات الأمن السيبراني، والفجوة الرقمية. لقد حقق العالم تقدما كبيرا في مجال التنمية من خلال العمل على مجموعة واحدة مشتركة من التكنولوجيا. وما جمعنا معا هو الترابط وإمكانية التشغيل البيني، ما أدى إلى خفض التكاليف وحفز الابتكار والمنافسة وتلاقح الأفكار.

ولكن انقسام عالمنا ومجموعتنا من التكنولوجيا، سيتباطأ كل هذا العمل الطيب وسرعة التقدم والابتكار بدرجة كبيرة. نحتاج إطارا عالميا مفتوحا وشاملا للاستفادة من فرص التحول الرقمي وتحسينها، مع معالجة فعالة للتحديات التي تتمخض عن ذلك. فالنهج الصفري والإقصائي والمتشعب لا يفيد أحدا. ولن يؤدي تآكل الثقة وجو المواجهة إلا إلى توليد المزيد من التهديدات والأنشطة السيبرانية الخبيثة. ويجب علينا أيضا أن نكفل استفادة الدول جميعها، ولا سيما الدول الصغيرة والبلدان النامية وأقل البلدان نموا، من الثورة الرقمية وعدم تخلفها عن الركب أكثر من ذلك.

وتؤيد سنغافورة تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بشأن الاتفاق الرقمي العالمي، الذي حظي بتأييد قوي من الدول الأعضاء. ويشرفنا أن يكون

السفير برهان غفور رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وكان اعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق العامل بتوافق الآراء في تموز/يوليه علامة طيبة على أن العمل المتعدد الأطراف ما زال قائما وبحالة جيدة وما زال يسمح بإحراز تقدم ملموس بشأن المنافع العامة العالمية، حتى في ظل هذه الأوقات العصيبة.

ختاما، هذه لحظة يجب فيها صون تعددية الأطراف وتحصينها. واستجاباتنا لهذه الفرص والتحديات المتعددة يجب أن تظل قائمة على المبادئ الأساسية للعمل المتعدد الأطراف، ولا سيما الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وما زلت أشعر بالتفاؤل حتى في هذه الأوقات الصعبة وأعتقد أننا في الواقع على أعتاب عصر من الاختراقات التكنولوجية العميقة، عصر من شأنه أن يتيح للبشرية أدوات جديدة ذات قوة هائلة.

ومن مصلحة العالم ومن مصلحتنا الوطنية على المدى الطويل أن نضع خلافاتنا جانبا، وأن نتصدى للتحديات التي تطال المشاعات العالمية، وأن نبني على الفرص الناشئة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. وفي نهاية المطاف، وكدول أعضاء، فإننا نتحمل نفس القدر من المسؤولية تجاه بعضنا البعض وتجاه مواطنينا للعمل معا وتحسين وتكييف وتعزيز المنظومة المتعددة الأطراف التي بنيناها بشق الأنفس على مدى السنوات الـ ٧٧ الماضية، حتى يتسنى لشعوبنا – كل الشعوب – أن تعيش حياة أفضل وأكثر أمنا وسلاما وسعادة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*):أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لأكثر من ستة أشهر، يعيش العالم في ظل الصراع في أوكرانيا. وهو يؤثر سلبا على الكثير من الناس على هذا الكوكب. لقد كشف الصراع، شأنه شأن جائحة مرض فيروس كورونا التي سبقته، مرة أخرى الجانب السلبي للترابط العالمي.

وهذه الجلسة تتيح فرصة فريدة لتقييم الحالة. دعونا نتحلى بالصدق والتجرد في الإجابة عن سؤالين. فالإجابة عنهما، شأنها شأن العمل الضروري الذي سيتبع ذلك، هو ما يتوقعه كل شعوب العالم منا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أولا، ما هي الأسباب الجذرية للنزاع في أوكرانيا؟ ثانيا، ماذا يمكن أن نفعل لوقف هذا النزاع ومنع أحداث مماثلة من أن تقع في المستقبل؟

ونحن مقتنعون بأن النزاع في أوكرانيا ينبع من فوضى جيوسياسية أوسع نطاقا، يجب البحث عن أسبابها في الأحداث التي وقعت قبل ٣٠ عاما. ويعلمنا التاريخ أن الحروب التي تشكل فاتحة عهد جديد وتنتهي بشروط سلام غير عادلة ومهينة تحمل بذور نزاعات في المستقبل. فلنلقِ نظرة على نوعية السلام الذي تم إحلاله بعد نهاية المواجهة التاريخية الأخيرة – أي الحرب الباردة.

لم ير من يُسمون بالمنتصرين، الذين تأثروا على ما يبدو بالنشوة، أن من الضروري الاستفادة من أمثلة الماضي. في الحقيقة، كان بإمكانهم اتباع طريق ألكسندر الأول وميترنيك وكاسولري. لقد عمل أولئك العظماء من صناع السلام في أوائل القرن التاسع عشر على استيعاب خصومهم بشكل فعال في نظام أمني جديد، وبذلك أحلّوا سلاما دائما في أوروبا استمر لعقود لاحقة. وبشكل مماثل، كان بوسعهم أن يستمدوا الإلهام من نموذج التعاون الذي أرساه خلال الحرب العالمية الثانية "الثلاثة الكبار" – ستالين وروزفلت وتشرشل – الذين وضعوا ترتيبات قلصت إلى حد كبير فرص القوى الكبرى في شن حروب ضد بعضها البعض.

مع ذلك، وللأسف، اختار صناعُ السياسةِ الغربيون في أوائل التسعينات من القرن الماضي الخيار الشائن وغير الواعد، وهو مسار دبلوماسيي فرساي على نمط عام ١٩١٩ الذين حرصوا على إذلال خصمهم الرئيسي. بادئ ذي بدء، لم تنته الحرب الباردة حتى بمعاهدة رسمية، بل بنوع من إعلانات واتفاقات شرف. وكما كشفت الأحداث اللاحقة، فإن ما يسمى بالجانب المنتصر لم يحترم تلك الترتيبات؛ وفي الواقع لم تكن تلك الإعلانات واتفاقات الشرف سوى نسخة ثانية من معاهدة فرساي.

لقد كشف الغرب عن أنانيته بعدم توفير سوى مسار واحد لدول ما بعد حقبة الاتحاد السوفياتي، وهو أن تكون تابعة له. ولتثبيت ذلك

الوضع، اعتمد الغرب على توسيع نطاق إحدى مؤسساته الرئيسية في حقبة الحرب الباردة – التكتل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد حصل توسع الناتو شرقا على الرغم من الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الغرب، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة مع القادة السوفيات. لقد تجاهل الغرب المصالح الأمنية المشروعة لكل من روسيا وبيلاروسيا.

وفي هذا الصدد، أذّكر بما قاله الدبلوماسي الأميركي البارز جورج كينان، الذي تحظى نبوءاته في السياسة الخارجية بإعجاب كبير من صناع السياسة الغربيين. لماذا تجاهلوا تحذير آخر من تحذيرات كينان الشهيرة عندما أدان في عام ١٩٩٦ توسع الناتو باعتباره "خطأ استراتيجيا ذا أبعاد ملحمية محتملة"؟ من خلال سعي الغرب إلى توسيع الناتو، داس الغرب على مبدأ عدم تجزئة الأمن، وهو مبدأ حيوي يتعين بموجبه على أي طرف عدم السعي إلى تحقيق أمنه الخاص على حساب الأطراف الأخرى. لقد أدرك صناع السلام في عامي ١٨١٥ و ١٩٤٥ هذا المنطق بشكل جيد جدا، في حين رفض قبوله قادة العالم في عامي ١٩١٩ و ١٩٩١.

إن تورط الناتو في الحروب غير القانونية ضد يوغوسلافيا والعراق وليبيا وسورية، بالإضافة إلى محاولات الحلف للتعدي على بعض الأراضي السلافية الشرقية التاريخية والأراضي المتاخمة، جعلت من المحتم أن تلقى النسخة الثانية من فرساي نفس مصير معاهدة فرساي الأولى. ولذلك فإن التكتل الغربي هو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن إراقة الدماء المستمرة في أوكرانيا. والغرب على وجه التحديد هو الذي جعل النزاع حتميا، ليس من خلال قراره بتوسيع نطاق الناتو فحسب، ولكن أيضا من خلال رفضه النظر في مقترحات خصومه. فلقد تم في حقيقة الأمر تقديم هذه المقترحات.

والسؤال المطروح هو: ما الذي ينبغي عمله؟

في الواقع، لقد دعت روسيا في عام ٢٠٠٩ جميع الأطراف المعنية إلى التوقيع على معاهدة أمنية أوروبية جديدة من شأنها أن تنهي الحرب الباردة بحكم القانون. رفض الغرب ذلك الاقتراح. وفي عام ٢٠١٧، كان رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو هو الذي أتى بفكرة إجراء حوار أمني عالمي واقترح أن تكون مينسك مكانا للمفاوضات. تجاهل الخصوم تلك المبادرة أيضا. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، قام الاتحاد الروسي بمحاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق مع الغرب بشأن مسألة الأمن الأوروبي. وكما حدث من قبل، تجاهل الغرب الاقتراح الروسي الجديد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد راي (نيبال).

ما الذي يفسر موقف الغرب وسياسة رفضه هذه؟ تتمثل المشكلة الرئيسية في الصدام المستمر على الصعيد العالمي بين رؤيتين غير متوافقتين للنظام العالمي – إحداهما أحادية المركز، والأخرى متعددة المراكز. يريد الغرب إقامة عالم أحادي المركز أو أحادي القطب، يُحكم من مركز واحد ويُخضع لمصالح المهيمن الغربي. وترغب معظم البلدان الأخرى في إقامة عالم متعدد المراكز أو متعدد الأقطاب بدون مركز سيطرة أوحد ولا يفرض فيه أحد رؤاه أو مصالحه أو قيمه على أي أحد آخر. لقد هيمن الغرب على العالم على مدى القرون الخمسة الماضية، ويعتقد أنه قادر على الاستمرار في فعل ذلك إلى ما لا نهاية.

بالنسبة لنا، نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن العالم قد تغير وأن الاستعمار الجديد بأي شكل من الأشكال لم يعد خيارا مقبولا أو قابلا للتطبيق. قبل خمسة قرون، عندما كان الغرب قد بدأ للتو صعوده العالمي، شهد العالم ثورة المعرفة الكوبرنيكية. وقد حدثت تلك الثورة، أولا وقبل كل شيء، في أذهان الناس الذين وجدوا في ذلك الوقت صعوبة في قبول النظرية القائلة بأن الأرض ليست هي مركز النظام الشمسي بل الشمس.

لا بد اليوم أن تحدث نقلة من نوعية النموذج الكوبرنيكي هذا. فكما كان الحال قبل خمسة قرون، يجب أن تحدث تلك النقلة أيضا في أذهان الناس. لكن هذه المرة، يجب أن تحدث النقلة في أذهان التيار السياسي السائد في الغرب. فيتعين على الغرب أخيرا أن يدرك عددا من الحقائق.

أولا، لا تدور العلاقات الدولية حول مركز قوة واحد – أي مركز قوة غربي. ثانيا، لا توجد نهاية لتاريخ العالم، لأنه ليس حركة حتمية لجميع البلدان نحو ما تُسمى بالديمقراطية الليبرالية. ثالثا، العالم تكوين معقد جدا بحيث لا يمكن اختزال جميع مشاكله في مواجهة بين ما تُسمى بالديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية – كما سمعنا أيضا من هذا المنبر. ويبدو أن هذا الفهم لم يتبلور بعد لدى الغرب. ما رأيناه بدلا من ذلك هو التدمير الذي يسعى إليه الغرب بعناد، بما في ذلك التدمير الذاتي.

الجزاءات الاقتصادية هي تقريبا الأداة الوحيدة في مجموعة أدوات سياسة الغرب الخارجية. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بأن مجرد فرض الجزاءات يشكل مؤشرا على فعاليتها بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن نشهد استبدالا للمفاهيم. الهدف الرئيسي لم يتحقق، ولكن لا تزال الجزاءات قائمة في عالمها الخاص بها.

ما هو المنطق السليم الذي يستثمره الغرب في الجزاءات الاقتصادية الانفرادية وغير القانونية التي يفرضها على بلدان أخرى؟ وبدون أي أثر للتردد، أعلن الهدف بصوت عال وواضح – وهو إحداث تغيير في السلطة في عدة بلدان من خلال أعمال شغب تسببها أزمات غذاء ناجمة عن الجزاءات. وقد تبين إلى حد كبير فشل هذا الفكر. إذ لم تنضم معظم البلدان إلى الجهود الرامية إلى تنفيذ الجزاءات. إن العديد من الدول الخاضعة للجزاءات، مثل بيلاروس وروسيا، مكتفية ذاتيا إلى حد كبير. والأهم من ذلك هو أن الجزاءات قد أعطتنا زخما قويا لتطوير احتياطيات داخلية خفية ولتنشيط التكامل الإقليمي.

ولا شك في أننا سنصمد أمام العاصفة. سنصمد تماما كما ظلت كوبا المحبة للحرية صامدة في وجه الجزاءات غير القانونية لأكثر من ستة عقود. ومع ذلك، كان للجزاءات عاقبتان سلبيتان لم يكن من الممكن أن تتوقعهما الجهات الراعية لها.

أولا، خفضت إمدادات الأسمدة والأغذية من البلدان الخاضعة للجزاءات. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من عانوا من هذه الجزاءات هم أفقر الناس في البلدان النامية. ويكفي القول إن الأسعار في تلك البلدان ارتفعت بنسبة ٣٠٠ في المائة خلال نصف العام الماضي، في حين تواجه أفريقيا نقصا في الأسمدة بلغ أكثر من مليوني طن.

ثانيا، وعلى نحو مضحك حقا، كان للجزاءات تأثير ارتدادي، حيث أضرت بالغرب نفسه. وبغض النظر عن الكيفية التي قد يتباهى بها البعض اليوم، فإن الناس العاديين في أوروبا، للأسف، سوف يضطرون إلى المعاناة من البرد القارص خلال فصل الشتاء القادم. لقد حان الوقت لأن تتحلى البلدان الغربية بالحس السليم وتعود إلى الحوار والتعاون. وحتى في الحالة الراهنة، فإن بيلاروس مستعدة لاحتضان الحوار والتعاون على قدم المساواة، دون شروط مسبقة أو ضغوط.

بيلاروسيا، مثل بلدان أخرى عديدة، قد تكلمت كثيرا وفي كل مكان عن النزاع في أوكرانيا. ولا يمكننا أن نفعل خلاف ذلك. فالنزاع يدور على أبواب بلدنا. إننا نشعر بحزن شديد لرؤية الشعب الأوكراني الشقيق يقع ضحية ألاعيب الغرب الجيوسياسية الجماعية. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي البحث عن أصل المشاكل المحددة الآن لأوكرانيا في عام ٢٠٠٤، عندما تمكن الغرب من تنفيذ أول ثورة ملونة في ذلك البلد. والثورة الثانية، بعد عقد من الزمان، قد ضمنت بقوة وضع أوكرانيا باعتبارها معادية لروسيا.

لقد قامت أوكرانيا، بتحريض من الولايات المتحدة وحلفائها، بتصفية شعب دونباس على مدى ثماني سنوات دون أي سبب آخر سوى أن السكان المحليين يريدون التحدث بلغتهم الأم، الروسية. ولكن الغرب لا يحتاج إلى أوكرانيا، لا كعضو في الناتو ولا كعضو في الاتحاد الأوروبي. إن رعاتها الجدد يستغلونها ببساطة في لعبتهم الكبرى ضد روسيا. واليوم تدفع أوكرانيا الثمن بالدم لأن ساستها وقعوا في تلك الخديعة وتجاهلوا الأخوة التاريخية للشعوب السلافية الشرقية الثلاثة: البيلاروسيون والروس والأوكرانيون. ولكن الأوان لا يفوت أبدا للاعتراف بأخطاء المرء وتصحيحها.

بالنسبة لبيلاروس، التي عانت هي نفسها من الإبادة الجماعية للشعب البيلاروسي خلال الحرب العالمية الثانية، عندما قُتل واحد من كل ثلاثة أشخاص في بلدي، من المؤلم بشكل لا يطاق أن نرى

الفوضى في هذا البلد المجاور لنا ومعاناة الأوكرانيين العاديين. منذ عام ٢٠١٤ ونحن نبذل كل جهد ممكن لإحلال السلام في أوكرانيا. وكان بلدنا على وجه الخصوص هو الذي أصبح اسمه مرتبطا بالسلام في دونباس عندما اعتُمدت اتفاقات مينسك في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ومباشرة بعد اندلاع الأعمال العدائية في أوكرانيا في شباط/فبراير، كان رئيس بيلاروس هو الذي تمكن من جمع طرفي النزاع للجلوس على طاولة المفاوضات، مرة أخرى على الأراضي البيلاروسية. واستضافت بيلاروس ثلاث جولات ناجحة من المفاوضات الأوكرانية – الروسية التي فتحت أفاقا حقيقية لتسوية النزاع. وللأسف، توقفت تلك العملية منذ ذلك الحين.

إننا ما زلنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتسوية سلمية استراتيجية شاملة حول أوكرانيا، في سياق واسع النطاق من الأمن الإقليمي والعالمي، إلا على طاولة المفاوضات. فلا بديل عن المحادثات. وبخلاف ذلك سنواجه جميعا فرساي ثالثة جديدة. وينبغي لبيلاروس، بوصفها جارا وبلدا متضررا، أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التفاوض والضمانات الأمنية النهائية.

يحدونا أمل كبير في أن تُجبر الأحداث المأساوية في أوكرانيا مجموعة الغرب على الإدراك بسرعة أن التغيرات في العلاقات الدولية لا رجعة فيها. وكلما حدث ذلك مبكرا سيكون إحلال السلام أسرع في أوكرانيا وغيرها من البؤر الساخنة، وسيكون إرساء الأساس لنظام عالمي جديد وعادل أسرع. ونعتقد أن إحدى الخطوات الحاسمة في تلك العملية هي إجراء حوار أمني عالمي بالروح الحقيقية لسان فرانسيسكو، وهو ما أعلن رئيس بيلاروس بوضوح عن الحاجة الملحة إليه قبل خمس سنوات.

لقد سلطنا الضوء باستمرار على الدور الرئيسي للدول الكبرى في هذا الجهد. ولسوء الحظ، كما نرى اليوم، فإنها تسمع وتفهم بعضها البعض بشكل سيء. فليس هناك أدنى تلميح إلى أنها مستعدة للابتعاد عن تبادل الاتهامات. وربما حان الوقت لأن تأخذ البلدان التي تمثل العالم النامي زمام القيادة بشكل جماعي في مجال الأمن العالمي بكل ما أبدته من طاقة وديناميكية بنجاح كبير قبل نصف قرن تقريبا في النهوض بفكرة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ونعتقد أن حركة عدم الانحياز وبلدان مجموعة البريكس – البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فضلا عن اتحادات التكامل الإقليمي، الآخذة في الصعود، يجب أن تشارك مباشرة وعلى نحو استباقي في مسائل السلام العالمي.

صحيح أنه ليس لدينا اليوم، للأسف، مفهوم واضح لحماية السلم والأمن في كوكبنا حتى الآن لأن العالم أصبح معقدا لدرجة أن التصدي للعديد من التحديات المتنوعة يستعصي على أي إطار واحد. والأدهى من ذلك أن آليات مواجهة التحديات العالمية التي وُضعت في إطار الواقع الجيوسياسي السابق قد أصبحت بالية في صنع القرارات المواكبة للعصر، أو معطلة تماما.

إن المهمة التي تواجه البشرية اليوم هي ضمان عدم تدمير حضارتنا ونحن ننتقل إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. وهذا هو بالتحديد ما يجب أن تكون عليه أولويتنا المشتركة للعمل، بما في ذلك عملنا في الأمم المتحدة. وهذا هو الاتجاه الذي يجب أن نتبعه، إن أردنا البقاء على الإطلاق، سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء، وأن نصوغ على وجه السرعة آليات استجابة جديدة ولائقة.

ومن أجل ذلك الهدف يجب علينا فورا إسكات خطاب الدمار المتبادل، ووضع حد للمواجهة الشاملة القاتلة التي لا تترك مجالا للجهود الدبلوماسية. ولا يمكن فعل ذلك إلا من قبل قادة العالم المسؤولين الذين، في التعبير المجازي لهنري كيسنجر، "يمتلكون حس الاتجاه والمهمة". ولا بد أن يظهر على المسرح العالمي قادة بهذه الصفات.

لقد عبر مارتن لوثر كينغ الابن عن حالتنا الذهنية الحالية بشكل جيد قبل أكثر من نصف قرن عندما قال:

"نحن الآن نواجه حقيقة أن الغد هو اليوم. إننا نواجه الإلحاح الشديد للحظة الراهنة. في هذا الظرف المربك الذي يتكشف في الحياة والتاريخ، هناك هذا الشيء المماثل لفوات الأوان".

فلنعمل قبل فوات الأوان.

وبيلاروس، من جانبها، على استعداد للاضطلاع بدور صاحب المصلحة المنخرط والمسؤول بشدة في العمليات الأمنية على كلا الصعيدين العالمي والإقليمي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوكا بيتشاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو.

السيد بيتشاري (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئ سعادة السيد تشابا كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وأن أتمنى له عملا مثمرا. تؤيد جمهورية سان مارينو أولويات برنامجه وتؤكد له تعاونها الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة.

كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تكريسه لطاقته وعزيمته في قيادة الأمم المتحدة في هذه الأوقات العصيبة والمحفوفة بالتحديات.

إنني ممتن له على الموضوع الذي اختير لهذه الدورة، ”لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة“. فهذا الموضوع يتيح للدول الأعضاء الفرصة للإسهام بشكل بناء في أعمال الجمعية العامة. إن العلاقات المتشابكة بوضوح متزايد بين التحديات العالمية تُبرز حاجة الدول الأعضاء، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى العمل معا للتغلب على الصعوبات. ومن الواضح أن هناك صلة بين تعددية الأطراف والتحديات العالمية، التي يتجاوز نطاقها قدرة كل دولة منفردة، حتى ولو أقوى الدول أو أكثرها تقدما تكنولوجيا، على مواجهتها بمفردها.

إن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي التي يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ له أهمية أساسية في تعزيز ودعم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وترى جمهورية سان مارينو أن من الضروري مواصلة إعادة تأكيد التزامها الجماعي بتعددية الأطراف، وخاصة في إطار الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة بالنظر إلى طابعها الديمقراطي الأصيل، والمشاركة العالمية فيها، وشرعيتها التي لا جدال فيها. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون تعددية الأطراف مجرد بيان للنوايا الجماعية؛ بل يجب أن تتحول إلى إجراءات ملموسة لتحسين حياة الناس وعدم ترك أحد خلف الركب.

إننا نواجه أوقاتا عصيبة، تتسم بمستوى غير مسبوق من العنف والفظائع الجماعية والتشرد. إن النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم تتسبب في معاناة هائلة لملايين المدنيين. والحرب العدوانية على أوكرانيا قد أسفرت عن عواقب وخيمة على السكان المدنيين، بما في ذلك وفيات المدنيين، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، والتشريد الجماعي.

لقد أدان المجتمع الدولي بشدة العدوان على أوكرانيا. والقرار دإط-١١/١، المعنون ”العدوان على أوكرانيا“، يطالب روسيا بالوقف الفوري لعدوانها العسكري، وسحب جميع القوات من كامل أراضي أوكرانيا دون قيد أو شرط، والاحترام الكامل لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

لقد قررت سان مارينو التعاون في إطار الهياكل والآليات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، لأنها تؤمن بقوة الحوار والديمقراطية واحترام الآخرين. وتماشيا مع قيمنا، دعا الرئيسان الحاكمان لجمهورية سان مارينو، في رسالتهما أثناء افتتاح دورة البرلمان في تموز/يوليه، جميع الأطراف المنخرطة في النزاع الأوكراني إلى نبذ استخدام القوة وإعادة فتح قنوات الحوار والتفاوض حتى يمكن أن تكون للسياسة والدبلوماسية الغلبة في إدارة هذه الأزمة. وينبغي ألا يظل أحد غير مبال بهذه الحرب، بل ينبغي لنا جميعا أن نعمل بشكل مسؤول لتهيئة الظروف الملائمة للحوار والسلام بمشاركة كاملة من المؤسسات الدولية.

تشعر سان مارينو بقلق بالغ إزاء استمرار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ونؤكد من جديد التزامنا بمبدأ المسؤولية عن الحماية، وهو أمر ضروري لمنع الجرائم الفظيعة. والمساءلة هي في الواقع عامل مهم آخر في منع هذه الجرائم ووقفها. وتؤكد جمهورية

سان مارينو من جديد التزامها الكامل بما قطعته من تعهدات بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، مثل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف.

وتؤكد سان مارينو من جديد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية، التي يتسم عملها بأهمية حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وهي تمثل أحد العناصر الأساسية لتنفيذ المسؤولية عن الحماية. وتعزز المحكمة الجنائية الدولية، من خلال عملها، المساءلة وبالتالي فإنها تعزز المنع والمصالحة.

كما تود جمهورية سان مارينو التأكيد من جديد على دعمها لمبادرات مثل مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، والإعلان الفرنسي والمكسيكي بشأن الامتناع الطوعي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن استخدام حق النقض.

يتضرر الأطفال والشباب من النزاعات والفظائع بشكل خاص وغير متناسب في كثير من الأحيان. وتشدد سان مارينو على ضرورة تعزيز القدرات على حماية الأطفال ووضع الأطفال والشباب في صميم الجهود الرامية إلى منع الفظائع. وفي الوقت نفسه نشجع أيضا الدول الأعضاء على اعتماد الصكوك ذات الصلة بحماية الطفل، بما في ذلك مبادئ باريس والإعلان المعني بالمدارس الآمنة.

وباعتبار سان مارينو عضوا في فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الصعوبات التي تعترض تنفيذ أنشطة حماية الطفل في حالات النزاع المسلح. وتشيد سان مارينو بتفاني الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وتفاني مكتبها، وتقدر انخراط جميع الموظفين والشركاء المعنيين بحماية الطفل.

علاوة على ذلك، تلتزم سان مارينو بحماية النساء والفتيات ودعم منع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر وأوجه ضعف إضافية في حالات النزاع المسلح. وينبغي أن تؤخذ احتياجاتهم في الحسبان على النحو الواجب، ومن الضروري إزالة الحواجز التي تعرقل إمكانية الوصول والحصول على المعلومات المتعلقة بالإجلاء والمساعدات في حالات الطوارئ.

علاوة على ذلك، تشعر سان مارينو بقلق بالغ إزاء زيادة الهجمات المتعمدة على المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة وتدينها بشدة. كما ندين بشدة الهجمات على الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان. يمكن لأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاضطلاع بدور مهم في آليات المصالحة والمنع والإنذار المبكر، ولذلك ينبغي دعمهم وحمايتهم.

لقد أصبح اليوم خطر استخدام الأسلحة النووية أعلى بكثير مما كان عليه في العقود الماضية. إننا ندين الخطاب النووي الخطير للاتحاد الروسي. وأي تهديد باستخدام الأسلحة النووية هو أمر غير مقبول ويشكل مصدر قلق بالغ. المطلوب اليوم هو التزام ثابت وحقيقي تجاه المؤسسات الدولية ونزع السلاح.

بهذه الروح، شاركت سان مارينو في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وفي الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام. ونأسف لأن المؤتمر العاشر هذا لم يتمكن في هذه المرحلة الحرجة من اعتماد وثيقته الختامية. وستواصل سان مارينو العمل من أجل التنفيذ الكامل لهذا الصك الأساسي. وترحب سان مارينو بالنتيجة الإيجابية للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتحث جميع الدول الملتزمة بهدفنا النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من هذه الأسلحة على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولن نتمكن من وضع البشرية على طريق جديد نحو عالم خال من الأسلحة النووية إلا باحترام اتفاقاتنا المتعددة الأطراف وتنشيطها.

لقد شهد العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام ١٩٤٥. واستمر النزوح القسري في النمو في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، في حين

سجل عدد اللاجئين أعلى الأرقام. لقد أسفرت الحرب في أوكرانيا عن إحدى أكبر أزمات اللاجئين في العصر الحديث. فلقد فر من أوكرانيا أكثر من ٧ ملايين لاجئ – معظمهم من النساء والأطفال – ونزح ٧ ملايين آخرون داخل البلد. إن أزمة اللاجئين هذه تضع كل دولة عضو في مواجهة مسؤولياتها.

إن شعب سان مارينو، وهو الوصي على تقليد للسلام والتضامن يعود تاريخه إلى قرن من الزمان، قد فتح أبوابه لاستقبال اللاجئين الأوكرانيين. فمنذ بداية الحرب استقبلت جمهورية سان مارينو أكثر من ٣٠٠ لاجئ أوكراني، أي ما يعادل ١ في المائة من مجموع سكان سان مارينو، وذلك بفضل تضامن المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية وبمساعدة العديد من المتطوعين.

قد تؤدي آثار النزاعات، إلى جانب أزمة اللاجئين، إلى أزمة غذائية عالمية. إن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم ويتركز أساسا في المناطق المتضررة من النزاعات. وتعيش الغالبية العظمى من الأطفال المصابين بالتقزم في بلدان متأثرة بالعنف والنزاع. تؤدي النزاعات المسلحة إلى تشريد المزارعين ويمكن أن تدمر الأصول الزراعية والمخزونات الغذائية. علاوة على ذلك، فإنها تعطل الأسواق والخدمات الحيوية للنظم الغذائية. إن الحرب المستمرة في أوكرانيا تعطل سلاسل الإمداد وتؤثر بشكل أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة. وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٢، تسبب ذلك في مزيد من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية. وكما ورد في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢٢، ارتفع عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في جميع أنحاء العالم بمقدار ١١٢ مليون شخص ليصل إلى قرابة ٣,١ بليون شخص، مما يعكس آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية خلال الجائحة.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩) إلى زيادة توسيع نطاق أوجه الهشاشة في نظمنا الغذائية الزراعية وعدم المساواة في مجتمعاتنا، وإلى زيادة الجوع في العالم والانعدام الحاد للأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أيضا ألا نقلل من شأن آثار تغير المناخ والكوارث المناخية على تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ولكل هذه الأسباب، من المهم جدا إبقاء الأمن الغذائي على جدول أعمالنا ومواصلة تحفيز الإنتاج المستدام للأطعمة المغذية وإمدادها واستهلاكها من أجل جعل النظم الغذائية الصحية أقل وأيسر تكلفة للجميع. علاوة على ذلك، فإن سان مارينو، بوصفها من مؤيدي القرار ٧٤/٢٠٩، الذي حدد يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للتوعية بالفاقد والمهدر من الأغذية، تؤمن إيمانا راسخا بأن مكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية ستسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وترحب بجميع المبادرات الرامية إلى تنمية الوعي بهذه السلوكيات المسؤولة.

من المسلم به على نطاق واسع أن أزمة كوفيد–١٩ كان لها تأثير سلبي على الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبحلول نهاية عام ٢٠٢١، بلغت الوفيات الناجمة عن كوفيد–١٩ ما يقرب من ١٥ مليون شخص. ومع ما حلّ بالنظم الصحية العالمية وتعطل العديد من الخدمات الصحية الأساسية، قوضت الجائحة سنوات من التقدم المحرز في مكافحة الأمراض الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية. وبالمقارنة مع مستوى ما قبل الجائحة، سيعيش ما بين ٧٥ مليون و ٩٥ مليون شخص إضافي في فقر مدقع في عام ٢٠٢٢.

وقد غاب بلايين الأطفال بشكل كبير عن التعليم المدرسي وانخفض مستوى إجادة القراءة لدى أكثر من ١٠٠ مليون آخرين إلى ما دون الحد الأدنى.

وعلى الرغم من بعض العلامات المشجعة، يكافح تعافي الاقتصاد العالمي من أجل النمو بسبب متحورات كوفيد–١٩ واستمرار عدم المساواة في الحصول على اللقاحات، إلى جانب ارتفاع التضخم، والاضطرابات الرئيسية في سلسلة الإمداد، وعدم اليقين بشأن السياسات، والديون التي لا يمكن تحملها في البلدان النامية. لا يزال تأثير تغير المناخ محسوسا في جميع أنحاء العالم. وقد أدى كوفيد–١٩ إلى مزيد من التأخير في الانتقال إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة الذي تمس الحاجة إليه. لقد انتعش الطلب على الفحم والنفط والغاز

في عام ٢٠٢١، حيث سيتسبب الاقتصاد خلال العقد الحالي في زيادة الانبعاثات العالمية بنسبة ١٤ في المائة تقريبا. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فمن الممكن أن يفقد كوكب الأرض الثروة الطبيعية التي توفرها نظمه الإيكولوجية، وهو ما سيعرض بدوره للخطر الأمن الغذائي العالمي، وإمدادات المياه، وسبل العيش.

إن الترابط بين الأزمات العالمية – جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ والنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم – يعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ لخطر كبير. وكما دعا الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982)، هناك حاجة إلى تجديد الالتزام بالتعاون الدولي، ولكن يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف بسرعة مع التحديات العالمية الجديدة لكي تكون أكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها.

ويجب أن تظل الإصلاحات في صميم أعمالنا لأنها بالغة الأهمية للاستقرار العالمي في المستقبل وصون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون هدفا لجميع الدول الأعضاء. ولا يمكن تحقيق هذا الإصلاح إلا من خلال الحوار المستمر بين الدول والوعي بأن تجاوز المواقف الأولية ذات الصلة هو أمر أساسي للتفاوض على اتفاق بأوسع نطاق ممكن.

في الختام، تعزيز تعددية الأطراف هو أمرٌ ضروريٌ إذا أردنا بناء مجتمعات منصفة وعادلة وسلمية، حيث يمكن للشباب أن يعيشوا بكرامة، ويمكن أن تتاح للمرأة نفس الفرص التي يحظى بها الرجل، وحيث تتم حماية جميع الأقليات والفئات الضعيفة. وأعتقد أن المناقشة العامة تمثل فرصة مهمة لتجديد التزامنا بأمم متحدة أقوى وقادرة على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحويلها إلى إجراءات فعالة على جميع المستويات.

وجمهورية سان مارينو، وفقا لتاريخها وتقاليدها في مجالي الحرية والديمقراطية، تؤمن إيمانا راسخا بتلك الولاية وستدعم أي إجراء يساعد على تعزيز الأمم المتحدة في العملية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

الأمير آل سعود (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئ معالي السيد تشابا كوروشي على انتخابه رئيساً للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً له النجاح في أداء مهامه.

كما أتقدم بالشكر لمعالي السيد عبد الله شاهد لجهوده المبذولة خلال رئاسته للدورة السابقة. ولا يفوتني في هذا المجال أن أُشيد بالعمل المميز الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة لرفع كفاءة عمل مؤسسات الأمم المتحدة، بما يحقق أهدافها ومقاصد ميثاقها.

تؤكد المملكة العربية السعودية التزامها بميثاق الأمم المتحدة، ودعمها المستمر لمبادئ الشرعية الدولية الهادفة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والداعية إلى التعاون على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها. إن مشاركة بلدي في تأسيس الأمم المتحدة، والتوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو، جاءت اتساقاً مع ما تمليه عليها تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وتقاليدنا العربية الأصيلة، الداعية للعدل والإحسان والتعاون والسلام والحوار.

ومن هذا المنطلق، تستمر المملكة بدعمها للعمل الدولي مُتعدد الأطراف في إطار مبادئ الأمم المتحدة، في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات التي تواجه عالمنا؛ والمشاركة الفاعلة والمبادرة بكل ما يسهم في الوصول لعالم أكثر سلمية وعدالة، ويحقق مستقبلاً واعداً لشعوبنا وأجيالنا القادمة.

إن المملكة العربية السعودية، وانطلاقاً من حرصها الدائم على تحقيق أهداف وغايات الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، لتجدد دعوتها لإصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر عدالة في تمثيل واقعنا اليوم، وأكثر فاعلية في مواكبة تحولات وتطورات المجتمع الدولي، وأكثر كفاءة في معالجة تحدياته المشتركة.

وفي ظل ما يشهده عالمنا اليوم من حروب وصراعات، تؤكد المملكة العربية السعودية ضرورة العودة لصوت العقل والحكمة، وتفعيل

قنوات الحوار والتفاوض والحلول السلمية، بما يوقف القتال، ويحمي المدنيين، ويوفر فرص السلام والأمن والنماء للجميع.

وفي هذا المجال، تؤكد المملكة على موقفها الداعم لكافة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي يؤدي إلى إنهاء الأزمة الروسية الأوكرانية، ووقف العمليات العسكرية، بما يحقق حماية الأرواح والممتلكات، ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. إن عملية بناء السلام، والتغلب على التحديات، وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، والوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة، تُحتم تضافر الجهود، وتعميق الشراكات، وتعزيز التبادل الثقافي والحضاري والاجتماعي.

إن منطقة الشرق الأوسط في أمس الحاجة إلى تضافر الجهود في سبيل ترسيخ الأمن والاستقرار، وتوفير مستقبل أفضل يلبي تطلعات الشعوب في التنمية والازدهار. وقد عكست قمة جدة للأمن والتنمية، التي شارك فيها قادة الولايات المتحدة الأمريكية وتسع دول عربية، تأكيدنا المشترك على أهمية العمل الجماعي لبناء مستقبل أفضل للمنطقة ودولها وشعوبها؛ ودعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة في حل النزاعات سلمياً؛ وعزمنا المشترك على تعزيز الترابط والتكامل إقليمياً ودولياً؛ وأهمية تكثيف التعاون في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام استقلالها وسلامة أراضيها واحترام قيم المجتمعات وثقافاتها واعتبار تنوّعها إضافةً لإثراء التفاهم والتعايش المشترك.

يتطلب أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها الإسراع في إيجاد حلٍّ عادلٍ وشاملٍ للقضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وتدين المملكة جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري والكامل.

وبالنسبة لليمن، تجدد المملكة التزامها بدعم كافة الجهود الرامية لتثبيت الهدنة، وتمكين مجلس القيادة الرئاسي من أداء أدواره، وصولاً إلى تحقيق السلام المستدام بين الأشقاء في اليمن على أساس المرجعيات الثلاث ومنها قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما تستمر المملكة في دورها القيادي كأكبر داعم لتلبية الحاجات الإنسانية والتنموية للأشقاء في اليمن. ونشدد في هذا الإطار على ضرورة إزالة جميع العوائق أمام تدفق السلع الأساسية وإيصال المساعدات وفتح الطرق المؤدية إلى تعز، ثالث أكبر مدن اليمن، التي ما زالت تخضع للحصار منذ عام ٢٠١٥.

وحرصاً من المملكة على دعم أمن العراق واستقراره ونمائه، فقد عملت على تطوير مختلف أوجه التعاون مع العراق ثنائياً وجماعياً، ومنها الربط الكهربائي بين المملكة والعراق، وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق.

كما تؤكد ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن بما يحفظ وحدة سورية واستقرارها وعروبتها، وتدعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للنزاع وفق الصيغة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مشددة، في الوقت نفسه، على ضرورة منع تجدد العنف، والحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين.

كما تدعم المملكة سيادة لبنان وأمنه واستقراره، وتؤكد أهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وألا يكون نقطة انطلاق للإرهابيين أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وأهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتفاق الطائف.

تستمر المملكة في بذل كل جهد ممكن لتشجيع الحوار بين الأطراف السودانية، متمنية للسودان وشعبه الاستقرار والازدهار. وتجدد المملكة دعمها للأمن المائي المصري والسوداني.

كما تجدد دعمها الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، والدعوة الليبية إلى المغادرة

الكاملة للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة دون إبطاء، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

تؤكد المملكة على ضرورة دعم أمن ومواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان والحرص على عدم تحول أفغانستان إلى منطلق للعمليات الإرهابية أو مقر للإرهابيين.

إن استتباب السلم والأمن الدوليين لا يتحقق من خلال سباق التسلح وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل من خلال التعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم. ومن هنا نحث المجتمع الدولي على تكثيف ومضاعفة الجهود في سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضمان خلو منطقة الشرق الأوسط منها. كما ندعو إيران إلى الوفاء عاجلاً بالتزاماتها النووية، والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ خطوات جدية لبناء الثقة بينها وبين جيرانها والمجتمع الدولي.

تواجه البشرية تحديات مشتركة تهدد فرص التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، ولعل أبرزها أمن وكفاية إمدادات الغذاء والطاقة، ومرونة سلاسل الإمداد، وتحديات البيئة والتغير المناخي. إن قدرتنا على تجاوز هذه التحديات مرهونة بتضافر جهودنا وتعميق تعاوننا وتعزيز مجالات الاستجابة العالمية الموحدة والمتوازنة والعادلة.

وإدراكاً من المملكة العربية السعودية لأهمية التعامل مع تحديات التغير المناخي وضرورة معالجة آثاره السلبية، فإنها تولي بالغ الاهتمام للمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي، وتدعم بفاعلية ومسؤولية متطلبات الانتقال المتدرج والمسؤول نحو نظم ومصادر طاقة متنوعة وأكثر استدامة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مشاركة الجميع في الحل، أخذاً في الاعتبار تفاوت الظروف الوطنية والإقليمية، ومراعاة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للتنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة العالمي، وتأمين وصول الطاقة للجميع.

وترسيخاً لدورها الريادي العالمي في مجال الاستدامة، أطلقت المملكة مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، دعماً للجهود الوطنية والإقليمية في هذا الخصوص، وأعلنت أهدافاً طموحة لتنويع مصادر الطاقة، ورفع كفاءة إنتاجها واستهلاكها، وطرحت مبادرات نوعية لحماية البيئة، ولتعزيز التشجير المستدام، وخفض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، والوصول إلى الحياد الصفري لانبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٦٠ من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وبما يتوافق مع خطط المملكة التنموية، وتمكين تنوعها الاقتصادي.

كما تحرص بلادي على دعم التعافي الاقتصادي العالمي عبر المساهمة في المحافظة على توازن أسواق الطاقة، وتؤكد على أهمية الاستثمار في الطاقة الأحفورية وتقنياتها النظيفة على مدى العقدين القادمين، من أجل تلبية الطلب المتنامي عالمياً بما يحقق مصالح الجميع من المستهلكين والمنتجين، ويُجنب العالم الآثار السلبية الناتجة عن السياسات غير الواقعية، والتي تهدف إلى إقصاء مصادر الطاقة الرئيسة دون اعتبار للآثار السلبية في سلاسل الإمداد العالمية، والتضخم، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة معدلات البطالة، وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

تعمل المملكة جنباً إلى جنب مع شركائها الدوليين لتخفيف وطأة الآثار السلبية للنزاعات المسلحة، وانعكاساتها المؤلمة على الأمن الغذائي، وتعطيلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، خاصة هدف القضاء على الجوع. ونؤكد في هذا المجال على أهمية السعي إلى تسهيل تصدير الحبوب والمواد الغذائية، لأن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء سيدفع الكثير إلى مواجهة خطر المجاعة. وللمملكة إسهامات كبيرة في هذا الجانب، فقد بلغ إجمالي مساعدات المملكة في مجال الأمن الغذائي والزراعي ما يقارب ٢ مليار و ٨٩٠ مليون دولار أمريكي. كما أعلنت المملكة العربية السعودية مع أشقائها بالمنطقة عن تخصيص ١٠ مليارات دولار لهذا الغرض عبر تنسيق وتوحيد جهود ١٠ صناديق تنموية وطنية وإقليمية.

حقق مجتمعنا الدولي نجاحات متتالية في مواجهة شرور الإرهاب والتطرف، وعلينا مواصلة العمل الحثيث للتصدي والقضاء على هذه

الآفة التي لا تمت بصلة لأي عرق أو دين أو معتقد سليم. ونؤكد على أهمية وقوف المجتمع الدولي بحزم أمام الدول الداعمة والراعية للإرهاب والتطرف، والتي تسعى إلى استغلال إيديولوجياتها المتطرفة وسيلة للتمدد والتوسع، وخلق الفوضى والدمار.

إن المملكة مستمرة في جهود البناء والتطوير بما يلبي تطلعات أجيالنا القادمة، ويحسن جودة الحياة، ويسهم في تمكين المرأة والشباب، وينمي قدرات الإبداع والابتكار، ويرسخ قيم الانفتاح والحوار والتسامح والتعايش. وتولي المملكة ملف حقوق الإنسان أهمية بالغة، وقد تضمنت أنظمتها نصوصاً صريحةً تهدف إلى تعزيز وحماية تلك الحقوق، كما أعلنت عن تطوير منظومة التشريعات في إطار الإصلاحات التي تتبناها رؤية المملكة ٢٠٣٠ لرفع كفاءة الأنظمة القانونية والقضائية، بما يستفيد من أفضل الممارسات والمعايير العالمية، ويتواءم مع التزام المملكة بالمواثيق والاتفاقات الدولية.

وانطلاقاً من رؤيتها المستقبلية والطموحة، تقدمت المملكة بطلب استضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠ تحت شعار "حقبة التغيير: المضي بكوكبنا نحو استشراف المستقبل". وستعمل المملكة في حال فوزها بتنظيم هذه الفعالية على إعادة هذا المعرض إلى فكرته الأصلية، والتي أُنشئ من أجلها معرض إكسبو، واستشراف مستقبل الكوكب وما يحمله ذلك المستقبل من تكنولوجيا مُتقدمة، بما في ذلك أهداف التنمية المُستدامة. وتنتهز المملكة هذه الفرصة للإعراب عن شكرها وتقديرها للدول التي أعلنت دعمها لهذا الترشح.

وفي الختام، نتطلع أن تسهم جهودنا في إيصال رسالاتنا وقيمنا ومبادئنا إلى العالم، في جو تسوده الشراكة والاحترام لبناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي داتو سيري بادوكا أوانغ حاجي إريوان بن بيهين داتو بيكيرما جايا حاجي محمد يوسف، وزير خارجية بروني دار السلام الثاني.

السيد يوسف (بروني دار السلام) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أنقل إلى دورة الجمعية العامة لهذا العام أطيب تحيات جلالة السلطان الحاج حسن بلقية معز الدين وداد الله، سلطان بروني دار السلام ويانغ دي – بيرتوان.

في البداية، أود أن أهنئ سعادة السيد تشابا كوروشي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. كما نعرب عن خالص تقديرنا لسعادة السيد عبد الله شهيد على إسهامه وجهوده في وضع تعددية الأطراف، التي هي مبدأ هام وأساسي لعملنا في الأمم المتحدة، في المقدمة خلال فترة رئاسته.

ولئن كان من الجيد أن أعود إلى نيويورك لكي أدلي شخصيا ببيان بروناي بعد غياب دام عامين، فإن مناقشة هذا العام لا تزال تجري في خضم أوجه عدم اليقين والتحديات العالمية التي تختبر قدرتنا الفردية والجماعية على الصمود.

لقد مر ما يقرب من ثلاث سنوات منذ أن سمعنا لأول مرة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ولئن كنا لا نزال نشعر بتبعاته، إلا أن الكثير منا يتطلع الآن إلى عالم ما بعد الجائحة. ومع ذلك، فإن العامل الرئيسي والحاسم لتحقيق ذلك هو نجاح برنامج التطعيم والعدالة في توزيع اللقاحات. ولا ننسى شعار منظمة الصحة العالمية "لا أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين".

ومن المؤسف أنه حتى حزيران/يونيه من هذا العام، لم يحقق سوى ٥٨ بلدا من أصل ١٩٤ هدف التطعيم الكامل لنسبة ٧٠ في المائة الذي حددته منظمة الصحة العالمية، في حين أن البلدان الأخرى لم تحقق ذلك. وعلى الرغم من أن التحديات الأولية فيما يتعلق بتوريد وتصنيع اللقاحات التي أدت إلى تأخيرات قد عولجت، ما زلنا نرى العديد من البلدان تواجه مشاكل في الحصول على اللقاحات المخصصة لها.

وإذ ندرك الدور الذي أداه مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي في حالة الطوارئ الصحية العالمية هذه، فإننا نرى أيضا استمرار الحاجة إلى معالجة القضية الأساسية المتمثلة في عدم المساواة في اللقاحات التي استمرت في إعاقة الإمداد

والتوزيع. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى تطوير بنية تحتية صحية عالمية أكثر فعالية ومرونة كجزء من استعدادنا لمواجهة حالات الطوارئ الصحية العالمية المحتملة في المستقبل.

هناك حاجة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة أثر الجائحة، خاصة على الصحة العقلية، وهي حالة كثيرا ما كان يُستخف بها حتى قبل الجائحة. وهذا أمر مهم، لأنه يمكن أن يؤدي إلى عبء اقتصادي ضخم على البلدان المعنية في المستقبل. ونحن في بروني دار السلام أصبحنا ندرك الحاجة إلى إدراج ذلك في جهودنا للتعافي بعد الجائحة. وعليه، فقد استحدثنا خطة عمل متعددة القطاعات للصحة العقلية مدتها خمس سنوات. وإضافة إلى ذلك، نعمل أيضا على أساس إقليمي في شرق آسيا لتعزيز الصحة العقلية والرفاه بشكل أفضل.

وتغير المناخ تحدٍ آخر يواجهه العالم حتى قبل الجائحة، وهو تحد لا يزال يمثل تهديدا حقيقيا ووجوديا اليوم، وإذا تُرِك دون معالجة، فقد يؤدي إلى حالة طوارئ عالمية أخرى. وفي عام ٢٠١٥، اجتمع العالم على اتفاقين تاريخيين، وهما اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يحدد هدفا للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في حدود ١,٥ درجة مئوية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية؛ وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تهدف، في جملة أمور، إلى تحقيق القضاء على الجوع. وأعتقد أن هذين الطموحين مترابطان ومتداخلان.

مع ذلك، ومع وصولنا إلى منتصف الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نرى أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يوضح أن آثار تغير المناخ على الزراعة كان لها عواقب وخيمة على إنتاج الغذاء والأمن الغذائي. علاوة على ذلك، بين التقرير الأخير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٢"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما، أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سينعدم التقدم المحرز في التخفيف من حدة الجوع في العالم منذ عام ٢٠١٥ ما لم نشرع في عمل جذري.

ولهذا السبب يجب أن تتسارع جهودنا وأن نظل ثابتين في التزاماتنا. وتحقيقا لذلك، تلتزم بروناي دار السلام بالطموح المناخي وتتحرك نحو الوصول بالانبعاثات إلى صفر صاف بحلول عام ٢٠٥٠، من خلال الحفاظ على الغابات والانتقال إلى الطاقة النظيفة، لتشكيل مستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ. ولأن ٧٢ في المائة من إجمالي مساحة أراضينا لا تزال مغطاة بالغابات المطيرة، فإن انبعاثات غازات الدفيئة لدينا لا تمثل سوى ٠,٠١٧ في المائة من المجموع العالمي.

وباعتبارها نصيرا إقليميا للحفظ والبيئة والحفاظ على الغابات، تقوم بروناي أيضا بدور رائد إقليميا من خلال استضافة مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتغير المناخ، الذي سيعمل كمركز حكومي دولي للتنسيق والتعاون في مجال تغير المناخ. كما سيعزز قدرات المنطقة على منع الكوارث المرتبطة بالمناخ والتخفيف من حدتها وإدارتها من خلال الآليات القائمة ورسم السياسات. ونعرب عن تقديرنا للمساهمات التي قدمها حتى الآن شركاؤنا وأصدقاؤنا في إطار هذه المبادرة وما زلنا نرحب بانضمام الآخرين إلينا.

إن الأمم المتحدة هي المؤسسة المتعددة الأطراف الأولى، وبالتالي تتحمل الدول الأعضاء فيها مسؤولية احترام القانون الدولي والالتزام بالمبادئ التأسيسية للمنظمة، وتحديدا تلك التي تحترم المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الأعضاء. ولصون السلم والأمن الدوليين أهمية قصوى، ولا يختلف الأمر في جنوب شرق آسيا.

وفي العام الماضي، تأثر السلام والاستقرار في منطقتنا، وتوافقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشكل جماعي على خمس نقاط للعمل تدريجيا وبصورة بناءة من أجل التوصل إلى حل سلمي والعودة في نهاية المطاف إلى الحياة الطبيعية في إحدى الدول الأعضاء الزميلة، وهي ميانمار. وللأسف، لا تزال الأمور تتطلب اهتماما وثيقا، وبالتالي فإننا نقدر استمرار دعم وإسهامات الأمم المتحدة وغيرها في جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي نفس السياق، أثار الصراع الحالي في أوروبا أيضا قلقا عالميا، مما دفع الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار بالإجماع يكفل مساءلة

مجلس الأمن. ومع ذلك، من المخيب للآمال ألا يُولى نفس الاهتمام والاعتبار لحل مناطق الصراع الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين. ويتعين علينا ضمان إيلاء نفس القدر من الاهتمام والاعتبار للصراعات أينما كانت، وخاصة حيثما انتهكت السلامة الإقليمية والسيادة. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يظل حازما في التزامه بحماية حل الدولتين من أجل تحقيق دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إننا إذ نواصل معالجة شواغل العالم من منظور ما قبل الأزمة وبعدها، فإن ماهية هذه اللحظة الفاصلة في تاريخنا الجماعي باتت واضحة. وينبغي ألا تعمق الانقسامات بيننا. وينبغي ألا ترسخ خلافاتنا، وألا تقودنا إلى الاكتفاء بخدمة أنفسنا فحسب. ومع ذلك، ينبغي، في هذه السنوات الأخيرة من أهداف التنمية المستدامة، أن تجعلنا نتحد ونحافظ على روح تعددية الأطراف التي من شأنها أن تحولنا إلى أمم متحدة أفضل وأكثر مرونة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي صبري، وزير خارجية جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

السيد صبري (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أمثل سري لانكا في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، التي تجمع قادة العالم في هذه القاعة شخصيا، بعد عامين من الجائحة.

واسمحوا لي أن أتشرف بتهنئة سعادة السيد تشابا كوروسي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. وتتطلع سري لانكا إلى العمل بشكل وثيق معه ومع فريقه في السنة المقبلة.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لمعالي السيد عبد الله شهيد، ممثل ملديف، على إدارته الممتازة للدورة السادسة والسبعين. وبوصفنا صديقاً مقرباً وجاراً لملديف، نعرب عن تقديرنا الخاص لرئاسته المفعمة بالأمل التي منحتنا تفاؤلاً ونشاطاً متجددين. وبناء على ذلك، ننتقل إلى رؤية رئيسنا الجديد المتمثلة في إيجاد حلول من خلال التضامن والاستدامة والعلم.

قبل سبعة وسبعين عاماً، عندما هدأت ساحات معارك الحرب العالمية الثانية ولكنّ أصداء أهوالها ترددت في جميع أنحاء العالم، انبثق نظام عالمي جديد من بقايا النظام القديم. وقد تجلى ذلك النظام العالمي الجديد في ميثاق الأمم المتحدة الذي وضعته ٥٠ دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو. إن الأمم المتحدة طاولة يمكن لكل دولة أن تجلس إليها، ومنتدى يمكن أن يُسمع فيه صوت الجميع، وحيث يكون الجميع على نفس القدر من الأهمية. هذا هو مفهوم تعددية الأطراف، وهو مبدأ سياسي أساسي للدبلوماسية. يقال إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تشبه البستنة – فأنت تزرع وتنتظر، وتبذر البذور وتنتظر، وتقلّم وتحصد في مرحلة ما. وفي تعددية الأطراف، نتحدث مع بعضنا بعضاً ونطور علاقة من الثقة والاطمئنان، وإذا حدث شيء ما فلدينا القاعدة التي ننطلق منها للعمل.

يواجه العالم العديد من التحديات المعقدة والمتشابكة. وقد تفاقمت الآثار البعيدة المدى للجائحة بسبب الأزمات العالمية الحالية. وقد تفاقمت أوجه الضعف هذه بسبب العواقب المدمّرة لما أشار إليه الأمين العام بأنه "حريق عالمي من الدرجة الخامسة"، مما أدى في جملة أمور إلى الأزمة الثلاثية للكوكب المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وارتفاع نسبة التلوث. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد أنماطاً مناخية متطرفة تؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات والموائل، وتشريداً بشرياً غير طوعي، وما يصاحب ذلك من أزمة غذاء وطاقة.

وليس من الصعب تصور أن هذه الاتجاهات يمكن أن تؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة، داخل الدول وفيما بينها على السواء. وتتعرض البلدان النامية واقتصاداتها لخطر شديد، حيث تواجه الحكومات التخلف عن سداد الديون والانهيار المالي بسبب عدم الحصول على رأس المال الكافي، بينما يواجه الناس ارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة والجوع. ونتيجة لذلك، تتأثر مستويات التغذية، ولا سيما بين الأطفال، ويتعطل تعليمهم وتقدمهم الفكري. وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، فإن قدرتنا الجماعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو حتى الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل تزداد صعوبة بشكل متزايد.

وإزاء تلك الخلفية العالمية المليئة بالتحديات، حدثت تغيّرات كبيرة في سري لانكا منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. إن التحديات الخارجية والداخلية التي نواجهها تتيح فرصة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ستؤدي إلى الانتعاش والازدهار لشعبنا. وتعتقد سري لانكا أن هذه هي اللحظة المناسبة لتحقيق رؤيتنا الجماعية للمستقبل – وهي فرصة لبناء مستقبل أكثر عدلاً واستدامة وازدهاراً لجميع السريلانكيين، وإعادة البناء على نحو أفضل. ونتطلع إلى التعاون والدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، فيما نشرع في تلك الرحلة.

وفي أعقاب الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات المطولة في البلاد، قال الرئيس رانيل ويكريميسينغي في أول خطاب له أمام البرلمان الشهر الماضي: "سأنفذ الإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي طلبتها الأمة". تشمل تلك التدابير استعراضاً للإجراءات الحالية، وتعزيز الإطار المؤسسي للحوكمة الديمقراطية، واعتماد تدابير عاجلة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل. وقد أدركنا أن هذا لن يكون ممكناً إلا إذا انخرطنا في التقيد الصارم بالانضباط المالي والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية بعيدة المدى.

ونحن ملتزمون بتلك العملية. ومن المتوخى أن يتم من خلال التعديلات التشريعية والدستورية المقترحة تعزيز الحوكمة الديمقراطية بمؤسسات رقابة مستقلة وتعزيز التدقيق العام. ويجري تعزيز الأطر القانونية والإدارية لضمان الشفافية والنزاهة والمساءلة واستيعاب الجميع في توفير سبل الوصول إلى العدالة. وسنكفل مشاركة أكبر للنساء والشباب في هذه العملية.

وما زلنا مدركين للأحداث التي وقعت في الماضي القريب وحساسين تجاهها. وتشعر الحكومة بحساسية مفرطة إزاء المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها شعبنا. ويسرنا أن نكون قد توصلنا إلى تفاهم على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي. وقد وضعنا تدابير لحماية الشرائح الضعيفة من المجتمع وسنسعى إلى ضمان أن يكون تأثير هذه الإصلاحات الاقتصادية على حياتهم في الحد الأدنى. لقد أظهرت مؤسساتنا ومجتمعنا مرونة ملحوظة في مواجهة الظروف الصعبة للغاية.

ونحن نعترف دون قيد أو شرط بأن للمرء حقاً أساسياً في حرية التعبير التي نعتبرها جميعاً مقدسة. ومع ذلك، يجب أيضاً تقدير أن هذه الحرية يجب أن تندرج ضمن النظام الدستوري وأن تمارس مع مراعاة واجب الفرد الأساسي في التعبير عن نفسه ضمن حدود القانون.

ويسرّني أن أبلغ الجمعية بأن استراتيجية سري لانكا الوطنية في احتواء أثر مرض فيروس كورونا على صحة البشر قد حققت نجاحاً كبيراً نتيجة للتدابير الاستباقية وغير التمييزية التي اتخذتها الحكومة وقدرات تقديم الخدمة الفعالة للبنى التحتية القوية للرعاية الصحية لدينا. لقد تجاوزت حملة التطعيم التي قمنا بها أهداف منظمة الصحة العالمية. غير أننا بوصفنا بلداً نامياً كنا معرضين بشدة للتداعيات الاقتصادية للجائحة. لقد فتح الفيروس نافذة على المستقبل يجب أن نستغلها، مبرزاً أهمية التعاون المتعدد الأطراف من خلال الشبكات الصحية العالمية.

وأودّ أن أتطرّق بإيجاز إلى جانب تغير المناخ. بما أن سري لانكا بلد معرض للتأثر بتغيرات المناخ، فإن تغير المناخ ينطوي على إمكانية التأثير سلباً على تقدمنا الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن الأمن الغذائي وسبل العيش. وقد تعهدت سري لانكا بتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ومساهماتنا المحددة وطنياً المحدثة والتي قدمناها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام الماضي بهدف خفض الانبعاثات لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تلك الالتزامات ينبغي ألا تؤثر سلباً على أهداف التنمية الاقتصادية الخضراء. ونقدر أيضاً أن تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذ انتقال الطاقة المقابل نحو الطاقة المتجددة والمستدامة وتدابير كفاءة الطاقة سيتطلب تمويلاً كبيراً للمناخ.

وسيقدّر الأعضاء أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. ونعتقد أنه بالاقتران مع جهودنا الخاصة، يجب على أكبر الدول المسببة

لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم أن تفي بالتزاماتها وأن تساعد الدول النامية في تدابير التكيف والتخفيف في إطار مشترك ولكنه متمايز. إننا بحاجة إلى العمل من أجل انتعاش عادل ومستدام ومرن وشامل من الآثار الضارة لتغير المناخ والتحول في مجال الطاقة.

وإذ ننتقل إلى المحيطات، سيقدّر الأعضاء أننا بوصفنا دولة جزرية نشعر بقلق بالغ إزاء أثر التلوث وتغير المناخ على المحيطات ونشعر بالحساسية تجاهه. ومع تزايد الضغط المتسارع على موارد الأراضي، يتجه العالم نحو المحيطات من أجل البقاء، لا من أجل الأمن الغذائي وحسب لكن أيضاً كمصدر للمواد الخام للصناعات والطاقة. ونحن ملتزمون بالاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها بما يتفق مع الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وقد سررنا بقيادة حل صغير ولكنه هام، في الجمعية العامة في أيار/مايو، قائم على الطبيعة للتخفيف من أثر تغير المناخ والذي أدى إلى إعلان الأمم المتحدة يوم ١ آذار/مارس يوماً عالمياً للأعشاب البحرية. إن الأعشاب البحرية هي بالوعة كربون مهمة وتمتص الكربون أكثر بكثير من الغابات الاستوائية المطيرة.

وهناك احتمال ألا يصل العالم إلى المعالم المحددة لتحقيق القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يتعرض الأمن الغذائي والتغذوي لخطر كبير. وتولي سري لانكا اهتماماً كبيراً لتلك العلامات التحذيرية. وتؤيد سري لانكا التحول المستدام للزراعة إلى قطاع حديث وتشجع على تعزيز الإنتاج الغذائي لضمان الأمن الغذائي. وقد بدأت سري لانكا البرنامج الوطني للأمن الغذائي بهدفين مزدوجين هما ضمان ألا يعاني أي مواطن من الجوع وألا يكون أي طفل ضحية لسوء التغذية.

إن التغذية الكافية شرط حيوي ولا غنى عنه لضمان تمتع الأطفال من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية بصحة جيدة. وتوفير التعليم الجيد والرعاية الصحية للجميع هو في صميم سياسات الحماية الاجتماعية في سري لانكا ويوفر الأساس الذي تمكنت سريلانكا به من التخفيف من آثار أزمة التعلم العالمية خلال جائحة مرض فيروس كورونا. لقد هدد التحول السريع إلى النظم الرقمية لتقديم التعليم إمكانية نفاذ الجميع إلى نظام التعليم ومشاركتهم وبقائهم فيه، ولا سيما بين أطفال الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وتهدف سري لانكا إلى سد الفجوة الرقمية وضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب.

وعلى الرغم من التحديات الشديدة، سنسعى جاهدين للحفاظ على التقدم الكبير الذي أحرزناه نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد وضعتنا جهودنا في موقع رائد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بتوافر بيانات أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز قدرة سري لانكا على وضع السياسات المستنيرة بالأدلة لأهداف التنمية المستدامة في المستقبل. ونسلّم بأن الاستثمار في رأس المال البشري أمر لا غنى عنه لمستقبل بلدنا. وليس من المستغرب أن تحتل سريلانكا مرتبة عالية في فئة التنمية البشرية، حيث تحتل المرتبة ٧٣ من أصل ١٩١ دولة على مستوى العالم، وهي الأعلى في المنطقة.

وإذ أقول ذلك، فإننا يساورنا القلق مع ذلك من أن التحديات الحالية قد عطّلت التقدم. وقد أشار الأمين العام، في تحذير خطير، إلى إنقاذ أهداف التنمية المستدامة. وأعقب ذلك التحذير ملاحظة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفادها أن مؤشر التنمية البشرية انخفض لأول مرة منذ ٣٢ عاماً على الصعيد العالمي لعامين متتاليين.

وأودّ أن أقول كلمة عن الأمن العالمي. تصاعدت التوترات الجيوسياسية بين الدول، مما أدى إلى انعدام الأمن وحدوث استقطاب بين الدول. وقد أصبحت الأطر المتفق عليها لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح أطراً هشة. وفي المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي اختتم أعماله مؤخراً والذي لا يزال محور النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لم نتمكن للأسف من التوصل مرة أخرى إلى نتيجة بتوافق الآراء.

وبينما نتصدى للتحديات المعاصرة، يجب ألا ننسى قضية فلسطين التي طال أمدها. وفيما نؤكد من جديد موقف سري لانكا الثابت والمبدئي بأن للشعب الفلسطيني حقاً مشروعاً وغير قابل للتصرف في

الموارد الطبيعية لأرضه وفي إقامة دولته، فإننا نسلّم كذلك بالشواغل الأمنية المشروعة لكل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبأنه يجب السعي على الفور إلى التوصل إلى حل عاجل لهذه المسألة على أساس قرارات الأمم المتحدة بشأن تحقيق حل الدولتين.

وينبغي معالجة مسألة عدم وجود نظام إشرافي تنظيمي فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الجديدة في الفضاء السيبراني وفي الذكاء الاصطناعي على وجه الاستعجال. فقدرة تلك التكنولوجيا على التسبب في اضطراب واسع النطاق ونشر المعلومات المضللة وتقويض النتائج المثبتة علمياً هي مصدر قلق حقيقي وخطر نواجهه جميعاً. وقد حددت سري لانكا، التي تنفذ أول استراتيجية للمعلومات والأمن السيبراني في البلاد، أهمية وضع نهج قائم على الشراكة لحماية الفضاء السيبراني من أجل مواجهة التهديدات السيبرانية متعددة الجنسيات.

ولا بد لي من الإشارة بإيجاز إلى آفة الإرهاب. لقد كانت سري لانكا ضحية للإرهاب لعدة عقود. وما فتئ اختيار الإرهابيين للأهداف وأساليب التمويل وتغذية نزعة التطرف، فضلاً عن استخدام التكنولوجيات الجديدة كأسلحة، يتطور باستمرار. ويجب وضع تدابير تشريعية وآليات لإنفاذ القانون لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة التي تؤدي إلى التطرف العنيف والحد من استخدام الإرهابيين للإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي وإساءة استخدامهم لها. وفي الوقت نفسه، من الضروري تطوير قدرة الشباب على التفكير النقدي، وتعزيز الروابط المجتمعية، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المدنية، وبناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود للتخفيف من آثار وتأثيرات أيديولوجية التطرف العنيف التي تؤدي إلى الإرهاب.

وإسهاماً من سري لانكا في صون السلام والأمن الدوليين، فهي تتطلع إلى تعزيز مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برجال ونساء محترفين للعمل كحفظة للسلام. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بآلاف الرجال والنساء الذين ساعدوا البلدان، على مدى عقود، على السير في الطريق الصعب من النزاع إلى السلام معتمرين الخوذ الزرق. وقد اتخذنا العديد من التدابير لضمان تدريب حفظة السلام السريلانكيين، الذين يتمتعون بثروة من الخبرة في عمليات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد، وتزويدهم بالمعرفة النظرية والعملية بجميع الوظائف الضرورية لحفظ السلام، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وهذه في الواقع لحظة فاصلة بالنسبة للمجتمع الدولي – لحظة فيها تحد كبير وفرصة. إن الأزمات المعقدة والمترابطة التي نواجهها لا يمكن حلها من قبل الدول التي تتصرف بمفردها. وهذه فرصة لإظهار التضامن العالمي والدبلوماسية والجهود الجماعية، والاستفادة من أفكار ومواهب جميع أبناء شعبنا وجميع شرائح مجتمعنا لإيجاد حلول تحويلية لا تترك أحداً خلف الركب. إن تعددية الأطراف أداة للدبلوماسية التي ترتقي فوق تلك التحديات. فلن تمنع نقاط التدقيق في جوازات السفر النزاعات والكوارث والأزمات من الدخول. إن تعددية الأطراف لا تخلو من أوجه قصور فيها، لكنها بلا شك توفر إطاراً متيناً لحل التحديات المعاصرة.

وأود أن أقول إن هذه هي مهمة الجمعية وربما تكون السبب الوحيد الذي أنشئت من أجله قبل ٧٧ عاماً. وربما كان هذا هو السبب في أن سري لانكا والعديد من البلدان الأخرى تقدمت بطلب لتصبح أعضاء فيها – لكي تشارك، وتكون مرئية، وتُسمع صوتها، وتزين المنظمة بنكهاتها ومنظوراتها وتاريخها ومعرفتها، مما يضيف إلى هذا المزيج الرائع ويُخرج من مناقشات العمل المشتركة والمنازعات مسائل نجتمع عليها.

وأختتم بياني بالاستشهاد بملاحظات أحد رؤساء وزرائنا الراحلين، الذي ألزم سري لانكا بطريق الديمقراطية الاشتراكية، وعدم الانحياز، وسياسة خارجية مستقلة تقوم على الصداقة مع جميع البلدان، بغض النظر عن النظم الأيديولوجية والاجتماعية المختلفة، عندما قال:

”علينا أن نبني مجتمعاً جديداً لأنفسنا؛ مجتمعاً، كما قلت، يناسب عبقرية بلدنا. ونود أن نحصل على بعض الأفكار والمبادئ من هذا الجانب، وعلى بعضها من الجانب الآخر، إلى أن يتم تشكيل صيغة متماسكة من المجتمع تناسب شعبنا

في سياق عالم اليوم المتغير. وهذا هو السبب في أننا لا نقف إلى جانب تكتل القوة هذا أو ذاك“.

وأودّ أن أبدي ملاحظة مفادها أن الدول الـ ١٩٣ الممثلة هنا تتقاسم معاً المسؤولية عن إقامة العدل وصون السلام وضمان التقدم في عالم يواجه مشاكل أكثر من أي وقت مضى. لدينا ميثاق وجملة هائلة من القوانين الدولية، بما في ذلك قانوننا الأعلى لدستور الجمهورية والقوانين المحلية الأخرى. ونحن ندرك تماماً أنه لا تزال هناك تحديات متعددة الجوانب على الرغم من كل هذه التطورات المعقدة. وحكومة سري لانكا ملتزمة بالتغلب على هذه التحديات.

ومن منطلق هذا الالتزام تتعهد سري لانكا اليوم، على أمل صادق في أن نستغل الأزمة التي لدينا، بإعادة البناء على نحو أفضل، وبعدم ترك أحد خلف الركب، وبالارتقاء إلى آفاق جديدة من الحرية والتقدم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس فاريا تورتوسا، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاريا تورتوسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): أغتنم هذه الفرصة لأتلو رسالة من الرئيس نيكولاس مادورو موروس إلى شعوب العالم.

”تتقدم جمهورية فنزويلا البوليفارية بتحية أُخوّة إلى الرؤساء ورؤساء الحكومات ورؤساء الوزراء لبلدان الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ بلداً.

”وبالمثل، نحيي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد تشابا كوروشي رئيس الجمعية العامة، وأصحاب السلطة الآخرين الحاضرين في هذه المناقشة العامة السنوية السابعة والسبعين، متمنين لهم كل النجاح في تطوير هذه المناقشة الهامة للأفكار من أجل العمل الجماعي في الوقت المناسب في مواجهة المشاكل المشتركة.

”وأغتنم الوقت المخصص لنا للتكلم في هذا المحفل بالنيابة عن ٣٠ مليوناً من الرجال والنساء الفنزويليين، لإرسال رسالة مفتوحة إلى البشرية التي أعتقد أنها المخاطَب الوحيد والغاية الوحيدة التي تعطي معنى لكلمات أي زعيم في القرن الحادي والعشرين، وخاصة في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة للعالم عندما تكون هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه من الشعوب لخلق بدائل لتحويل الواقع. ويرجع ذلك أيضاً إلى أننا لم نكن قط مدركين لكوننا مجتمعاً واحداً، واحداً ومتعدداً في نفس الوقت كما نحن الآن، لأن نفس الشيء الذي نتشاطره والذي يجعلنا متساوين – الحياة نفسها – تمرّ بمنعطف حرج. تأتي هذه الرسالة من قلب جمهورية فنزويلا البوليفارية، البلد الذي سمع به الكثيرون ولكن من المفارقات ألا يُعرف عنه سوى القليل فيما يتعلق بحقيقته السياسية وهويته التاريخية وواقعه الملموس.

”ومن المؤكد أن حملة عالمية خبيثة من تشويه السمعة والوصم بالعار قد شُنت ضد شعبنا ومؤسساتنا الجمهورية وثورتنا الديمقراطية لمجرد أننا تحدينا، في الأيام الأخيرة من القرن الماضي، النظام المتعنّت الذي فُرض على العالم تحت قناع اقتصاد السوق والعولمة النيوليبرالية – وهو نموذج أصبح، باسم الحرية، النسخة الحديثة من الاستعمار.

”إن الهدف من هذه الحملة ضد فنزويلا ليس سوى تهيئة الظروف الموضوعية لخنق أي محاولة لخلق بدائل للنظام الإمبريالي والجشع سياسياً واقتصادياً الذي تبين أن الرأسمالية كانت عليه في جميع مراحلها التاريخية. إنهم يفرضون قصتهم الكاذبة ويتهموننا بأننا ديكتاتورية ودولة فاشلة لإخفاء الحقيقة عن العالم. وخلال العقدين الماضيين، أجرى بلدي ٢٩ من الانتخابات الحرة التي حددت النموذج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نسميه الاشتراكية البوليفارية. ولهذا السبب تعرضنا للهجوم بطرق متعددة.

”وينبغي لشعوب العالم أن تعرف أن كل أنواع الألاعيب المعروفة قد طُبقت على فنزويلا لزعزعة استقرار ديمقراطيتها.

”ومن الناحية السياسية، استخدمت الإمبريالية الطريقة غير القانونية لتغيير النظام دون جدوى. لقد شجعوا محاولات

الاغتيال والغزو، وخلقوا حركات تحريضية ضد الدستور، بل واخترعوا حكومة موازية وهمية تقارب السخف.

”ومن الناحية الاقتصادية، يعرف قليلون أن ٩١٣ من الجزاءات غير القانونية تلقي بثقلها على بلدنا الصغير ولكن المُهاب والتي تمنع شعبي، باختصار، من بيع وشراء ما ينتجه ويحتاج إليه من أجل تنمية وجودنا الفردي والجماعي والتمتع به. وهذا يترجم بشكل ملموس إلى معاناة وحرمان وهجمات ممنهجة تقيّد الحياة والحقوق الجماعية لبلدي، ولهذا السبب لا نتردد في شجب هذه التدابير القاسية بوصفها جرائم ضد الإنسانية. إن هذه الحرب الاقتصادية، التي تجاوزت خسائرها في بلدي ١٥٠ بليون دولار في السنوات الأخيرة، اشتدت خلال أخطر مرحلة من الجائحة العالمية، مما جعل من المستحيل علينا شراء الإمدادات الطبية والأدوية واللقاحات.

”وقد خدم الوصم أيضاً أوروبا والولايات المتحدة كذريعة لتنفيذ أكثر عمليات النهب التي ارتكبت وقاحة ضد تراثنا وأصولنا في الخارج. فلا يزال أكثر من ٣١ طناً من احتياطيات الذهب الفنزويلي المودعة في بنك إنجلترا محتجزة، والتي تقدر قيمتها بنحو ١,٣ بليون دولار. ومثال آخر هو سرقة شركة ”سيتغو Citgo“ للبترول التي تقدر قيمتها بأكثر من ٣٠ بليون دولار في شباط/فبراير ٢٠١٩، إضافة إلى أكثر من ١٠ بلايين دولار من الودائع الفنزويلية والأموال المحجوزة بشكل غير قانوني في البنوك الأجنبية.

”لكنّ هذه الجزاءات غير القانونية لم تستطع قط أن تثني إرادة شعبنا، بل عززتها بنفس الطريقة التي يتعزز بها الضمير والعزم على أن نكون أحراراً. كما أنها لم تحرفنا قط عن طريقنا إلى العدالة الاجتماعية. فحتى في أسوأ الظروف، يحمي نموذجنا البشر ويعطيهم الأولوية في حقوقهم الاجتماعية: الحصول على السكن والتعليم والصحة والعمل والثقافة.

”بيد أن عمل القرصنة هذا ضد بلدنا ترك جروحاً غائرة في المجتمع. وهي تشمل الحثّ على الهجرة التي تتباهى بها وسائط الإعلام لأغراض سياسية ودعائية ولا سيما من جانب أولئك الذين نشروها وروجوا لها بوعود كاذبة وبحصار ضُرب على الظروف المعيشية. ولا يُذكر شيء عن حقيقة أن ٦٠ في المائة من الفنزويليين الذين هاجروا عادوا طوعاً إلى بلدهم هرباً من ظروف العبودية والاستغلال، فضلاً عن سوء المعاملة والاضطهاد اللذين تعرضوا لهما في العديد من بلدان العالم. وتخفى أيضاً عن العالم حقيقة أن الدولة الفنزويلية هي الوحيدة التي لديها سياسة الإعادة إلى الوطن من خلال شركة الطيران التابعة لها، ”كونفياسا Conviasa“، التي تمت مقاطعتها بشكل دائم بسبب الجزاءات غير القانونية.

”ونسأل المنظمات المتعددة الأطراف: أين ذهبت الملايين من الموارد التي يفترض أنها مخصصة لدعم المهاجرين الفنزويليين؟ ستكون المساءلة مفيدة في إزالة الغموض الذي صرفت به هذه المخصصات. وبنفس الطريقة، نطالب المنظمات المتعددة الأطراف بضمان حقوق جميع المهاجرين في جميع أنحاء العالم. ونحن نفعل ذلك بسلطة معنوية لبلد ظل لأكثر من ١٠٠ عام مستفيداً من الممارسات الجيدة تجاه سكانه المهاجرين. وفي هذا السياق، ننبه شعوب العالم إلى الطفرة في كراهية الأجانب وكراهية الفقراء، وخطاب الكراهية والجرائم، والطفرة في التعصب عموماً الذي تحتضنه الحركات الفاشية الجديدة والنازية الجديدة التي تحتمي بالأحزاب السياسية والحكومات المحافظة المتطرفة واليمينية المتطرفة.

”ومن حق البشرية التي ترانا وتستمع إلينا اليوم أن تعرف أنه حتى في أقسى الظروف التي لخصتها هنا، فإن شعبنا لم يستسلم. بل على العكس تماماً، فقد مهد الطريق لتوطيد السلام الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية. لقد اختبرنا الشدائد في جسدنا والمعجزات التي يمكن أن تصنعها إرادتنا وجهدنا. ولهذا السبب، ومن واقع تجربة ملموسة، بنينا توافقاً في الآراء حول السلام الاجتماعي والسياسي. لقد أطلقنا

خطة اقتصادية لمواجهة الحصار وخلق مصادر جديدة للثروة مثل السياحة والتصنيع الوطني وريادة الأعمال والتنمية الزراعية.

”ولأول مرة منذ ١٢٠ عاماً ننتج ٨٠ في المائة مما نستهلكه، وبالتالي يمكننا أن نؤكد أننا في وضع يمكّننا من توحيد الجهود لمواجهة التهديدات الكبيرة التي تلوح في الأفق في جميع أنحاء العالم. ويمكن لفنزويلا، بوصفها إحدى الدول العالمية الكبرى في مسائل النفط والغاز، أن تكون مفيدة في حالة الطوارئ المتعلقة بالطاقة التي استمرت عقداً من الزمن وهي راغبة في ذلك، بوصفها عضواً في منظمة البلدان المصدرة للنفط، والتي أثرت تأثيراً عميقاً على نظام الأسعار والإمدادات وأضرّت بأفقر وأغنى البلدان على حد سواء.

”أدت جائحة مرض فيروس كورونا والنزاع بين أوكرانيا وروسيا إلى تفاقم الوضع بشكل كبير. ومع ذلك، وإلى جانب قدرتنا التاريخية على أن نضمن توازن الطاقة الذي يطالب به المجتمع الدولي، بوصفنا منتجاً لا غنى عنه، فإننا نشعر بالقلق إزاء أثر مختلف النزاعات العالمية على الأمن الغذائي. تمتلك فنزويلا ٣٠ مليون هكتار صالحة للزراعة وهي مقتنعة بأن العودة إلى الزراعة المستدامة هي وحدها التي يمكن أن تساعد في التغلب على الجوع والفقر في العالم. إننا نقدّم إمكاناتنا وتصميمنا الراسخ على العمل بنشاط في البحث عن حلول عالمية.

”ومما لا شك فيه أن جميع الأمم تعاني من مشاكل مختلفة، كل منها يتسم بقدر كبير من التعقيد والخطورة بحيث يصعب تصنيفها. ولعل أحد أكثر هذه الأمور حتمية هو السلم والأمن العالميان اللذان يضعفان اليوم بشدة، كما ذكر جميع الذين سبقوني على هذا المنبر. وبغض النظر عن مواقفنا الأيديولوجية، يجب أن نتفق على ضرورة إعطاء الأولوية لإعادة ترسيخ المسار الدبلوماسي والحوار السياسي على حساب المواجهة العسكرية. فلن تنجو البشرية من حرب عالمية. لذلك فإن تصعيد الحرب في أي جزء من العالم ليس في مصلحة أحد.

”وبالنسبة لبلدي، وشعبنا لم يشارك قط في نزاع مسلح دولي، لا سبيل آخر سوى السلام والعدالة والثقة واحترام القانون الدولي. لذلك نؤيد اقتراح الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، الذي يدعو إلى إنشاء لجنة دولية لتيسير الحوار السيادي بين روسيا وأوكرانيا، ونحن على استعداد لتيسير شروطه. إننا نرفض جميع الاستفزازات العسكرية والجزاءات الاقتصادية التدخّلية التي اتخذت ضد روسيا، فضلاً عن حملة الكراهية التي أطلق العنان لها ضد الشعب السلافي، معتقدين أن هذه الأعمال تؤجج نار الحرب وهي بعيدة عن أن تضيف إلى السلام. وفي رأي بلدي – وأنا واثق بأن الرأي العام يقف إلى جانبنا – لا يوجد شيء اسمه حروب جيدة وحروب سيئة.

”فبعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان في عام ٢٠٠١، تحطمت الثقة الدولية وأصبحت التناقضات النموذجية للمنطق الإمبريالي والتفوقي أكثر حدة. ومنذ ذلك الحين، شهدنا إراقة الدماء دون عقاب في العراق واليمن وهايتي والصومال وليبيا وسورية، لنذكر على سبيل المثال لا الحصر معالم بارزة في المأساة المخزية التي تدمر القانون الدولي الذي لا غنى عنه.

”وعلى الرغم مما قيل، لدينا في فنزويلا أسباب تدعو إلى التفاؤل. وذلك لأننا تعلمنا أن نثق في الشعب – في ذكائه وإحسانه وتمسكه بالعدالة والحياة الحقيقية. ولكن من الضروري أن ندرك أن النظام العالمي المهيمن يواجه أزمات متعددة تتنافس في إمكاناتها الفتاكة، وتتلاقى وتتلاقح بعضها مع بعض. فأزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء، والأزمة الصحية تعمّق الأزمة الاجتماعية، وأزمة الطاقة تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تعرّض السلام العالمي للخطر.

”وعلى العكس من كل هذا، فإن أزمة الحقيقة التي لا تقل ضرراً تخيم علينا، وقد تفاقمت الآن بسبب تلوث المعلومات والأخبار المزيفة. إننا نواجه نظاماً من التمثيل والتحريف وقمع الواقع تفرضه خوارزمية تكنولوجيات الاتصالات الجديدة على

هوى الأقوى. فليس التلاعب بالمعلومات والعواطف سوى جزء من المشكلة.

”إننا نشهد حالة عالمية من المراقبة والسيطرة الرقمية تنتهك حقوق المواطنين في الخصوصية والمعلومات الصادقة، وتحول ديمقراطياتنا إلى معلومات، كما يقول الفيلسوف الكوري الجنوبي بيونغ تشول – هان في كتابه الأخير. إن موت الحقيقة هو أوضح أعراض انحدار الحضارة ومقدمة للنزاع الدائم. دعونا لا نسمح للحقيقة أن تنهار في اللحظة التاريخية التي تكون لدينا فيها أفضل فرصة لتطبيقها، جنباً إلى جنب مع العقلانية والحساسية بوصفهما ترياقاً مضاداً للانهيار.

”وتعلم شعوب أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا أنه يجب علينا أن نواجه هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، نظراً لطبيعتها النفوذة والمحددة، مع البشرية بأن نقصد لبّ المشكلة. أين هو الخطأ الفاني الذي يهز بناء النظام السائد؟ إنه يكمن في أزمة النموذج الحضاري الإمبريالي الغربي المتعالي الذي ينكر الآخر ويهاجمه ويحاول قمعه وقمع الاختلافات بيننا، ولا يعترف بالنماذج الأخرى أو غيرها من النماذج السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو الثقافية الغريبة عن نموذجه.

”وعلى الرغم من الغطرسة الغربية، فإننا نشهد تغييراً في عصر ما بعد الإمبريالية، ويجب على بلدان الشمال أن تدرك أن النظام الحاكم الأحادي القطب والاستعماري غير قادر على الاستجابة بشكل مرضٍ للمشاكل والاحتياجات التي تسبب بها على حساب الإضرار بالبشرية والحياة الحيوانية والكوكب. ذلك الكوكب هو، من وجهة نظرنا الأصلية للعالم، الكائن الحي الأكثر استغلالاً وانتهاكاً وتدميراً من قبل الرأسمالية في جميع مراحلها التاريخية.

”إننا لا نُعمل التفكير الأيديولوجي وحسب. فأزمة المناخ، التي لا رجعة فيها بالفعل، قد تكون تأكيداً على أن تغيير النموذج بات وشيكاً.

”ويتعين على الشمال أن يقبل بظهور لا جدال فيه لقوى جديدة وقيادات جديدة، مثل الصين وروسيا والهند وإيران وتركيا. ويجب أن يكون منفتحاً على إمكانية أن يكون جزءاً من عالم متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز خالٍ من الهيمنة. ومن الملحّ أن يحدث تغيير أخلاقي في أوساط القوى الكبرى القديمة لبناء عالم جديد مشترك خالٍ من المستعمِرين أو المستعمَرين، نعمل فيه معاً من أجل التوصل إلى الحلول التي تطلبها منا شعوبنا. فلا وقت للغطرسة أو المواجهات أو المناوشات عديمة الفائدة.

”في ظروف فريدة جداً قبل ٢٠٧ سنوات، استحضر المناضل من أجل الحرية سيمون بوليفار حكمة الغرب في رسالته التنبئية عن جامايكا:

”وهل تسمح أوروبا، المتحضرة والتاجرة وعاشقة الحرية، لثعبان مسنّ لا يُلوي على شيء إلا على إشباع غضبه السام بأن يلتهم أجمل جزء من عالمنا؟ ... وهل تصم أوروبا آذانها عن صخب مصالحها الخاصة؟ (كتابات مختارة لبوليفار، المجلد ١، صفحة ١٠٨)

”وفي هذا الصدد، أتساءل عمّا إذا كانت القيادة الأوروبية والأميركية الشمالية صماء. ونسأل أنفسنا ذلك السؤال اليوم، ونحن على شفا أزمة يمكن أن تكون آخر أزمة للبشرية.

”وتأمل فنزويلا أن تصغي الجمعية العامة إلى العقل والحكمة والرُّشد، وأن تعترف بحقوق شعوب العالم وتحترمها، وأن تتصدى للظلم المرتكب ضد الشعبين الصحراوي والفلسطيني بحرمانهما من الحق في وطن. ونأمل في وضع حد للجزاءات الاقتصادية غير القانونية والاضطهاد السياسي ضد نيكاراغوا وضد كوبا الشقيقة وإيران وروسيا. ونأمل أن يعوَّض الشعب الأرجنتيني وأن تُستعاد حقوقه في جزر مالفيناس التي سلبها منها بالدم والنار المنطق الإمبريالي الذي نددنا به.

”لا يمكننا أن نبني الجسور التي نحتاج إليها لتضميد الجراح ونترك وراءنا الهاوية التي تغرس في البشرية الخوف

إلا من خلال الحوار ومن خلال الكلمات والمنطق المشترك بين الأنداد.

”وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، لا امتثالاً لبروتوكول المناقشة العامة، أبعث بهذه الرسالة. ينصبّ تركيزي على الشوارع، حيث لا يبحث الرجال والنساء العاديون في أبيي ونيويورك واسطنبول ولندن ودمشق ورام الله وطهران وكيب تاون وموسكو وبكين وماناغوا وهافانا وكاراكاس والعديد من الأماكن الأخرى عن إجابات بل عن دعوة ليكونوا جزءاً من بناء إنسانية جديدة. ولأنني أؤمن بقوة الكلمات وبأولئك الرجال والنساء الذين يرفضون التخلي عن الأمل، فأنا واثق بأن هذه الدعوة ستلقى آذاناً صاغية.

”فليكن لدينا الحسّ السليم للاعتراف بأن النموذج العالمي المهيمن يقترب من نهايته، ودعونا نسلّح أنفسنا بالحماس اللازم لبناء عالم جديد متعدد المراكز ومتعدد الأقطاب والثقافات ومتوازن.

”فلنغير ما يحتاج إلى تغيير ولنتحلَّ بالشجاعة لنولد من جديد في مواجهة الأزمنة الجديدة والتحديات الجديدة. فإنشاء عالم آخر، حياة أخرى، ليس ممكناً فحسب – بل هو اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.“

كتب ذلك البيان نيكولاس مادورو موروس في كراكاس في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير نوروف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

السيد نوروف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ سعادة السيد تشابا كوروشي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر معالي السيد عبد الله شهيد على قيادته الناجحة للدورة السادسة والسبعين للجمعية.

يواجه العالم اليوم أزمة ثقة عميقة على الصعيد العالمي واشتداداً للتحديات العديدة التي تواجه الاستقرار والأمن، ونمواً في المواجهة الجيوسياسية، وخطراً متزايداً من عقلية التكتل.

إن توسع النزاعات المسلحة وتفاقمها في مختلف أنحاء العالم يزعزع استقرار العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية التي لم تتعاف بعد من عواقب الجائحة. وتتزايد تحديات ضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة. إن الصدمات المناخية العالمية، والنقص المتزايد في الموارد الطبيعية والمائية، وانتشار الأمراض المعدية، كلها تسهم في تفاقم النزاعات وظهور الأزمات الإنسانية، كما أنها تهدد أساس الحياة.

ومن الواضح أنه لا يمكن لأي بلد أن يتجنب المخاطر والتحديات العالمية أو أن يعالجها بمفرده. إن الحوار البنّاء والتعاون المتعدد الأطراف، القائم على مراعاة واحترام مصالح جميع البلدان، هما السبيل الوحيد للخروج من دوامة الأزمة الخطيرة. فالتعاون الدولي الفعال أمر ضروري إذا أردنا أن يصبح العالم أكثر استقراراً ووضوحاً وازدهاراً.

وفي ظل الظروف الراهنة، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من المهم تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية والإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتطور لكي تستجيب بفعالية للتحول الجاري.

كما أن إقامة علاقات وحوار بين الحضارات والثقافات أمر بالغ الأهمية لإيجاد نهج وحلول متماسكة وتخفيف حدة التوترات العالمية وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار طرح رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف، في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون الذي عقد في سمرقند في ١٦ أيلول/سبتمبر، مبادرة سمرقند للتضامن من أجل الأمن والرخاء المشتركين. وهدفها هو المساهمة في استعادة الثقة المتبادلة والاستقرار في العلاقات الدولية، فضلاً عن تعزيز التضامن من خلال إقامة حوار موسع خالٍ من التنافس الجيوسياسي والتناقضات الأيديولوجية والمنازعات. ونقترح أن نتبادل الآراء بشكل مشترك بشأن التنفيذ العملي لتلك المبادرة في منتدى سمرقند المقرر عقده في عام ٢٠٢٣، بمشاركة ممثلي الأمم المتحدة والقادة السياسيين ومجتمع الأعمال العامة والأوساط الأكاديمية.

وفي هذا العام، اعتمدنا استراتيجية التنمية لأوزبكستان الجديدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ والتي تهدف إلى تعميق العملية الديمقراطية وضمان سيادة القانون وتحسين مستويات المعيشة. تستند الاستراتيجية إلى نتائج الإصلاحات التي أجريت في بلدنا على مدى السنوات الخمس الماضية، وهي مصممة لتعزيز التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، نعتزم بحلول عام ٢٠٣٠ خفض مستوى الفقر إلى النصف، وزيادة فعالية نظام الحماية الاجتماعية للاستجابة لجميع المحتاجين، وتعزيز الأمن الغذائي، وأن نصبح إحدى بلدان الشريحة العليا المتوسطة الدخل في العالم.

وأوزبكستان حالياً على أعتاب حدث سياسي هام: إصلاح دستوري. والهدف الرئيسي من تحديث الدستور هو ضمان الاستدامة والمسؤولية في عملية التحول الأساسي لنظام الدولة والإدارة العامة بطريقة تحترم وتحمي شرف الشعب وكرامته وتضمن حقوقه وحرياته غير القابلة للانتهاك. وستكون فكرة شرف الإنسان وكرامته مكرسة بعمق في الدستور.

وستدرج في الدستور معايير بشأن الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، وقاعدة ميراندا، والمثول أمام القضاء، فضلاً عن حقوق الإنسان البيئية. وستصبح التعديلات الدستورية قابلة للتطبيق مباشرة وتهدف إلى ضمان وحماية مصالح الناس من جميع الخلفيات. وسيكفل على المستوى الدستوري، على وجه الخصوص، تحريم العمل القسري وغيره من أسوأ أشكال عمل الأطفال وحماية حقوق العمل للنساء الحوامل والنساء اللائي لديهن أطفال. وعلاوة على ذلك، اقتُرح أيضاً إدخال معايير تكفل انفتاح وكالات الدولة وشفافيتها ومساءلتها.

وقام الجمهور باستعراض التعديلات التي أدخلت على الدستور وستُطرح للاستفتاء.

ونؤيد تأييداً تاماً مبادرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. وتقدر أوزبكستان تقديراً كبيراً النتيجة الناجحة لمؤتمر القمة التاريخي لتحويل التعليم الذي أظهر التزام المجتمع الدولي بدفع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستعادة السريعة والتحديث لنظام التعليم من خلال زيادة التمويل والابتكار.

وقد حققت أوزبكستان بالفعل نتائج ملموسة في ذلك المجال. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زاد الالتحاق بالتعليم العالي من ٩ إلى ٢٩ في المائة، وارتفع معدل التحاق الأطفال بالتعليم قبل المدرسي من ٢٧ إلى ٦٧ في المائة.

وينبغي أن يؤدي الشباب دوراً رئيسياً في العمليات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمصيرهم ومستقبلهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، تخطط أوزبكستان لعقد الاجتماع الأول لمجلس الشباب لبلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا في عام ٢٠٢٣، والذي سيصبح منصة لأفكار جديدة ومبادرات محددة. ونحن نعوّل على دعم الأمم المتحدة في عقد ذلك المنتدى الهام.

وسنستضيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في طشقند، بالاشتراك مع اليونسكو، المؤتمر العالمي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وسييسر ذلك المنتدى تبادل أفضل الممارسات لضمان التعليم الشامل والمنصف والجيد. وندعو وزراء التعليم في الدول الأعضاء إلى المشاركة في ذلك المنتدى الرفيع المستوى.

وبفضل الجهود المشتركة لدول آسيا الوسطى، تهيأ مناخ سياسي جديد تماماً في منطقتنا. وأصبحت آلية الاجتماعات التشاورية لرؤساء دول المنطقة، التي أطلقت بمبادرة من أوزبكستان، رمزاً حياً لعهد جديد من التعاون الإقليمي. وفي آخر اجتماع استشاري، عقد في ٢١ تموز/يوليه، تم الاتفاق على معاهدة تاريخية حقاً للصداقة وحسن الجوار والتعاون من أجل تنمية آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين. ويتجسّد الاعتراف الدولي بتعميق الشراكة بين بلدان المنطقة في عدد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة دعماً لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون الإقليمي في آسيا الوسطى.

ونعتمد على الدعم الإضافي من المجتمع الدولي في عملية التقارب والتعاون بين بلدان آسيا الوسطى وإدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي وشبكات النقل.

ونُعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على دعمه لمبادرتنا لعقد مؤتمر دولي بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية

لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، والذي عقد في آذار/مارس في طشقند. وإذ نأخذ في اعتبارنا نتائج ذلك المنتدى، فإننا نقترح إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى بغية التنفيذ الناجح للاستراتيجية العالمية والرصد المستمر لتنفيذ خطة العمل المشتركة المحدثة لدول آسيا الوسطى.

ترتبط آفاق التنمية في آسيا الوسطى ارتباطاً لا ينفصم بضمان السلام في أفغانستان المجاورة. ويساورنا القلق إزاء تراجع الاهتمام الدولي بذلك البلد الذي يعاني من أزمة إنسانية شديدة. ونرى أن من الأهمية بمكان منع عزلة أفغانستان التي تُترك لمعالجة مشاكلها القائمة بمفردها. ومما لا شك فيه أن ذلك ستكون له عواقب سلبية على الأمن الإقليمي والدولي.

وقد أظهر المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، الذي عقد في تموز/يوليه في طشقند بمشاركة وفد الحكومة المؤقتة، اهتمام المجتمع الدولي بوضع نهج منسقة تجاه ذلك البلد.

ونحن مقتنعون بأن الأولوية العامة للمجتمع الدولي ينبغي أن تتمثل في استعادة الاقتصاد الأفغاني وضمان إدماجه في العمليات الاقتصادية الإقليمية وتنفيذ البنى التحتية والمشاريع ذات الأهمية الاجتماعية. ولحل تلك المشكلة، هناك حاجة إلى دعم الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة.

وتقدم أوزبكستان إسهاماً مجدياً في الجهود الدولية لمساعدة أفغانستان. وقد أنشأت أوزبكستان مركزاً دولياً للنقل واللوجستيات في مدينة ترمذ الحدودية تستخدمه وكالات الأمم المتحدة بنشاط لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلد. ونقترح إنشاء صندوق خاص للدعم الإنساني لأفغانستان في ترمذ وتخصيص موارد مالية له بغية التغلب على الأزمة الاجتماعية وتنفيذ برامج تثقيفية للشباب ومشاريع للرعاية الصحية.

إن القرار ٢٩٥/٧٦ بشأن تعزيز الربط بين وسط وجنوب آسيا، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٢٢ بمبادرة من أوزبكستان، يعطي الأولوية لمشاركة أفغانستان في التعاون الاقتصادي وتحويلها إلى جسر يربط بين المنطقتين. وسيتيسر التنفيذ العملي لتلك الأفكار بتنفيذ مشاريع البنى التحتية عبر الإقليمية، مثل بناء خط السكك الحديدية الواصل بين ترمذ ومزار الشريف وكابل وبيشاور. وسيتيسر حل مشكلة إشراك أفغانستان في العلاقات التجارية والاقتصادية الإقليمية باقتراح من أوزبكستان، بدعم من الأمم المتحدة، لإنشاء مركز أقاليمي للربط في طشقند.

تتضح اليوم العواقب السلبية لتغير المناخ بشكل حاد في منطقتنا. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز قضايا الساعة في الخطة الخضراء والعمليات التي تحدّ من تغير المناخ.

وقد تعهدت أوزبكستان بالتزام إضافي يتمثل في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتقوم بتنفيذ استراتيجية شاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتطوير الطاقة المتجددة في عام ٢٠٢١. وقد أطلق رئيس أوزبكستان مبادرة واسعة، في عام ٢٠٢١، تسمى "Yashil Makon" أو "الأمة الخضراء" والتي من خلالها ستتم زراعة بليون شجرة وشجيرة في جميع أنحاء البلد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

إن بحر آرال أكبر أزمة بيئية في منطقتنا. وقد تمت، على مدى السنوات الخمس الماضية، زراعة ١,٧ مليون هكتار من الغابات في قاع البحر المجفف. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الجمعية العامة على اتخاذ القرار الذي أعلن منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية (القرار ٢٧٨/٧٥). وفي هذا العام، وتحت رعاية الأمم المتحدة، نعتزم استضافة أول منتدى دولي لبحر آرال في نوكوس. وسنستضيف، في عام ٢٠٢٣، المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، بالإضافة إلى اجتماع في أوزبكستان للجنة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وندعو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الأحداث على أعلى مستوى.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لعضوية أوزبكستان في الأمم المتحدة، وهي الهيكل العالمي الوحيد لصون السلم والأمن

الدوليين. ونعيد تأكيد التزام أوزبكستان بميثاق الأمم المتحدة ونعرب عن استعدادنا لتعميق التعاون المتعدد الأوجه مع المنظمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أمري براون، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو

السيد براون (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئكم ترينيداد وتوباغو، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، ونتعهد بتقديم الدعم الكامل لكم. كما أود أن أعرب عن امتناني لسلفكم، الذي أثبتت قيادته وتفانيه أنه لكي يكون المرء قائدا عظيما، لا يتوجب أن يكون منتميا إلى بلد كبير.

لقد أعلن أول ممثل دائم لنا، الراحل السير إليس كلارك، في بياننا الأول أمام الجمعية العامة بوصفنا دولة مستقلة حديثا في عام ١٩٦٢، أن ترينيداد وتوباغو ترحب بالمسؤولية الرسمية التي تترتب على العضوية في هذه المنظمة (انظر A/PV.1122). وأقف أمام الجمعية العامة اليوم، في السنة الستين لاستقلالنا، في الذكرى السنوية لليوم الذي أصبحنا فيه جمهورية، لأؤكد من جديد قبول ترينيداد وتوباغو القاطع لالتزامنا بالوفاء بالمسؤولية التي تترتب على العضوية في الأمم المتحدة.

وقد رسخت ترينيداد وتوباغو مشاركتها المتعددة الأطراف، على مر العقود، على المقاصد والمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. وعززنا هذه المبادئ بالحفاظ على تقليد قوي للحكم الديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة دستوريا ويعزز التقيد الصارم بسيادة القانون. وبناء على ذلك، فإن ترينيداد وتوباغو ملزمة بواجب التمسك بهذه المبادئ من دون قيد أو شرط والدفاع عنها كلما قام دليل على انتهاكها.

ولذلك لا يمكن لترينيداد وتوباغو أن تقبل أو تتجاهل أي محاولة أحادية الجانب لانتهاك سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية. ويشكل انتهاك حدود أوكرانيا المتفق عليها دوليا انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إنه تهديد واضح للسلم والأمن الدوليين، والحل الوحيد الموثوق به هو إنهاء هذا العدوان فورا. ولذلك، فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى التخلي فورا عن أعماله واستئناف المفاوضات مع الأوكرانيين بحسن نية بغية التوصل إلى حل سلمي ودائم.

وقد كشفت تجربتنا الجماعية خلال الأشهر السبعة الماضية عن الضرورة الملحة لإصلاح مجلس الأمن ليعكس الحقائق الجيوسياسية الراهنة. وإذ يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية العشرين لدخول نظام روما الأساسي – الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية – حيز النفاذ، تؤكد الأدلة والأحداث في جميع أنحاء العالم أنه إذا لم تكن المحكمة موجودة في الواقع، كان سيتعين إنشاؤها من أجل ضمان المساءلة عن أعمال الإفلات من العقاب المتزايدة.

وتعتز ترينيداد وتوباغو بمشاركتنا الطويلة الأمد مع المحكمة الجنائية الدولية من خلال العمل الرائد لرئيس وزرائنا ورئيسنا السابق الموقر – من جزيرة توباغو الصغيرة – الراحل آرثر ن. ر. روبنسون. إن رسالة المحكمة الجنائية الدولية وسجلها كمحكمة مستقلة يستدعيان دعم ترينيداد وتوباغو الكامل.

ومع احتدام الحرب في أوكرانيا، تعود أشكال وقود مثل الفحم إلى الظهور بشكل كبير، وتتعرض الالتزامات التي تم التعهد بها في غلاسكو لخطر أن تذهب أدراج الرياح. وفي الوقت نفسه، فإن الالتزامات المناخية التي تعهدت بها البلدان المتقدمة ليست، بالتأكيد، على المسار الصحيح. والجفاف وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير والأعاصير المدارية الكارثية حقائق تعرفها الدول الجزرية الصغيرة جيدا. وفي الوقت نفسه، فإن الظواهر البطيئة الحدوث مثل تدهور الشعاب المرجانية وتدفق أعشاب السارغاسوم البحرية تهدد نظمنا الإيكولوجية الهشة وسبل عيش جميع الناس، ولا سيما صيادي الأسماك ومن يعتمدون على السياحة. وبناء على ذلك، تدعو ترينيداد وتوباغو إلى التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس.

ومن الضرورات القصوى وجود مرفق مخصص لمعالجة الخسائر والأضرار في إطار الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب إعطاء الأولوية لهذه الإجراءات لأن ما هو على المحك هو وجود الدول الجزرية الصغيرة في حد ذاته وقدرتها على البقاء.

إن العبء الإضافي للتضخم العالمي المتفشي وأزمات الغذاء والوقود والأعلاف والأسمدة فرض عبئا غير عادي على اقتصاداتنا وشعوبنا، مما زاد من تعريض قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم للخطر.

وفيما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي لجميع الناس، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لتسريع إنتاج الغذاء العالمي. وفي هذا الصدد، لم يطالب قادة البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية باتخاذ إجراء فحسب، بل ما ظلوا يعملون في تضامن وبحسم. وقد كان من دواعي سرور ترينيداد وتوباغو أن تستضيف، في آب/أغسطس، المنتدى والمعرض الثاني للاستثمار الزراعي للجماعة الكاريبية كجزء من التزام منطقتنا بتخفيض فاتورة وارداتها الغذائية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

إن ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما راسخا بالعمل مع الجماعة الكاريبية والشركاء الآخرين من أجل استعادة السلام والحكم الديمقراطي المستقر في هايتي. ويجب أن يكون هدفنا العمل مع الهايتيين لضمان تقدمهم ومستقبلهم على المدى الطويل. ولذلك، فإننا ندعو منظومة الأمم المتحدة ومجتمع الجهات المانحة الدولية إلى تعزيز إدارتها ومشاركتها مع هايتي على وجه السرعة. ونشجعهم على تقديم المساعدة اللازمة لقمع عنف العصابات المستمر والمدمر ولتحسين الحالة الإنسانية في ذلك البلد الجميل على وجه السرعة.

وفي منطقة البحر الكاريبي، تقوض الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والتدفق المطرد للأسلحة النارية غير المشروعة من بلدان مصدر بعيدة جدا عن منطقتنا – وكلها تسهم في ارتفاع مستويات عنف العصابات داخل مجتمعاتنا بشكل غير مقبول – جهودنا لبناء مجتمعات آمنة وسلمية تقويضا تاما. ونحن ملتزمون كذلك بتعزيز تعاوننا مع الشركاء الإقليميين والدوليين للتصدي لهذه التحديات التي تهدد استقرار مجتمعاتنا في حد ذاته.

ولا يزال التطرف العنيف والإرهاب الدولي واستخدام التكنولوجيا لأغراض إجرامية يشكل مخاطر واضحة وماثلة. وفي مكافحة هذه الظواهر، تضع ترينيداد وتوباغو أعلى قيمة للتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه عند التصدي للتطرف، يجب ألا تكون هناك أي مساومة على حقوق وحريات مواطنينا المحمية دستوريا.

وفي كل هذه التعقيدات، يجب أن نعترف بالدور البالغ الأهمية للمرأة بوصفها عاملا للتغيير الإيجابي. وتحقيقا لتلك الغاية، ستقدم ترينيداد وتوباغو مرة أخرى القرار الذي يصدر مرة كل سنتين بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في تقديم هذا القرار التطلعي ودعمه.

ولكننا إذ نعمل بدأب لتشجيع وضمان إشراك المرأة في مواقع ومساحات صنع القرار، يجب علينا أن نواصل الإصرار على احترام حقوق النساء والفتيات احتراما كاملا على جميع مستويات المجتمع. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات يشكل تهديدا يدمر الأرواح ويعوق التقدم العام نحو التنمية المستدامة المتوازنة والشاملة. ويجب أن تكون معالجة هذا الأمر أولوية، وقد شارك الآن عدد متزايد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص – في ترينيداد وتوباغو – في الجهد الوطني لجعل مجتمعنا آمنا للنساء والفتيات.

وقد أثبت العامان الماضيان على وجه الخصوص أن هيكل النظام الاقتصادي والمالي الدولي ليس على مستوى الغرض المنشود. فالنظام بصيغته المصممة يضعف في الواقع البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن للأمور أن تبقى على حالها. إن خطة عالمية تحويلية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتطلب إطارا اقتصاديا وماليا تحويليا يتوافق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبدون هذا التحول في الهيكل العالمي، لن تسفر حتى أفضل الجهود على الصعيد الوطني عن النتائج التي نحتاج إليها في الجنوب العالمي. وتدعو ترينيداد وتوباغو المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير وحلول مصممة خصيصا للتصدي لتحديات التمويل الأساسية التي تواجهها البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا

والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتمثل أحد هذه التدابير في اعتماد مؤشر متعدد الأبعاد للضعف، نعتبره أولوية قصوى.

إن تاريخنا لا يمكن إعادة كتابته أو محوه. ولذلك، نظل ندعو إلى تحقيق العدالة التعويضية عن الديون غير المسددة الناجمة عن قرون من استعباد الشعوب الأفريقية، وعن الجرائم التاريخية للإبادة الجماعية للسكان الأصليين التي ارتكبت ضد شعوب هذا العالم الأصلية، وعن الإرث الاستغلالي للاستعمار الذي أدى مباشرة إلى استمرار تخلف الدول الكاريبية والعديد من الدول الأخرى.

وما زلنا ندعو إلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية وتدميرها بوصف ذلك الوسيلة الوحيدة لضمان تجنب الإبادة الكاملة للبشرية.

وما فتئنا ندعو إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على شعب كوبا، وإلى إدماج كوبا إدماجا كاملا في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي.

ونظل ندعو كذلك إلى حل دائم ومتفق عليه بصورة متبادلة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يضمن للفلسطينيين وطنا دائما ويعترف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

ولإعادة خطة عام ٢٠٣٠ إلى مسارها الصحيح، يجب على جميع أصحاب المصلحة – سواء كانوا كبارا أو صغارا، أقوياء أو غير ذلك – تبني قيمة التعددية. ومن الواضح أننا لم نصل إلى ذلك بعد. وفي هذا الصدد، أكرر كلمات أحد أعظم فناني الكاليبسو في ترينيداد وتوباغو، ديفيد رودر، الذي كتب في أغنيته الشهيرة "تآزر حول جزر الهند الغربية".

"قريبا يجب أن ننحاز إلى جانب أو نغيب تحت الأنقاض

في عالم منقسم لم يعد بحاجة إلى الجزر

هل حكم علينا إلى الأبد أن نكون تحت رحمة الغير؟

يمكن للمفاتيح الصغيرة أن تفتح أبوابا ضخمة".

وهذا العالم بحاجة إلى جزر صغيرة. إننا نأتي بمنظور قيم ومفيد وضروري. فلا تزال ترينيداد وتوباغو تقدم وجهة نظر دولة ديمقراطية صغيرة ذات سيادة تحمل طموحا كبيرا، ألا وهو إطلاق العنان لإبداع شعبنا المتنوع وسعة حيلته، ولا سيما شبابنا، لتقديم أكبر إسهام إيجابي للطائفة والمجتمع والعالم. وشعب ترينيداد وتوباغو، بوصفه أمة فتية نسبيا، أعظم مصدر لقوتنا وطاقتنا. ويمكن الشعور به في إيقاع طبول تاسا الجميلة وفي ألحان آلتنا الوطنية، ستيلبان.

وتقف إنجازاتنا شاهدا على ما يمكن تحقيقه عندما توجه دولة صغيرة لكمات فوق فئة وزنه. فقد عمل مواطنونا قضاة في المحكمة الجنائية الدولية وفي المحكمة الدولية لقانون البحار، وقدمنا خبراء عالميين من عيار لينوكس فيتزروي بالاه وأنتوني آموس لكي. وأسهمنا بكثافة في عمل الأمم المتحدة، وعملنا في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة من الهيئات الفرعية والأجهزة.

وتتطلع ترينيداد وتوباغو بحماس وتفاؤل إلى عضويتنا في الأمم المتحدة للسنوات ال ٦٠ المقبلة. ونظل نعمق المشاركة والشراكة مع جيراننا في منطقة البحر الكاريبي ومع جميع أعضاء المجتمع الدولي بغية تحقيق أهدافنا المشتركة وبالتالي تعزيز السلم والأمن الدوليين. وإذ نكتب الفصل التالي في تاريخ أمتنا، يمكنني أن أتشاطر مع الجمعية أن ترينيداد وتوباغو تقدم نفسها للعمل رئيسا للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين. وحقا سيكون تكليف الجمعية لنا بالاضطلاع بهذا الدور الحاسم شرفا ومسؤولية ستتحملهما حكومة ترينيداد وتوباغو بالتزام وحياد. فلنوحد قوانا إذن، في أفضل تقاليد تعددية الأطراف، من أجل منفعة البشرية جمعاء والنهوض بها. ولنبن مجتمعا عالميا حقيقيا حيث لا يتخلف أحد عن الركب.

وفي الختام، أقدم إلى الجمعية العامة الإلهام الموجود في كلمات شعار ترينيداد وتوباغو الوطني، الذي يقول: "معا نطمح؛ ومعا ننجز".

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ثورديس كولبرون ريكفيورد غيلفادوتير، وزيرة خارجية أيسلندا.

السيدة غيلفادوتير (أيسلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة السيد تشابا كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في

دورتها السابعة والسبعين. كما أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته، وكذلك أولئك الذين يكرسون عملهم اليومي للمثل العليا للأمم المتحدة.

إننا نجتمع في أوقات حرجة. وهذه القاعة، التي تستضيف العديد من الأحداث التاريخية، هي في حد ذاتها شهادة على بعض الأفكار التي بنيت عليها هذه المنظمة، وهي واحدة من أهم المنظمات في تاريخ العالم. ففي هذه القاعة، خلال هذه الدورة، نحن متساوون. وسواء كنا نمثل دولة عظمى عالمية أو واحدة من أكثر من ٧٠ دولة عضوا، مثل دولتي، يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، لدينا جميعا في هذه القاعة نفس عدد المقاعد على الطاولة، ولكل منا حق التصويت، ولنا جميعا صوت وحق في أن يُسمع من على هذه المنصة.

وفي يد رئيس الجمعية العامة مطرقة – مطرقة خشبية بسيطة، أداة خفيفة الوزن وغير مهددة بحيث لا يمكن أن تكون ذات فائدة كسلاح. غير أنه يمكن للشخص الذي يحملها السيطرة على مداولات أكثر نساء ورجال العالم نفوذا. إن طرق تلك المطرقة الصغيرة على كتلة بسيطة من الخشب يفرض احترام القواعد التي اتفق أعضاء الأمم المتحدة على الالتزام بها في هذه القاعة. إنها رمز للنظام. ولذلك من المناسب أن يكون النقش على المطرقة "Með lögum skal land byggja"، باللغة الأيسلندية، إذ تبرعت به أيسلندا لهذه المنظمة العظيمة. ويعني أن "المجتمع يجب أن يبنى على ركائز القانون". وهو اقتباس من نص قانون آيسلندي قديم، والسطر التالي يتوسع مع بيان أن الأرض ستكون مهجورة بالفعل إذا سمح لانعدام القانون أو القانون غير العادل بأن يسود. وفي السياق العالمي، ندرك جميعا، ولا سيما الدول الصغيرة، إدراكا تاما أن العالم الذي لا تحكمه القواعد سيكون عالما تهيمن عليه القوة.

إننا نجتمع في وقت قرر فيه بلد قوي، وعضو دائم في مجلس الأمن، أن يتحدى القواعد والقوانين الدولية التي خدمت العالم بشكل جيد منذ أن قرر قادة العالم – وأهوال حربين عالميتين حية في ذاكرتهم – أن ينقذوا الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والحزن الذي لا يوصف الذي تجلبه للبشرية. لم يمنع نظام ما بعد الحرب العالمية نشوء المشاكل والنزاعات. وارتكبت أخطاء واتخذت قرارات جدلية. وكانت أحزان وأهوال الحرب والنزاعات بالفعل جزءا من حياة الكثيرين في أجزاء كثيرة جدا من العالم. ولكن إلى حد كبير، لم يُسمح بحروب التوسع الإقليمي.

في الجزء الذي أعيش فيه من العالم، لا يحمل جيلي ذكريات أهوال الحرب العالمية. لقد نشأنا على الاعتقاد بأن السلام بين الأمم يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه تقريبا. حسنا، الأمر ليس كذلك. ولكن، قدم النظام العالمي إجابة على الأسئلة الحرجة المتعلقة بكيفية حل المشاكل. ويتعرض هذا الصرح الآن للتهديد، ومن واجبنا كقادة، ولا سيما نحن الشباب، أن نتأكد من أن ثروات العقود الماضية لا تقودنا إلى الرضا عن الذات بشكل خطير. ويجب علينا أن ندافع عن النظام المتعدد الأطراف في كل فرصة وأن نقنع شعوب العالم بأنه، على الرغم من عيوبه، فإنه متفوق إلى حد كبير وكامل على أي طريقة أخرى لحل المسائل والمنازعات بين الدول. وبطبيعة الحال، يجب علينا أن نواصل إصلاح منظمتنا ونجعلها أكثر ملاءمة للغرض وأكثر تمثيلا من أجل مواجهة التحديات الجديدة المتزايدة والأكثر تعقيدا. وتؤيد أيسلندا تأييدا تاما رؤية الأمين العام الواردة في خطتنا المشتركة (A/75/982) بشأن كيفية تنشيط عملنا وتعزيز النظام المتعدد الأطراف حتى يخدم الأجيال المقبلة على أفضل وجه.

وجاء غزو روسيا غير القانوني والوحشي لأوكرانيا بمثابة صدمة، وإفاقة سيئة للكيفية التي قد يبدو عليها العالم إذا سمح للقدرة على التدمير، بدلا من القدرة على الإبداع، بتحديد مصير الأمم. والوحشية المطلقة والمقززة التي أظهرتها روسيا، كما يتضح في المناطق المحررة حديثا، لا يمكن فهمها. إنها تمثل انهيارا مطلقا للحضارة. لذلك، قبل أن أقول أي شيء آخر عن الشؤون العالمية، سأقول إنه من أجل البشرية، يجب أن تنتصر أوكرانيا. ولا بد من دحر العدوان الروسي، ويجب المحاسبة على الجرائم التي ارتكبت باسمها والمعاقبة عليها. إن الكلمات غير المسؤولة التي أدلى بها الرئيس الروسي في الأيام القليلة

الماضية تذكير تقشعر له الأبدان بأن الاستسلام للمتنمرين ومنتهكي القواعد لن يؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من التنمر والمزيد من خرق القواعد. ومن أجل البشرية، يجب أن يتوقف هذا الجنون.

يتزايد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع بمعدل مرعب بسبب الآثار المتبقية للجائحة والاستجابة لها وللنزاعات المسلحة وتغير المناخ. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ٣٤٥ مليون نسمة هذا العام، مع عدم وجود نهاية في الأفق. وأصبحت الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ أكثر قسوة وشدة، كما يتضح من الفيضانات الأخيرة في باكستان والجفاف في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، على سبيل المثال. وستواصل أيسلندا زيادة تمويلها للمساعدة الإنسانية، بالعمل بشكل أساسي مع كيانات الأمم المتحدة. وأيسلندا ملتزمة بتحمل مسؤوليتها، كما يتضح من زيادتنا للمساعدة الإنسانية والإنمائية.

إننا نواجه أزمة مناخية لن تختفي من تلقاء نفسها. فمن الأهمية بمكان أن تبذل جميع البلدان قصارى جهدها لتسريع كفاحنا نحو تحسين القدرة على تحمل تغير المناخ. وتلتزم أيسلندا بالقيام بدورها وقد وضعت أهدافا طموحة لتحقيق الحياد الكربوني والتحويل الكامل للطاقة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٤٠. وقد زدنا إسهامنا في تمويل المناخ، مع التركيز القوي على نهج متوازن للتخفيف والتكيف، ونلتزم ببذل المزيد من الجهد.

وهناك أزمة صحة عامة في العديد من البلدان. وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا مدى هشاشة أنظمة الرعاية الصحية حقا عند اختبارها. ولن تختفي هذه المشكلة من تلقاء نفسها، لأن الحقائق الديمغرافية في العديد من البلدان ترسم صورة في غاية الخطورة. وفي العديد من الأماكن هناك أيضا أزمة صحة عقلية. وقد كشفت الجائحة عن العديد من الأخطاء في الطريقة التي نتصدى بها للأزمات العالمية، وسنتعامل مع هذه العواقب لفترة طويلة. ففي حين كانت البلدان الغنية قادرة على تطعيم جميع سكانها، حرمت أضعف الفئات في أفقر المناطق في العالم من تلك الحماية. وفي الوقت نفسه، سيكون الأمر متروكا للمؤرخين في المستقبل أن يحكموا على ما إذا كانت الفوائد التي جنيت تستحق التضحيات الاقتصادية التي قدمت خلال الجائحة، أو ما إذا كان التقليص الواسع النطاق للحريات الفردية الذي رأيناه، مع زيادة العزلة الاجتماعية، هو الاستجابة الأكثر حكمة للأزمة.

تقول قصيدة إنجليزية نشرت منذ ما يقرب من ٥٠٠ عام أنه لا يوجد إنسان كجزيرة معزولة – في الواقع. ولكن ليس فقط لا يوجد إنسان كجزيرة، لا يوجد بلد كجزيرة – ولا حتى بلدان مثل أيسلندا التي هي في حقيقة الأمر جزر. فممكن أن يكون للقرارات التي تتخذ في جزء من العالم عواقب كبيرة، مقصودة أو غير مقصودة، في جميع أنحاء العالم. وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك بصفة خاصة على المحيطات، التي تغطي ٧٠ في المائة من سطح كوكبنا والتي لا تعترف مياهها بأي حدود وطنية.

وبالنسبة لأيسلندا، تكتسي مصايد الأسماك المستدامة والاقتصاد الأزرق الديناميكي أهمية بالغة. ومن مسؤوليتنا أن نكفل الاستخدام المستدام لمحيطاتنا وصحتها لصالح الجميع. والتصدي للتلوث البحري أولوية، ولا سيما النفايات البلاستيكية، ونرحب بالخطوات الهامة التي اتخذت في نيروبي في وقت سابق من هذا العام في ذلك الصدد. وأود كذلك أن أسلط الضوء على الروح المتجددة التي جلبها لنا مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام ٢٠٢٢، في لشبونة، بما في ذلك الاعتراف المتزايد بأهمية الغذاء من المحيطات في نظمنا الغذائية ولتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ من أجل السلام المستدام.

وظل دستورنا للمحيطات، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – على مدى ٤٠ عاما – أساسا متينا للتعاون الدولي بشأن كل ما يتعلق بالمحيطات. إنه مثال ساطع على النجاح الدبلوماسي الذي صمد أمام اختبار الزمن ولا يزال يخدمنا بشكل جيد. ومع التحديات البيئية الجديدة، إلى جانب زيادة الوعي والمعرفة العلمية بأهمية المحيطات وضعفها، حان الوقت لاختتام المفاوضات بشأن اتفاق جديد بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وترحب أيسلندا بالتقدم المحرز خلال

المفاوضات في الشهر الماضي، وهي مصممة على القيام بدورها للتوصل إلى اتفاق.

ولذلك، فإن دور الأمم المتحدة ومؤسساتها في هذه الأزمات يكتسي أهمية قصوى. ولئن كان يجب التعامل مع الأزمات الحالية والوشيكة التي نواجهها، يجب علينا ألا نهمل أهداف التنمية المستدامة. إن عام ٢٠٣٠ يقترب سريعا، غير أننا بعيدين جدا من تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق السلام المستدام. وتهدف أيسلندا إلى تحمل مسؤوليتها، كما يتضح من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويجب علينا كذلك ألا نتخلى عن هدفنا المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ويقف عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النهوض بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – قبل شهر واحد فقط، في هذه القاعة بالذات – شاهدا آخر على السلوك غير المسؤول للاتحاد الروسي – الخصم الوحيد للوثيقة الختامية والدولة الوحيدة التي خفضت عتبة استخدام الأسلحة النووية بتهديدها الصريح باللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل تلك.

”يولد جميع الناس أحرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق“. ولا يسع العالم أن يحرم أحدا من فرصة الإسهام في الحلول التي نحتاج إليها جماعيا. وعلى نطاق واسع جدا، نشهد زيادة في قمع الأقليات الدينية والعرقية وفي العنصرية ومعاداة السامية والقومية العنيفة. والميول والأصوات الاستبدادية التي تسعى إلى تكثيف الاستقطاب السياسي آخذة في الارتفاع. وتظل أيسلندا ملتزمة بالتصدي للتراجع الذي شهدناه في حقوق النساء والفتيات في أماكن كثيرة جدا حول العالم. وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جميع أنحاء العالم إما لم تُكفل على الإطلاق أو تراجعت.

إن القيم والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليست مهمة في حد ذاتها فحسب؛ إنها حاسمة للغاية إذا أردنا تسخير الإبداع الفردي وروح المبادرة والعقلية الابتكارية التي نحتاج بشدة إلى الاعتماد عليها في سعينا لإيجاد حلول من صنع الإنسان لمشاكلنا التي من صنع الإنسان. وتلك المثل مثال آخر على كيف أن طريقة حل المشكلات هي مسألة أكثر إلحاحا من حل أي مشكلة فردية. ونحن نعلم أن الرد على التحديات التي تواجهها البشرية يكمن في الروح البشرية نفسها – إذا سمح لها بأن تعيش أصدق إمكاناتها.

ومهمة القادة ليست سهلة عندما يتطلب الأمر تقديم تضحيات. وندرك جميعنا التحديات التي تواجهها المجتمعات المفتوحة. وتعني حرية التعبير أنه من الممكن نشر الأكاذيب والمعلومات الكاذبة. وهذه مشكلة حقيقية نحتاج إلى معالجتها. وتحتاج المجتمعات الحرة إلى أن تصبح أكثر مرونة، مع وجود جمهور قوي ومتعلم جيدا ومطلع كخط الدفاع الأول والأفضل ضد الذين يسعون إلى التلاعب بالأكاذيب ونظريات المؤامرة والترويج للكراهية.

ولكن، عندما نشعر بالقلق إزاء إساءة استخدام حرية التعبير في المجتمعات المفتوحة، يتعين علينا ألا ننسى أن إساءة استخدام المعلومات المرعبة حقا تحدث عندما تدعي الحكومات احتكار الحقيقة. فيمكن أن تؤدي الدعاية التي لا هوادة فيها وغسل الأدمغة من قبل مصادر رسمية في حكومات فاسدة ذات نوايا شريرة إلى نتيجة مرعبة حقا. وهذا ما رأيناه في روسيا، حيث تم تجريم جميع أشكال النقاش العام والتفكير المستقل. إن المجتمع الذي يتردد فيه الناس في انتقاد السلطة أو الحقيقة الرسمية أو الرواية الراسخة – ناهيك عن السخرية منها – ليس حرا حقا.

ولكي تتمكن شعوب العالم من إيجاد الحلول التحويلية التي يحتاج إليها العالم بشدة، يجب أن يكون الناس قادرين على تحدي الوضع الراهن. ويجب أن يكونوا أحرارا في التعبير عن آرائهم والمناقشة بحرية حتى بشأن أكثر المسائل حساسية. ويجب أن يكونوا أيضا أحرارا في إبداع الفن، حتى لو كان الفن مقيتا. تلك هي القيم التي يريد المدافعون عن أوكرانيا تأمينها لأطفالهم. تلك هي القيم التي تطالب بها سفياتلانا تسيخانوسكايا لشعب بيلاروس. تلك هي القيم التي تُحرَم منها النساء والفتيات الأفغانيات في ظل نظام طالبان. وتلك هي القيم التي لا تقبل

تعرض مهسا أميني للضرب حتى الموت في إيران لارتدائها الحجاب بشكل غير صحيح.

ويتعين علينا ألا ننسى أن الحكومة الروسية مذنبة بارتكاب انتهاكات مروعة ليس على الساحة الدولية فقط، فالروس الشجعان المقاومون لنظام بوتين والآلاف الذين ظهروا في شوارع روسيا في وقت سابق من هذا الأسبوع يخضعون جميعا لعقوبات قاسية وسجن غير مشروع واضطهاد وغالبا للأسوأ.

تتضمن القصيدة القصيرة التي يبلغ عمرها ٥٠٠ عام تقريبا لجون دون، والتي اقتبست منها آنفا، بيتا مشهورا آخر. فإذ يتناول كيف كان العالم مترابطا في عام ١٥٢٤، يقول: "ولذا لا ترسل أبدا لتعرف لمن تقرع الأجراس"، ما يعني أنه من واجبنا الاستجابة للتحديات المشتركة، وعدم النظر في الاتجاه الآخر أو انتظار غيرنا ليتصرف. فيجب علينا أن نلبي النداء.

وحتى لو لم تكن التحديات التي نواجهها من صنع الأجيال الأحدث، ولم يتسبب فيها فقراء العالم، يتعين على البشرية جمعاء أن تشارك في التغلب عليها. وسواء أعجبنا الأمر أم لا وسواء كنا نستحق أم لا، يقع على عاتق قادة اليوم والغد مواجهة واقعنا المشترك. وسواء أعجبنا الأمر أم لا، وسواء كنا نستحق ذلك أم لا، يجب علينا أن نفعل ذلك معا. فيجب علينا جميعا أن نلبي النداء. يجب علينا أن نلبي الدعوة إلى الوقوف مع أوكرانيا. ويجب علينا أن نلبي النداء للدفاع عن النظام المتعدد الأطراف. وكذلك يجب علينا أن نلبي النداء وندافع عن طبيعتنا ونكافح تغير المناخ ونكافح الفقر والحرمان. وأخيرا، يجب علينا أن نلبي الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الأفراد ونمنحهم الفرصة للإسهام في الحلول التي تمس الحاجة إليها. وإن لم نفعل ذلك، فقد فشلنا.

وإنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وللتذكير مرة أخرى بأن إمكانية التقاء الدول وتبادل الأفكار والآراء بطريقة حضارية تظل هي القاعدة في العلاقات الدولية وأن الذين يخالفون القواعد يدانون من قبل الجميع تقريبا. وربما أصبح الهدف النبيل للمنظمة – وهو تجنيب العالم ويلات الحرب – أكثر أهمية من أي وقت مضى. فيجب استعادة النظام في العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية هايتي.

السيد جينيوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بأن أنقل إلى الرئيس تحيات حارة من رئيس وزراء جمهورية هايتي، دولة السيد أرييل هنري، الذي اضطر إلى إلغاء مشاركته في المناقشة العامة في اللحظات الأخيرة بسبب الحالة الاجتماعية – السياسية في البلد. ولذلك يشرفني أن أتلو الخطاب الذي كان من المقرر أن يلقيه من على هذه المنصة:

"أود أن أهنئ سعادة السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة في دورتها العادية السابعة والسبعين. ويحدوني الأمل في أن يكلل عمل هذا العام، تحت قيادته الحكيمة، بالنجاح الكامل. وأود كذلك أن أشيد بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته الفاعلة للمنظمة العالمية والتزامه المتجدد بقضية هايتي على الرغم من المشاكل الصعبة العديدة والنزاعات الأخرى التي تؤثر على العالم.

"يشرفني اليوم أن أخاطب هذه الجمعية في السياق المحدد للتحديات الرئيسية التي تواجهها دولنا مرارا وتكرارا، والتي يجب أن نتصدى لها باستمرار وأن نجد الحلول المناسبة لخير البشرية. إن الأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها في الحفاظ على المثل العليا للسلم والأمن الدوليين، هي المحفل المناسب في سياق الدبلوماسية المتعددة الأطراف للتصدي لتلك التحديات والتغلب عليها، وفقا لمبادئ القانون الدولي والقيم المكرسة في ميثاقها، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير.

"إن السلام والأمن العالميين في خطر. وأدعو الأطراف في جميع النزاعات التي تسبب الاضطراب والمعاناة لمواطني العالم إلى وقف القتال وإيجاد حلول تفاوضية لخلافاتها. فهناك عدد كبير جدا من الضحايا والكثير من الدمار وعواقب كثيرة جدا على البلدان الأخرى والكثير من الأضرار الجانبية. ولا بد

من العودة إلى احترام القواعد المشتركة للقانون الدولي والعيش معا.

”إن الارتفاع الحاد في تكلفة المواد الغذائية الأساسية في السوق الدولية يضعف اقتصادات العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ويدفع مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن الغذائي. والإغراء كبير لكل بلد لمحاولة احتكار الموارد المتاحة لتلبية احتياجات سكانه. وقد رأينا نتائج مثل هذا السلوك في التحكم في اللقاحات أثناء جائحة مرض فيروس كورونا. فيجب أن تكون القاعدة، في هذه الأوقات الصعبة، هي التضامن فيما بين الشعوب.

”يظل بلدي، شأنه شأن بلدان أخرى كثيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي وأماكن أخرى، شديد التعرض للأخطار المناخية وارتفاع منسوب مياه البحر والكوارث الطبيعية المتزايدة العنف والتواتر. فمرور إعصار واحد يمكن أن يمحو جهود عقود من العمل الشاق والاستثمار. وقد شهد بلدي، لسوء الحظ، زلازل وأعاصير مدمرة. وذلك مصدر قلق لبلدان المنطقة دون الإقليمية. إننا ننظر في هذه المسألة، في إطار الجماعة الكاريبية.

”ومن الحتمي، بل والملح، أن يبرهن المجتمع الدولي على خيال ونكران ذات وإيثار لإلزام كوكبنا وبلداننا بنوع جديد من العلاقات الدولية. إننا جميعا مترابطون ويمكن أن يكون لمشاكل أحدنا عواقب آنية على الآخرين. فعلى سبيل المثال، يؤدي النزاع بين بلدين أو شدة الفقر في بلدان أخرى إلى حركات هجرة كبيرة يمكن أن تزعزع استقرار العديد من البلدان المجاورة، أو حتى بلدان أبعد.

”وفي ذلك الصدد، يكتسب موضوع الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، ”لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة“، معناه الكامل في حالة بلدي. وهذه فرصة لي للتكلم، من على منبر الأمم المتحدة، عن التحديات التي تواجه هايتي في سياق أزمة مؤسسية وللتكلم عن جهود حكومتي واستجاباتها للتصدي لها والتغلب عليها.

”إنني أتكلم في وقت يمر فيه بلدي بأزمة متعددة الأبعاد، تشكل عواقبها تهديدا للديمقراطية وأسس سيادة القانون ذاتها. إنها أزمة اجتماعية – سياسية، يضاعفها انعدام الأمن، ما يزيد من تفاقم حالة البلد ويقوض جهاز الدولة. وتظل هذه المسألة مصدر قلق بالغ لحكومتي وللمجتمع الدولي.

”تقف هايتي عند مفترق طرق – مفترق طرق صعب للغاية، ولكنه حاسم لمستقبلها. وتواجه حكومتي معادلة معقدة إلى حد ما تحتاج إلى حل، وتتطلب دعما فعالا من شركائنا. فتتمثل أولويات حكومتي في استعادة الأمن والنظام العام من دون إبطاء؛ والتوصل إلى توافق أوسع في الآراء حول اتفاق سياسي بين أكبر عدد ممكن من القطاعات على المدى القصير من أجل تحقيق حكم سلمي؛ وتهيئة مناخ ملائم لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن، بهدف إعادة السلطة إلى الممثلين المنتخبين الذين يختارهم الشعب الهايتي بحرية من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية؛ ومعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين الظروف المعيشية المادية للغالبية العظمى من السكان.

”وفيما يتعلق بمسألة الأمن واستعادة النظام العام، فإنني لا آتي بجديد لا يعرفه أحد عندما أقول أن أنشطة العصابات المسلحة تهيء بيئة خطيرة تدمر الحياة اليومية لسكان هايتي. وهذه حالة غير مقبولة، وقد بلغت أبعادا مثيرة للقلق. وقد أسفرت الاشتباكات بين العصابات المتنافسة عن وقوع عدد كبير من الضحايا بين السكان، ما أجبرهم على الفرار من ديارهم هربا من إرهاب قطاع الطرق.

”وبصفتي رئيسا للمجلس الأعلى للشرطة الوطنية الهايتية، وبالنظر إلى تعقد الحالة، اتخذت تدابير لجعل الشرطة أكثر فعالية وأفضل استعدادا للتعامل مع انعدام الأمن. وشرعت، في

حدود إمكانياتنا، في تعزيز القدرات التشغيلية لمؤسسة الشرطة وتحسين ظروف عمل أفراد الشرطة. وقد أدى تعزيز عمليات الشرطة إلى تحقيق بعض النتائج الجيدة، بالحد من العنف الذي تمارسه العصابات المسلحة، ولا سيما في منطقة العاصمة. ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لمكافحة تلك الآفة والقضاء عليها.

”وقد أُقِرَّ بذلك في أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/481) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. فيشير التقرير إلى أن الجهود التي بذلتها الشرطة الوطنية الهايتية أدت إلى اعتقال عدة أفراد يشتبه في تورطهم في عمليات اختطاف وقتل. ويسلم التقرير كذلك بعجز الشرطة الوطنية وافتقار مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بتشكيله الحالي، إلى القدرات والخبرات، من حيث عدد الخبراء ودرجة التخصص، للتعامل مع المستوى غير المسبوق للجريمة في البلد.

”أريد أن أؤكد من جديد هنا تصميمي على تعطيل من يريدون إدامة الفوضى ومنع تطبيع الوضع. وقد أتاحت حكومتي، بتضحيات كبيرة، الموارد اللازمة لتزويد الشرطة الوطنية بالوسائل الكافية للاضطلاع بواجباتها بفعالية. ويتأخر تسليم المركبات المدرعة والمعدات التي تفتقر إليها. ويؤسفني حقا أنه قد تأخر كثيرا إيصال الطلبات المقدمة لتحسين تجهيز الشرطة الوطنية. فالشرطة الوطنية قادرة على القيام بعملها، ولكنها تحتاج إلى دعم قوي من شركائنا وإلى التدريب المناسب في الميدان بمساعدة شركاء من المجتمع الدولي بغية وضع حد لهذه الحالة.

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بقرار مجلس الأمن ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي يحظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول ويمنع الاتجار بها واستخدامها لأغراض غير مشروعة.

”وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت عدة دول أعضاء بتقديم دعم ثنائي للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك المساعدة المالية. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشئ صندوق مشترك للتبرعات لمساعدة الشرطة الوطنية في مكافحة عنف العصابات. إنني أشيد بالحكومات التي أسهمت بالفعل في ذلك الصندوق، ونحث الشركاء الآخرين على أن يحذوا حذوها. فنحن بحاجة إلى تضامنهم المستمر الآن أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لشركائنا الدوليين الرئيسيين الذين تعهدوا بالتزامات في مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن الأمن في هايتي. وأشكرهم علنا باسم شعب هايتي وحكومتها.

”لقد اقتضت ظروف انضمامي إلى قيادة بلدي أن أدخل فورا في حوار مع جميع قطاعات المجتمع الهايتي من أجل بناء توافق كاف في الآراء حول اتفاق سياسي لحكم سلمي وفعال خلال الفترة الانتقالية. وإنني مقتنع بأن الحوار الصريح والصادق والشامل يظل أفضل صيغة للتوصل إلى حل دائم للأزمة الراهنة.

”وعلى الرغم من الخلافات السياسية التي لا تزال قائمة بين الجهات الفاعلة السياسية، ما زلت أحث على الحوار. ويجري حاليا اتخاذ مبادرات تشمل مختلف شرائح المجتمع. وآمل أن أرى كل تلك الجهود تنجح في المستقبل القريب. إنها تتعلق في المقام الأول باستعادة المؤسسات الديمقراطية القادرة على العمل بكامل طاقتها من خلال انتخابات حرة وشفافة وشاملة، فضلا عن الاتفاق على نهج جماعي للإصلاح الدستوري.

”وفيما يتعلق بالحوار السياسي الجاري بالفعل، تسعى هايتي إلى الحصول على دعم دولي لكي تكون العملية أكثر مصداقية ولبناء الثقة بين الجهات الفاعلة المعنية. وفي ذلك السياق، أؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية لتقديم خبرتهما والتعاون معنا لحل الأزمة بدعم حذر وفعال من جانب الأمم المتحدة. ويجب على المنظمة بما لديها من خبرة طويلة وكبيرة في الميدان في هايتي

أن تواصل دعم العملية السياسية والانتخابية مع مراعاة الواقع الميداني وضرورة إعطاء الأولوية للحلول الوطنية.

”لقد استمعت إلى نداءات الجمهور، كما استمعت إلى مطالب أبناء وطني الذين يحتجون على ارتفاع تكاليف المعيشة. إن الاحتجاج وتقديم المطالب بطريقة سلمية حق دستوري. ولكنني أدين بشدة أعمال النهب والتخريب فضلا عن الهجمات على الكنائس والمدارس والجامعات والمستشفيات والسياسيين والجهات الفاعلة الاقتصادية والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. كما أدين أولئك الذين أمروا ونظموا ومولوا كل تلك الأعمال. وسوف يتعين عليهم أن يساءلوا عن جرائمهم أمام التاريخ والعدالة، عاجلا أم آجلا.

”ويجب أن تفهم الجهات الفاعلة في هايتي أنه يجب ممارسة السياسة على نحو مختلف. عليه، فإنني على استعداد لمواصلة الحوار مع جميع الأطراف المعنية في البلد، حتى نتمكن معا من تمهيد الطريق للمصالحة بغية إصلاح النسيج الاجتماعي الممزق وإيجاد حل دائم لأزمة ما تزال تجر البلاد نحو الهاوية. إن الحكم الرشيد يسير جنبا إلى جنب مع مكافحة الفساد والتهريب والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه. وقد اتخذت حكومتي خطوات في ذلك الاتجاه. كما أدى ضبط الميزانية والإدارة السليمة للإيرادات العامة مؤخرا إلى إنشاء برنامج لرصد أداء الموظفين في بلدي بمساعدة صندوق النقد الدولي.

”لقد بدأ الإصلاح الرئيسي الذي أجرته حكومتي لدائرة الجمارك يؤتي ثماره وتظهر نتائجه، حيث مكننا من تعزيز رصد الأسلحة والذخائر والعملات المزيفة والمخدرات علاوة على احتجازها. وقد شهدنا خلال تلك العملية تضاعف إيرادات الجمارك في وقت قياسي. ولم يكن الجميع سعداء بتلك الاستراتيجية، ولدينا سبب وجيه للاعتقاد بأن الاضطرابات ومحاولات زعزعة الاستقرار تعدُّ انتقاما من المحتالين الذين انخفض نشاطهم إلى حد كبير.

”وقد زودنا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – البرنامج التابع للأمم المتحدة – بخبراء للمساعدة في إدارة الجمارك طوال فترة الإصلاح. بيد أن المكتب بحاجة إلى مزيد من الموارد لكي يكون أكثر فعالية وقدرة على الإسهام في تحديث نظامنا الجمركي وكفالة استدامة الإصلاحات الجارية.

”فيما يتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، تولت حكومتي السلطة في سياق سياسي هش بعد الاغتيال الشنيع والمأساوي للرئيس مويس في ٧ تموز/يوليه ٢٠٢١. ولا بد من تحقيق العدالة له ولأسرته فضلا عن شعب هايتي. أود أن أنوه بكلمات الرئيس غوستافو بترو أوريغو، رئيس كولومبيا، الذي اعتذر لشعب هايتي، بعد وقت قصير من خطابه أمام الجمعية العامة من على هذه المنصة ذاتها (انظر A/77/PV.4) عن تورط بعض المرتزقة الكولومبيين في اغتيال الرئيس مويس. فتلك جريمة عابرة للحدود الوطنية تورط فيها مواطنو عدة بلدان. وبالتالي فإن التحقيق فيها أمر صعب ومعقد. وأود أن أشكر جميع البلدان المعنية على تعاونها.

”لقد اُرتكبت الكثير من الجرائم والمجازر الأخرى حتى الآن دون عقاب ولا يزال القتلة طلقاء، بل تجرأ بعضهم على المشاركة بأنفسهم وأسلحتهم في قيادة المظاهرات خلال الأيام القليلة الماضية. وأعلم أيضا حالات انتهاكات حقوق الإنسان ضد المواطنين الهايتيين المسالمين بوصفها نتيجة مباشرة لمناخ انعدام الأمن السائد في البلد. إن احترام كرامة الإنسان يعتبر أساس الحقوق الأساسية لجميع الأفراد. وإنني عازم على احترام الالتزامات الدولية والإقليمية الرامية إلى صون حقوق الإنسان وكفالة احترامها.

”في ذلك الصدد، فإن العمل على إنهاء الاحتجاز المطول قبل المحاكمة – وهو وضع يخضع له العديد من المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة – يظل أولوية. ويدل حدوث ذلك على ضعف نظامنا القضائي الذي يجب إصلاحه. وأشيد في ذلك

الصدد بجهود الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الذين يواصلون تعزيز وتحسين إقامة العدل في البلد والإسهام فيه.

”وعلى عكس ما يقوله بعض خصومي فليس لدي رغبة في البقاء في السلطة لفترة أطول مما يقتضي الأمر. وينصب التركيز الرئيسي لحكومتي على إعادة إرساء النظام الدستوري وإعادة قيادة البلد إلى مسؤولين منتخبين يختارهم شعب هايتي بحرية من خلال انتخابات حرة وشفافة وشاملة. وما زلت أشجع الحوار الرامي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية حرة حالما يتوفر لها الحد الأدنى من الشروط اللازمة.

”إن من الضروري إجراء الانتخابات في مناخ من الأمن والهدوء الاجتماعي. ذلك شرط أساسي لضمان أوسع مشاركة ممكنة لمن هم في سن التصويت، وهي السبيل الوحيد لكفالة شرعية المسؤولين المنتخبين الجدد فضلا عن كفالة الاستقرار السياسي. وقد شرعت في مناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة حول إنشاء الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات وينبغي أن تختتم تلك المناقشات قريبا. ويجب تمكين تلك الهيئة من إعداد جدول زمني للجهات السياسية الفاعلة للاستفتاء الدستوري وإجراء الانتخابات. ونعرب عن امتناننا العميق للدعم التقني والخبرة الفنية من شركائنا المعتادين في تلك العملية مع احترام حرية وسيادة الهايتيين بطبيعة الحال.

”وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، كثيرا ما أقول إن الفقر وعدم الاستقرار وانسداد آفاق المستقبل لشبابنا، في جملة أمور، هي الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة التي يشهدها بلدي. عليه من الأهمية بمكان – حتى في الفترة القصيرة التي دعيت فيها حكومتي إلى تحمل هذه المسؤوليات – أن نعالج المسائل الاقتصادية والاجتماعية بغية تحسين الظروف المادية لحياة الهايتيين. ويتطلب الحل المستدام لظاهرة انعدام الأمن أيضا تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل. إن هناك صلة مباشرة بين مستوى الجريمة وحالات الفقر المدقع.

”ويجب علينا أيضا أن نعطي الأمل لشبابنا عن طريق توفير فرص عمل مستقر ولائق لنقدم لهم بدائل للتخطيط وبناء مستقبلهم دون الاضطرار إلى المخاطرة بالسفر غير القانوني وغير العلني. وقد تكون الهجرة الآمنة والقانونية مفيدة للتنمية الاقتصادية للبلدان كما ورد في الإعلان المتعلق بالهجرة والحماية الذي انضمت إليه ٢٠ حكومة من حكومات المنطقة، بما فيها هايتي، في ١٠ حزيران/يونيه في مؤتمر القمة التاسع للأمريكتين.

”بالإضافة إلى الأزمة الاجتماعية السياسية وظاهرة انعدام الأمن، تشكل الكوارث الطبيعية عائقا رئيسيا أمام تنمية هايتي. حيث كان الزلزال الأخير الذي وقع في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٢١ بمثابة ضربة أخرى للاقتصاد الوطني. وأدى ضعف الأداء الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات متتالية إلى تعريض البلاد لأزمة إنسانية خطيرة.

”فهناك ٤,٩ مليون شخص – أو ٤٦ في المائة من السكان – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية هذا العام. وتمكنت الحكومة بدعم من شركائنا من مساعدة أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخصا في ثلاث مناطق متأثرة بالزلزال. وقدرت الأضرار والخسائر الناجمة عن الزلزال بأكثر من ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ونأمل أن يتم الوفاء بالوعود التي تعهد بها شركاؤنا في مؤتمر المانحين الدوليين الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة وحكومة هايتي في بورت – أو – برانس في شباط/فبراير.

”كما ساهم انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية بشكل كبير في ضعف أداء الاقتصاد الوطني الذي عانى من النمو السلبي لمدة ثلاث سنوات متتالية. ويفسر هذا

الموجز غير الشامل للحالة تدهور الظروف المعيشية لغالبية السكان الذين تنتهك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية باستمرار. إن لسكان هايتي، وخاصة الأغلبية الساحقة الذين يعيشون في ظروف تتسم بالهشاشة، الحق في حياة كريمة.

”صحيح أن المساعدات الإنسانية لم تساهم أبدا في تنمية أي بلد، وبالتالي يجب أن نهيئ الظروف لاجتذاب الاستثمار. وتقع على عاتق حكومتي مسؤولية العمل على تحسين الوضع – ونعلم تلك الحقيقة جيدا ونعمل على تحقيقها.

”لقد أصبحت هايتي عند مفترق طرق يشكّل لحظة حاسمة في تاريخها. ونواصل العمل على إيجاد حلول تحويلية للتحديات التي نواجهها. وأود الانضمام من على هذا المنبر إلى الرئيس بايدن الذي لديه فهم راسخ للأزمة الهايتية في توجيه نداء رسمي إلى المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب هايتي وشعبها. وأود أيضا أن أشكر جميع رؤساء دول وحكومات الأسرة الدولية العظيمة الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة في بلدي وقدموا دعمهم لهايتي. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للخروج من الأزمة والمضي صوب التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يتطلع إليه شعب هايتي“.

خطاب السيد برنارد غومو، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا.

اصطحب السيد برنارد غومو، رئيس وزراء جمهورية غينيا ورئيس حكومتها، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد برنارد غومو، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة في جمهورية غينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غومو (غينيا) (*تكلم بالفرنسية*): في بداية ملاحظاتي، أود أن أنقل إليكم أحر تهاني سعادة العقيد مامادي دومبويا، رئيس اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية، ورئيس المرحلة الانتقالية، ورئيس الدولة والقائد الأعلى لجيوش جمهورية غينيا، على نجاح انتخاب السيد تشابا كوروشي رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والسبعين. وأود أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بسلفه، السيد عبد الله شهيد، على عملiا الممتاز خلال ولايته.

أود أن أعرب عن تقدير السلطات الغينية وامتنانها العميق للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على اضطلاعه الحيوي بولايته.

تتيح لنا مشاركة الوفد الغيني في هذه الجلسة تقديم معلومات عن الحالة في بلدنا فضلا عن تقييمنا للوضع الدولي. لقد شهدت جمهورية غينيا، بعد أن رسمت مسار الاستقلال في أفريقيا، خاصة في البلدان الناطقة بالفرنسية، أوقاتا قاتمة في حوكمتها. وللأسف لم يكن النظام الذي حكم خلال العقد الماضي استثناء من تلك القاعدة. لقد اتسمت تلك الفترة على وجه الخصوص بتسييس شديد لأجهزة الدولة وانتهاكات سيادة القانون وسوء إدارة مالية.

وفي نهاية المطاف أدى التغيير الدستوري الذي ألغى الحد الأقصى لفترتي الرئاسة، بتنسيق من الرئيس السابق إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية في دولة اتسمت فيها التنمية بالشلل أصلا بالرغم من أن البلد كان على مسار سيجعل منه أكبر منتج للبوكسيت في العالم.

في مواجهة هذه الحالة الكارثية والحاجة إلى منع إساءة استخدام السلطة اتخذت قوات الدفاع والأمن في البلد الموحدة في إطار اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية قرارا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ تعبيرا عن تضامنها ووطنيتها بتحمّل مسؤوليتها عن تشكيل حكومة نزيهة لصالح السكان الغينيين، لا سيما نسائهم وشبابهم، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وأيد السكان تلك المثل العليا وأعربوا عن توقعاتهم خلال المشاورات بين اللجنة الوطنية للتجمّع والتنمية وأصحاب المصلحة في البلد. وأُجريت عملية تقييم للتوصل إلى اتفاق بشأن الحلول المناسبة للتحديات التي تم تحديدها ولإنعاش البلد. والهدف هو إجراء

تصحيح مؤسسي لبناء مؤسسات قوية ومشروعة يمكنها أن تصمد أمام اختبار الزمن والضعف البشري؛ وإعادة إرساء أسس الدولة لبث حس الأخلاق في الحياة العامة واستعادة سلطة الدولة؛ وتصحيح يهدف إلى هجر الممارسات القديمة لإصلاح الإدارة وتحديثها وتجديدها؛ وتضافر الشعب ككل لإدارة الشؤون العامة بشفافية تامة؛ واحترام جميع الالتزامات على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي ذلك الصدد، أحرز التقدم التالي: تمت صياغة الميثاق الانتقالي ونشره. وكُوِّنَت حكومة انتقالية مدنية. وأُنشِئ المجلس الوطني الانتقالي. وأُنشِئَت محكمة قمع الجرائم الاقتصادية والمالية لمكافحة الفساد وتحويل المنافع العامة واستعادة الثقة بين السكان ومن هم في السلطة. واستُعِيدَت ممتلكات الدولة المنهوبة. وتستند جميع الإجراءات إلى الاستقلال التام لنظام العدالة. ولهذا السبب شدد الرئيس الانتقالي، عندما تولى السلطة، على أن العدالة ستكون بوصلة حياة أمتنا.

وعُقِدت ندوات وطنية، سُمِّيَت أيام الحقيقة والعفو وقُدِّم تقرير عن هذا الموضوع في ٢٤ آب/أغسطس. وبتلك المناسبة، كلفني رئيس الدولة بمهمة نشر التقرير ومتابعة التوصيات التي انبثقت من تلك الأيام.

وأُنشِئ إطار تشاوري شامل بدعم من الشركاء التقنيين والماليين. وذلك منبر يُمكِّن جميع أصحاب المصلحة في البلد من تبادل الآراء بشأن سير العملية الانتقالية.

ولتنفيذ العملية الانتقالية بطريقة شاملة وسلمية، قامت المؤسسات المذكورة أعلاه، في إطار ممارسة ولاية كل منها، بإيفاد بعثات داخل البلد وخارجه لجمع آراء المواطنين الغينيين بشأن إدارة المرحلة الانتقالية ومستقبل البلد. ولذلك تم الاتفاق بتوافق الآراء على جدول زمني مقترح للحيلولة دون عودة شعب غينيا إلى التحولات الدورية.

وفيما يتعلق بطول الفترة الانتقالية، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن إحدى المسائل الرئيسية للمفاوضات بين جمهورية غينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كانت مضمون المرحلة الانتقالية، الذي يغطي ١٠ نقاط، بما في ذلك تعداد عام للسكان والمساكن وتعداد إداري لأغراض السجل المدني. وستستغرق هاتان العمليتان ٢٤ شهرا لإتمامهما، وسيلزم ١٢ شهرا إضافيا لإجراء الانتخابات الثلاثة المقررة. ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على حتمية إجراء تعداد سكاني جيد لإنشاء سجل انتخابي لا جدال فيه يضمن شفافية العمليات الانتخابية ونتائج مقبولة عالميا. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة السجل الانتخابي كانت دائما نقطة خلاف وأدت إلى التنافس على انتخابات مختلفة في السنوات الأخيرة.

وبالنظر إلى نتائج إطار التشاور الشامل وتمشيا مع سياسته في التوعية، أنشأ رئيس المرحلة الانتقالية إطار الحوار الشامل بين الغينيين، الذي وُضِعَ تحت سلطتي. ونأمل أن يشعر أصحاب المصلحة المترددون بموجة من الاعتزاز الوطني وأن ينضموا إلى الحوار. فلا توجد عقبة اليوم أمام الحوار الشامل في غينيا. ومن المهم الإشارة إلى أن أعضاء اللجنة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية والحكومة والمجلس الوطني الانتقالي قرروا بمحض إرادتهم، من دون ممارسة أي ضغط عليهم، أنهم لن يترشحوا للمناصب خلال الانتخابات المقبلة. ويعاد تأكيد ذلك القرار باستمرار.

وفيما يتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، جعلت الحكومة الغينية – احتراما لحقوق الإنسان – من تنظيم المحاكمة المتعلقة بأحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي سقط فيها ضحايا، بالإضافة إلى الإصلاحات القضائية الجارية، أولوية وطنية. وفي ذلك الصدد، قرر الرئيس الانتقالي أن ينظم، بعد ١٣ عاما من الانتظار، يوما بعد يوم، افتتاح المحاكمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان.

وعلى الجبهة الاقتصادية، اتُّخِذَت تدابير قوية لتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي لتعزيز قدرة البلد على الصمود. ومما لا شك فيه أن وضع برنامج مرجعي مؤقت للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ سيسهم في تحسين ظروف شعبنا المعيشية.

ونود أن نطمئن جميع المستثمرين من القطاعين العام والخاص على تصميم حكومتنا على كفالة الظروف المؤاتية لتهيئة بيئة أفضل

للأعمال التجارية. ومن شأن إصلاح شامل للمالية العامة وإصلاحات في قطاع التعدين، ولا سيما تحديد السعر القياسي للبوكسيت، أن يمكن السكان من الاستفادة من فوائد النمو في ذلك القطاع. ونحن ملتزمون بضمان النظر بعناية في المشاكل التي يواجهها شعب غينيا بغية إيجاد حلول مستدامة له – ومن هنا يتحتم إرساء سيادة القانون والمؤسسات القوية من أجل انتقال ناجح، يكون ضمانا واضحا لاستقرار غينيا، وبالتالي استقرار منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وسنواصل أيضا التعاون مع جميع شركائنا واحترام التزاماتنا بروح من الانفتاح والثقة والاحترام المتبادلين.

تنعقد الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة في وقت يواجه فيه العالم عددا من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في فجر نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. ويدعو الموضوع الذي اختير لهذه الدورة، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، جميع بلدان العالم إلى إظهار المزيد من الوحدة في العمل والمزيد من التضامن من أجل حل التحديات المعقدة الناجمة عن أزمة مرض فيروس كورونا والأزمات التي تؤثر على المناطق التي توفر المواد الغذائية الأساسية والمدخلات الزراعية والمنتجات البترولية.

وفي ذلك الصدد، يقدر بلدي مبادرات الأمين العام بشأن السلم والأمن الدوليين ومسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

كما يعيد التأكيد على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتحقيق هذا الهدف، من خلال الدبلوماسية الوقائية واحترام حقوق الإنسان والتضامن الدولي في مكافحة تغير المناخ وإعفاء أقل البلدان نموا من الديون.

ويشاطر بلدي المجتمع الدولي شواغله بشأن مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي تنظر فيها الأمم المتحدة، ويجدد موقفه التقليدي بشأن البحث عن حلول سلمية وتوافقية لهذه المسائل. وهذه فرصة لوفد بلدي للإشارة إلى أنه فيما يتعلق بعمليات السلام، منذ عام ١٩٦١، نشرت جمهورية غينيا ولا تزال تنشر وحدات عسكرية فضلا عن أفراد شرطة ودرك في مختلف بعثات السلام في جميع أنحاء العالم. واستنادا إلى كل هذه التجربة، قرر رئيس غينيا، العقيد مامادي دومبويا، وهو من أنصار الوحدة الأفريقية، نشر وحدة إضافية بالإضافة إلى الوحدة الغينية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي العاملة في كيدال، بمالي منذ عام ٢٠١٣، لتحل محل وحدة بنين، التي تنتهي فترتها في عام ٢٠٢٣. وعلاوة على ذلك، يكرر بلدي تأكيد التزامه بمكافحة تغير المناخ والهجرة غير النظامية ويصر على ذلك.

إننا مقتنعون بأن الأمم المتحدة تظل ضرورية لعالمنا. ولكن، لا بد من إصلاحها لكي تكون أكثر إنصافا وشمولا وأكثر قدرة على الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعوب العالم. ويجب عليها أن تتكيف مع حقائق العالم، وأن تتصدى للتحديات العديدة التي تواجه البشرية، وأن تحافظ على دورها المركزي في الحوكمة العالمية. وفي هذا السياق، تعلق جمهورية غينيا أهمية على تنفيذ توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، اللذين يرتكز عليهما الموقف الأفريقي المشترك، كما أعلنه فخامة السيد ماكي سال، رئيس السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي، بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وقد اعتمدت جمهورية غينيا نفس منظور الأمم المتحدة من حيث الحوار الشامل، بما في ذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باعتباره المبدأ التوجيهي لانتقالنا وتعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والمساءلة بغية إصلاح النسيج الوطني الضعيف. وباسم الشعب الغيني، نشكر شركاءنا، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، على دعمهم لهذه العملية.

وأخيرا، يؤكد بلدي مجددا دعمه لتعددية الأطراف وتعدد اللغات وتنشيط هيئات الأمم المتحدة، التي تشكل رصيدا آخر للتعاون الدولي المتبادل والمفيد والشامل والداعم للبشرية والتنمية المستدامة، وهو تعاون تسعى إليه الدول الأعضاء وتتوق إليه بشدة وترغب فيه. ليبارك الله غينيا والشعب الغيني. وليبارك الله كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد برنارد غومو، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة الدولة للتعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الهاشمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أشكر سعادة السيد عبد الله شهيد على إدارته المتميزة لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة. وأهنئ سعادة السيد تشابا كوروشي على ترؤس أعمال الجمعية في هذه الدورة، مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد.

ونحن على أعتاب مرحلة جديدة للنظام الدولي، خيارنا في دولة الإمارات أن يكون شعار هذه المرحلة هو السلام والتعافي والازدهار، ضمن إطار نظام عالمي منفتح قائم على شبكة متينة من العلاقات الدولية التي ندشن فيها مسارات جديدة للتعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة والتكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي. فهذا هو النهج الذي يتبعه بلدي في تنفيذ سياساته الخارجية، والذي يحكم علاقاتنا الثنائية ومشاركاتنا في الأطر متعددة الأطراف وهو أيضا النهج الذي يلهم توجهاتنا خلال عضويتنا الحالية في مجلس الأمن.

ولكننا ندرك حجم التحديات الجسيمة الماثلة أمامنا اليوم وما نراه من استقطاب متزايد يخيم على النظام الدولي إثر ارتفاع وتيرة الأزمات وظهور بؤر جديدة للنزاعات حول العالم، يصاحبها تصاعد خطير لأنشطة الجماعات المسلحة في الوقت الذي تعصف فيه أزمات الغذاء والمناخ بشعوب العالم، مهددة بتقويض مكتسبات الحضارة الإنسانية، ناهيكم عن شدة وقع هذه التهديدات على الدول الفقيرة والنامية وقدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها.

وفي حين أثارت هذه القضايا جميعها تساؤلات حول مدى فاعلية النظام الدولي الحالي، فإن هذا النظام، الذي بني على أنقاض الحرب العالمية الثانية، ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين إلى حد كبير. ولكن، ما نحتاج إليه اليوم هو إعادة الثقة في هذا النظام الدولي وفي شرعية مؤسساته عبر تعزيز كفاءته وقدراته على معالجة الأزمات الراهنة وتجاوز التحديات الوجودية للقرن الحادي والعشرين. إذ يؤمن بلدي بأننا نمتلك، نحن الدول الممثلة في هذه القاعة، القدرة على فعل ذلك إذا ما عقدنا العزم وسخرنا ما لدينا من إمكانيات لرسم مستقبل أفضل لشعوبنا. ومن هذا المنطلق، أود التأكيد على جملة من المسائل التي ينبغي أن نركز عليها في الفترة المقبلة.

أكدت مجريات الفترة الماضية على الحاجة إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتم تطبيقه باتساق وبدون معايير مزدوجة أو انتقائية، باعتباره أساسا لا غنى عنه لضمان وجود نظام دولي مستقر وآمن قائم على احترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها. ونجدد، في هذا السياق، مطالبتنا بإنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والتي يثبت التاريخ والقانون الدولي سيادة بلدي عليها. ونؤكد أنه على الرغم من عدم استجابة إيران لدعوات بلدي الصادقة لحل النزاع بالطرق السلمية، على امتداد العقود الخمسة الماضية، فإننا لن نتوقف يوما عن المطالبة بحقنا المشروع في هذه الجزر، إما من خلال التفاوض المباشر أو محكمة العدل الدولية.

كما ينبغي بذل قصارى الجهود لتجاوز حالة الخمول التي باتت السمة الأبرز للنهج الدولي الراهن في التعامل مع الأزمات، والانتقال نحو إيجاد حلول دائمة وشاملة وعادلة للنزاعات المسلحة المتصاعدة حول العالم ومعالجة التداعيات الناجمة عن الاضطرابات في المشهد الدولي. ولذلك، تتطلب المرحلة المقبلة اتباع وسائل مبتكرة ...

ولذلك، تتطلب المرحلة المقبلة اتباع وسائل مبتكرة تعزز فعالية نظامنا الدولي وتحول الدول والمناطق التي تعج بها الأزمات إلى جهات لها دور بناء في معالجة تحديات العصر.

وفي حين كان للعالم العربي والقارة الأفريقية – خلال العقود الماضية – حصة الأسد من تلك الأزمات، فإن ذلك علمنا دروسا صعبة ودروسا مهمة حول ضرورة تغليب الحلول الدبلوماسية والحوار وخفض التصعيد وأهمية تدارك التوترات لتفادي ظهور بؤر جديدة للصراعات ولمكافحة التيارات المتطرفة.

وتعد التحركات الإيجابية الأخيرة في منطقتنا لبناء الجسور أمثلة بارزة لطي خلافات الماضي وبناء شراكات جديدة قوامها التعاون في شتى المجالات ودعم القطاعات الهامة كالصحة والتعليم والصناعة وتعزيز دور المرأة.

ونؤكد هنا على موقفنا الثابت والداعي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها. ونرحب بما جاء في بيان رئيس وزراء دولة إسرائيل، من على هذا المنبر، بشأن دعم رؤية حل الدولتين (انظر A/77/PV.8).

كما نتطلع هنا إلى النهوض بجميع العمليات السياسية في منطقتنا وتذليل الصعاب أمام مسارات السلام فيها. ولكن، ينبغي أن يرافق ذلك تعزيز للموقف الدولي الموحد الرافض للتدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتي تقوض جهود حل النزاعات وتغذي التطرف والإرهاب وتشكل انتهاكا صارخا لسيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها.

وفي ظل تزايد وتيرة الأزمات، أصبح من الضروري تفعيل دور المنظمات الإقليمية والدولية عبر التشاور معها ومدها بالأدوات والموارد والخبرات التي تمكنها من المساهمة بفعالية في الاستجابة للتحديات الراهنة. فالمنظمات الإقليمية أكثر إلماما بالسياقات المحلية ولها من المقومات ما يمكنها من دعم جهود الوساطة مثلما لمسنا في مساعي العديد منها، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، الذي نشيد بمبادراته وندعمها.

وكما نعلم جميعا، تتطلب حماية السلم والأمن الدوليين العمل على الوصول لعالم خال من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية، وتعزيز الحوار لخفض التوترات ومعالجة الشواغل الإقليمية والدولية بهذا الشأن.

لا يمكن الحديث عن نظام دولي آمن ومستقر في غياب موقف دولي حازم يرفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ويلتزم بمحاسبة مرتكبيه وممولية. لقد شهدت الفترة الأخيرة زيادة في تدفق الأسلحة لمناطق النزعات والزج بأفراد من خلفيات متعددة وكذلك ظهور جماعات بقدرات قتالية وعسكرية عالية وما يتلو ذلك من عودة المقاتلين إلى مواطنهم من دون وجود آليات لضبطهم. ويزداد الوضع خطورة مع استخدام الإرهابيين للصواريخ والطائرات المسيرة لشن هجمات عابرة للحدود.

وتعكس هذه التطورات الطبيعة المتحورة للإرهاب، والتي تقتضي الحيلولة دون أن تصبح مناطق النزاعات ملاذا آمنا للإرهابيين والسعي إلى تحديث وتطوير سبل الردع واعتماد قواعد وأنظمة دولية تمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة. لقد برز هذا التهديد في أوضح تجلياته من خلال الهجمات العدوانية الآثمة التي شنتها جماعة الحوثي الإرهابية مطلع هذا العام على عاصمة بلدي، أبو ظبي، وكذلك على المملكة العربية السعودية الشقيقة، في الوقت الذي تسعى فيه الجماعات الإرهابية الأخرى، كتنظيم داعش والقاعدة وحركة الشباب، إلى تطوير قدراتها وإعادة تنظيم صفوفها، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرة للمكاسب التي تحققت نتيجة للتعاون الدولي في الحرب ضد الإرهاب.

وكحكومات، علينا أن نبادر بالخطوات التي تمثل خير نموذج لشعوبنا في ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي في وجه المحاولات المتصاعدة لنشر خطاب الكراهية حول العالم. وبناء على حتمية المصير الواحد للبشرية، علينا الإقرار بضرورة العمل المشترك وتسخير كل ما نملك من إمكانيات وطاقات لتطبيق حلول واستجابات شاملة ترقي لمستوى التحديات الوجودية التي نواجهها اليوم والتي لا تقتصر على دولة أو منطقة بعينها.

وما من مثال على هذه الحقيقة أوضح من تداعيات تغير المناخ، حيث تتعرض العديد من شعوب العالم اليوم لاشتداد الفيضانات المدمرة وموجات الحر والجفاف، التي تتعاظم معها الأزمات الإنسانية والتهديدات الأمنية، لا سيما في المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ. إن هذه الوقائع جميعها تؤكد أن مصير كوكبنا على المحك، الأمر الذي يفرض علينا بناء الشراكات وتعزيز العمل المشترك، كما يتطلب ذلك التزامنا جميعا بدعم العمل المناخي عبر تبني جدول أعمال الطاقة المتجددة وتوفير التمويل الكافي للعمل المناخي ودعم الدول النامية لبناء قدرة مجتمعاتها على الصمود.

لقد بات جليا أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يعني الاستثمار في الاقتصاد والسلم والأمن الدوليين ومستقبل الأجيال القادمة. وعلينا، في هذا الصدد، استغلال الفرص المتاحة لاستنباط حلول عملية ومنطقية ومدروسة لأزمة المناخ، بما في ذلك خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في جمهورية مصر العربية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. إذ نحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في هذه الدورة. وفيما يستعد بلدي لاستضافة الدورة الثامنة والعشرين في العام المقبل، فإننا نعمل على بناء الشراكات وضمان الشمولية والتركيز على المجالات التي ستحقق نتائج هادفة للتصدي لهذه الظاهرة.

كما إن التركيز على العمل المناخي سيخفف من أزمة الأمن الغذائي حول العالم، حيث تسعى مبادرة الابتكار الزراعي للمناخ التي أطلقها بلدي مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحسين الإنتاج الغذائي وتخفيف مستويات الجوع حول العالم. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا تكثيف المساعدات الغذائية للشعوب والحفاظ على استمرار التدفقات العالمية للمواد الغذائية، مع البحث عن وسائل عملية لتأمين سلاسل الإمداد في ظل الخلافات الجيوسياسية الراهنة.

وبالرغم من خطورة التحديات وأهمية معالجتها، علينا ألا نغفل عن ضرورة استشراف المستقبل لنضمن استدامة الاستقرار والازدهار. ومن هذا المنطلق، يبني بلدي اقتصادا معرفيا ومتنوعا قوامه التقدم العلمي والتكنولوجي ومجتمعات سلمية وآمنة. ومع مرور عامين على الاتفاق الإبراهيمي للسلام. ومع مرور عامين على الاتفاق الإبراهيمي للسلام وما رافقه هذا العام من مبادرات لتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير التعاون في مجالات التنمية والاقتصاد منطقتنا، فإننا نشهد اليوم نشأة مجتمع من أجل التقدم في منطقة الشرق الأوسط، سيشكل دعامة للعمل المشترك فيما يتعلق بالأولويات العالمية الكبرى.

ونرى في الشباب خير محرك لهذه الجهود. فقد أثبتوا خلال الأزمات الراهنة قدرتهم على الصمود والابتكار وأبدوا شغفا منقطع النظير في التواصل مع أقرانهم حول العالم لإيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية. لذلك لن نحيد عن رهاننا عليهم واستثمارنا فيهم ليكونوا عماد المستقبل وقادته. وكذلك نؤمن بأن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في مختلف المجالات تساهم في نهضة المجتمعات وضمان استقرارها اليوم وغدا.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات أنها ستواصل مسارها سواء على الصعيد الإنساني أو الدبلوماسي أو التنموي في دعم الشعوب المتضررة من الأزمات والكوارث، دون أي اعتبارات دينية أو عرقية أو سياسية أو ثقافية. وسنواظب على العمل مع كافة الأصدقاء والشركاء لبناء قدرات وكفاءات الحكومات والشعوب في مختلف المجالات لتحقيق الخير للعالم أجمع. وسيظل ذلك المسار نبراسا لجهودنا في كافة المحافل.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.